# مجلة الصحافة

العدد (16) | السنة الخامسة | شتاء 2020

## كليات الصحافة.. مئة عام من العزلة!

ملف يكتبه طلبة الصحافة

معهد
الجزيرة للإعلام

# جائزة أفضل مقال لمجلة الصحافة

يعلن معهد الجزيرة للإعلام، عن فتح باب الترشيحات لجائزة "أفضل مقال لمجلة الصحافة". تكرم الجائزة الأعمال الجادة التي تقارب موضوعات مهنة الصحافة بلمسة إبداعية تبتكر أفكارا وقصصا متفردة من صميم الممارسة اليومية.

## المتقدمون للجائزة

- الصحافيون - طلبة الصحافة في الكليات والمعاهد - الباحثون في مجال الصحافة

## شروط المسابقة

- أن يكون المقال مرتبطا بمهنة الصحافة.
- أن يستجيب المقال لمعايير البحث والتأني.
- أن يكون المقال مكتوبا بلغة واضحة وأسلوب سلس وبناء منهجي متين.
- لا يشترط في المتقدم للمسابقة أن يكون من البلدان العربية.
- آخر موعد لتقديم الطلبات هو 20 مارس 2020.

## تقييم المقالات

تتكون لجنة التحكيم من أعضاء من مجلة الصحافة وصحافيين وأكاديميين ينتمون إلى شبكة الجزيرة، يسند إليهم النظر في الأعمال المعروضة عليهم من طرف لجنة الفرز والإعلان عن الفائز/ة.

معهد
الجزيرة للإعلام

# محتويات العدد


**4 الطالب الملك**
زينب أكزيط

**10 الطائفية.. حتى في كليات الإعلام**
غادة حداد

**14 التكوين الرقمي في الصحافة.. طوق النجاة**
سناء حرمة الله

**18 كليات الصحافة.. «الملجأ الأخير»**
هدى أبو هاشم

**26 أساتذة الصحافة.. «فاقد الشيء لا يعطيه»**
صلاح الدين كريمي

**30 الرقابة الذاتية.. «الأنا الأعلى الصحفي»**
محمد أحداد

**38 الفيديوهات المزيفة.. كابوس الصحافة**
محمد موسى

**44 كيف تختار ضيف فيلمك الوثائقي؟**
خالد الدعوم

**50 الصورة كجواز سفر**
عبد المجيد الفرجي

**56 ماذا يعني أن تكون صحفيا في تشاد؟**
محمد طاهر زين

**62 كيف أثّرت وسائل التواصل على التلفزيون في اليمن؟**
محمد الرجوي

**72 الفيسبوك في فلسطين.. من فضاء حرية إلى سجن كبير**
إياد الرفاعي

**78 التحرش بالصحفيات.. جريمة تبحث عن إثبات**
ريم سوودي

**84 تعقيدات السياسة والدين في الهند.. الصحافة الغربية التي لا تأبه بالسياق**
كالبانا جين

# كتّاب المجلة

**زينب أكزيط**

طالبة في معهد باريس للإعلام.

**غادة حداد**

صحافيـــــة وطالبـة ماجسـتير في الصحافـة الاقتصاديـة والتنمويـة في الجامعـة اللبنانيـة.

**سناء حرمة الله**

طالبـة بالمعهـد العالـي للإعـلام والاتصـال في الربـاط.

**هدى أبو هاشم**

طالبـة صحافـة في جامعـة اليرمـوك الأردنية.

**صلاح الدين كريمي**

طالـب في معهـد الصحافـة وعلـوم الأخبـار في تونـس.

**محمد أحداد**

صحفـي مغربـي في معهـد الجزيـرة للإعـلام.

**محمد موسى**

صحـافي فلسـطيني يكتـب في مواضيـع السـينما والإعـلام الغربـي.

**خالد الدعوم**

صحفـي أردنـي ومنتـج أفـلام وثائقية وبرامـج تلفزيونية.

**عبد المجيد الفرجي**

صحافي مغربي مقيم بإيطاليا.

**محمد طاهر زين**

صحفـي تشـادي مسـتقل، يعمـل مراسـلا ومحـررا مـع مؤسسـات محليـة ودوليـة.

**محمد الرجوي**

صحفـي مسـتقل، وكاتـب في الصحافة اليمنية والتركية، حاصل على ماجسـتير في الإعـلام الجديـد.

**إياد الرفاعي**

صحفـي فلسـطيني مختـص في قضايـا الحقـوق الرقميـة ومديـر مركـز صـدى سوشـال.

**ريم سوودي**

صحفيـة تعمـل في جريـدة «الصبـاح» التونسية.

**كالبانا جين**

محـررة الشـؤون الدينيـة في موقـع «ذا كونفرزايشـن» وكاتبـة في «نيمان ريبورتـس».

# العبور إلى المستقبل بأدوات الماضي

كنا نقرأ في السابق عن رؤية الأستاذ والمدير والمسؤول عن تطوير الصحافة، لكن صوت الطالب ظل هامشيا وخافتا. وفي سياق موسوم بتردي المنظومة التعليمية بشكل عام، تتخبط كليات ومعاهد الإعلام في مشاكل بنيوية، تختصرها المناهج العتيقة العاجزة عن مسايرة الإيقاع، الذي تسير به التكنولوجيا الحديثة.

وليست المناهج القديمة وحدها هي التي تعيق عملية التحصيل الدراسي، بل إن طرق التلقين والخلفية الأكاديمية لبعض الأساتذة، وغياب الوسائل اللوجيستية، وطغيان الزبونية، وضعف مستوى الطلاب وعدم قدرتهم على التكوين الذاتي، قد تسعف في فهم تحديات التكوين الصحافي في العالم العربي.

وبينما تتجه معاهد الإعلام في الدول المتقدمة إلى مزيد من الرقمنة وإدماج الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس مع القطع بشكل نهائي مع فلسفة «بضاعتكم ردت إليكم»، لا تزال جامعات العالم العربي حبيسة تصور تقليدي في التعلم.

وإذا كانت، الأنظمة السياسية تسعى، بكل الوسائل، إلى تدجين الصحافة، فإن المعاهد والكليات تحولت، باعتراف الطلبة أنفسهم، إلى ما يشبه «المأوى الأخير»، بعد أن تلفظهم التخصصات الأخرى، أمام غياب آلية واضحة وصارمة للانتقاء تفضي إلى تنشئة مشروع صحافي، لا يتوفر على ملكة الإبداع، ولا يبذل جهدا في تنمية مهاراته وثقافته العامة.

في ملف العدد، مرة أخرى، نضع تجربة التدريس الصحافي في العالم العربي، تحت مجهر النقد. طلبة من مدارس وبلدان مختلفة، يتحدثون عن هواجسهم، ورؤيتهم للإصلاح بحثا عن موطئ قدم بعد «مائة عام من العزلة»..


# مجلة الصحافة

**العدد (16)**
**السنة الخامسة / شتاء 2020**

مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

**المشرف العام**
منير الدائمي

**رئيس التحرير**
منتصر مرعي

**هيئة التحرير**
ملاك خليل
محمد خمايسة
محمد أحداد

**مراجعة لغوية**
الفضيل بن السعيد

**تصميم**
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

**صورة الغلاف**
Delmer Membreno

**مجلة الصحافة**
Aljazeera Journalism Review

---

**موقع الإنترنت:**
/http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

**تويتر:**
@AJR_Arabic

**فيسبوك:**
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

**بريد المجلة الإلكتروني:**
ajreditor@aljazeera.net

# الطالب الملك

زينب أكزيط

«في معهد باريس لا توجد نقط»، هكذا تختصر كاتبة المقال الفروق بين دراسة الإعلام في الرباط ودراسته في العاصمة الفرنسية.. الدروس تربي ملكة إتقان الصحافة الميدانية في أقسام تشبه غرف تحرير، لكنها قبل ذلك تشجع الطالب الصحفي على التفكير والإبداع وحرية الانتقاد، ولو تعلق الأمر بأساتذتهم.

يقال إن مقارنة النفس بالآخرين نقمة، فهناك مقارنات لا أساس لها، وأخرى يستحيل الخروج منها على قيد الحياة، تماما مثل مقارنة مستوى الرعاية الصحية بين مالاوي وكندا، أو مستوى التعليم في كوريا الجنوبية والنيجر.. الفوارق صارخة، وهذا التمرين ضرب من الجنون.

كل من ترعرع بالمغرب لا بد أنه سمع العبارات أسفله آلاف المرات، خاصة بعد عودة الجالية المغربية المقيمة في "ماما فرنسا" كما تسميها معظم الدول الأفريقية "فرنسا لا تقارن بالمغرب! فرنسا أحسن بكثير من المغرب! لا تقارنوا أبدا فرنسا بالمغرب.. فرنسا وطأت القمر".

كبرنا، وظلت هذه العبارات تكبر بداخلنا وتزيد من استيائنا، بل من شوقنا إلى معانقة ما صار يشبه الحلم: الدراسة بفرنسا.. كيف لا، وصور جامعة السوربون والحي اللاتيني تملأ مقرراتنا المدرسية.

لن يختلف اثنان على تفوق الجامعات الفرنسية في الترتيب العالمي لأفضل الجامعات بالعالم. ولن يندهش أحد إذا لم يجد المغرب في مقدمة القائمة.

لكنها تبقى أرقاما، فماذا عن الواقع؟ الفوارق صارخة فعلا، لكن في بعض المجالات دون أخرى.. لو كان التكوين في المغرب سيئا فعلا، لما استقطبت "بلاد الأنوار" آلاف المهندسين سنويا وبأجور عالية جدا.

المقصود هنا، أن بعض العلوم والمعارف قد لا يختلف تدريسها بين دولة وأخرى، فهي في الأخير علوم صرفة لن تتغير معادلاتها فقط باجتياز المحيط.

ماذا عن مجالات لا أرقام فيها ولا منطق، لا آلة حاسبة فيها ولا برمجيات! ماذا عن ميدان تشكل فيه الأخلاقيات والإبداع كل شيء؟ ماذا عن الصحافة؟ هل تدرس هنا كما تدرس هناك؟ هل يدرس الفرنسيون هرما مقلوبا غير هرمنا؟ أسئلة تتساقط على خريج الإعلام المغربي وهو يتجه نحو معهده الجديد في باريس وتحديدا المعهد الفرنسي للصحافة، معهدهم العتيد الذي أنجب أعمدة المشهد الإعلامي الفرنسي.

## صدمة البداية

أول ما يلفت الانتباه بعد اقتحام تلك الأسوار الصماء، هو الجرائد والمجلات المعروضة مجانا في كل شبر من المدخل الرئيسي، معروضة بعناية، ولا تحتاج رهن بطاقة الطالب أو بطاقتك الشخصية لقراءتها كما يحدث عندنا.

إذا سألت مسؤولا سيسخر من استفسارك ويرد: إنه معهد صحافة، من الطبيعي عرض الصحف التي قد تصيرون يوما ما، أحد أقلامها.

طلاب يعتصمون في حرم «السوربون» الفرنسية مطالبين بإصلاح النظام الجامعي (تصوير: تشارلز بلاتيو - رويترز).



**من حق الطالب أن يشكك في كل ما يقوله الأستاذ داخل الفصل.**

على بعد أمتار، مكتبة زجاجية أقل ما يقال في حقها: مغرية. فكيف تصير صحفيا دون الاطلاع على أبجديات علوم الاجتماع والسياسة والفلسفة؟ كيف تصير صحفيا دون قضاء ساعات وأيام بين مؤلفات بورديو (Bourdieu) وباسرون (Passeron) أو دولوز (Deleuze) وفوكو (Foucault)؟ يمكنك استعارة كل الكتب التي تريدها، بل ستكون أحيانا مجبرا على ذلك، لأنها مدرجة ضمن المراجع الرئيسية لبعض المواد.

طالب الإعلام المغربي قد يعتبر ذلك بذخا، إلى أن يرنّ هاتفه "ألو.. مرحبا، أرسلنا لك للتو كلمات المرور اللازمة لتحميل كل المقالات العلمية مجانا بكل المجلات الدولية.. إذا واجهت مشكلة فاتصل بنا".

هنا يُصدم الطالب المغربي وهو يتذكر كل تلك النقود التي سخرها لشراء جرائد "لوموند" يوميا، أو تصفحها في عجالة على حين غفلة من الباعة الذين يعرضونها أرضا بشارع محمد الخامس في الرباط، أو وهو يقتني مجلات -على ندرتها- بثمن باهظ.

في عاصمة الأنوار، لا يكاد يوجد حاجز بين الطالب والمعرفة، فكل المراجع القديمة منها والجديدة في متناوله.. يقول المثل الفرنسي: الزبون ملك. والحقيقة أن الطالب هو الملك دون منازع.

الملك في قاعات الدرس أيضا؛ قاعات لا تشبه مدرجات الجامعة التقليدية، ولا تشبه القاعات الذكية التي قد نراها في اليابان أو كندا، بل تشبه ببساطة قاعات التحرير كما تعودنا على رؤيتها في معظم المنابر الإعلامية. كل درس -سواء كان تطبيقيا أو نظريا- يشبه اجتماع تحرير؛ فلكل الطلاب حق الرد وحق الرفض، ولكل منهم حيز من الزمن لقول ما يشاؤون بحرية مطلقة.

ماكرون يحاور الطلبة دون تعقيدات البروتوكول الصارمة. ليس أمرا غريبا أن يلتقي طلبة معهد باريس للصحافة شخصيات كبيرة من مختلف المجالات (تصوير: إريك جيلارد – رويترز).

هناك حرية التعبير لا تدرس، بل هي حق مشروع وأساس من أسس المنظومة التعليمية.

كم يندهش الطالب المغربي أمام المشادات الكلامية بين زملائه والأساتذة الذين رغم تجاربهم الطويلة وخبرتهم المعترف بها دوليا، يجدون أنفسهم في وضعية لا يُحسدون عليها. فقد يشكك طالب ما في تحيزهم الحزبي أو الأيدولوجي، بل يطالبهم بتفسير سبب اللجوء إلى الفيلسوف هايدغر كإطار مرجعي، بدلا من ليفيناس؛ الأستاذ يتأرجح بين الفخر بطالبه والتريث، فوراء هذا السؤال اتهام واضح بتفضيل الفكر المعادي للسامية.

الطالب قد يشكك في كل شيء، ينتقد الجمهورية الخامسة بكل مؤسساتها، وينتقد الرئيس والوزير والعامل والأستاذ، بكل حرية فهي في النهاية أفكار وآراء قابلة للمناقشة.. لا يساور طالب الإعلام في باريس ذلك الهاجس الذي يرعب البعض في دول العالم الثالث: النقطة. باجتياز الامتحان، على حد قول أحد الأساتذة المرموقين بالمعهد الفرنسي للصحافة، أنتم تضعون فقط الكرز فوق الحلوى.. لا تعيروا كل هذا اهتماما كبيرا. ينهض الأستاذ ويكتب بخط رفيع معادلته المفضلة: الصحفي = الميدان، والميدان يبقى النقطة الفارقة في تدريس الإعلام هنا وهناك.

## أصل الفرق

أساتذة الصحافة في باريس، يعلمونك أولا وقبل كل شيء كيفية ربط الاتصال بمسؤولي جميع القطاعات، ولا يرمونك في عرض البحر من دون بوصلة.

ربط الاتصال مرحلة أساسية للحصول على السبق الصحفي وإن كنت طالبا..

لم يتخيل الطالب المغربي يوما ما أنه سيجري مقابلة مع رئيس الجمهورية السابق، ولا مع أحد كبار أعضاء حزب الجبهة الوطنية، ولا مع أشهر رؤساء دور النشر العالمية.

التواصل فن، وربط الاتصال الأول يشكل 90٪ من المقابلة، والباقي يبقى ترتيبات روتينية فقط.

أساتذة الإعلام هنا لا يطالبونك بمادة لتنقيطها، بل يدفعونك لتكون أفضل نسخة من نفسك، قادرا على "خوض الحروب" كما يقول الأساتذة، لأن الميدان هناك لا يختلف كثيرا عن ميدان الحرب، فالمشهد الإعلامي الفرنسي مركب جدا، بل يشكل حقلا اجتماعيا يستلزم سبر فهمه نفسا طويلا.

باختصار شديد، يحظى الطالب الصحفي في فرنسا بعناية خاصة نظرا لارتباط مهنته المستقبلية ارتباطا وثيقا بأول مبدأ من مبادئ الشعار الفرنسي "حرية، مساواة وإخاء"، أحد أهم رموز الجمهورية منذ اندلاع الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر.

لا يمكن الحديث عن إعلام ناجح دون المقومات السابقة. سيقول البعض إن الإعلام الفرنسي لا يخلو من ثغرات ونقائص لكون معظم المنابر الإعلامية هناك تابعة لشركات ومجموعات صناعية كبرى، مما يجعل استقلاليتها على المحك. لنقل إن ذلك وارد، لكن فرنسا تحتل المرتبة 32 في حرية التعبير والصحافة، وهذا أصل الفرق.

طلبة مغاربة يتخرجون من معهد الصحافة بالرباط، بينما سؤال امتلاك أدوات المستقبل ما يزال يؤرق جزءا كبيرا منهم (مجلة الصحافة).

# الطائفية.. حتى في كليات الإعلام

غادة حداد

لا يكفي أن تتوفر على كفاءة عالية كي تصير أستاذا للإعلام، ففي لبنان تتحكم الطائفية السياسية في تعيين أطر التدريس، وتفرض الأحزاب القوية رأيها بعيدا عن معايير الاستحقاق، ليصبح مشروع تخرّج صحفي مرهونًا للحسابات السياسية.

تتحكم الزبائنية السياسية في تعيين العديد من أساتذة الجامعات في لبنان، وكليات الصحافة ليست بمنأى عن هذه الظاهرة (تصوير: علي حشيشو - رويترز).

في يوم تشريني من عام 2012، بعد احتفالي بعيد ميلادي الثامن عشر، وصلت إلى البوابة الرئيسية لكلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية. ممثلو الأحزاب يصطفون في مجموعات توزع منشورات ودفاتر وأقلاما وبعض الوجبات الخفيفة.. الطابع المسيحي للكلية متوقع، إذ تعتبر الفروع الثانية معقل الأحزاب المسيحية بعد تأسيسها في عهد الرئيس السابق بشير الجميل.

اختياري لهذا الفرع كان بحكم القرب الجغرافي، مع كل ما يصاحبه من التعامل مع بيئة -وإن ترعرعت فيها- لم تشعرني يوما بانتمائي إليها.

## "زبائنية إعلامية"

الانتقال من العيش في محيط ذي طغيان سياسي، يصبح أكثر نفورًا عندما تغدو الزبائنية مباشرة في الجامعة، خاصة في علاقة الأحزاب القوية مع الإدارة وعدد من الأساتذة.

سنوات دراستي الثلاث الأولى كانت في مبنى الكلية القديم بمنطقة سد البوشرية.. لقد تركت السنوات أثرها عليه.. جدرانه مهترئة.. البلاط قفز من مكانه.. غياب لوسائل التدفئة والتكييف.. المراحيض غير مصانة.. المكتبة غير مجهزة بالكامل، فلا أستوديو ولا كاميرات في كلية تعتبر هذه الوسائل أساسية فيها.

البرنامج الدراسي كان متخما بالمواد.. في أحيان كثيرة تتشابه الدروس.. دخل إلى الصفوف عدد من الأساتذة ضعيفي الكفاءة، وكنا نشعر دائما بعدم الانتماء إلى الكلية أمام من يقدم مادة غير متمكن منها، في حين يُصدم عدد كبير من الطلاب بماهية الاختصاص، فالأفكار المسبقة تقول إننا قادمون إلى كلية إعلام، أي سندرس كيفية كتابة المقالات وإجراء مقابلات، مكتوبة ومرئية ومسموعة، وإتقان العمل بكل التقنيات المطلوبة، وتعلم طريقة التعامل مع الكاميرا.. هذه المواد وجدت إلى جانب المواد النظرية الكثيرة التي تشكل نصف الاختصاص.

هنا تختلط الصدمة بالنفور من الاختصاص، إذ في الفصلين الثالث والرابع يجد الطالب نفسه أمام مواد علمية وجامدة لم يتوقع اجتيازها ليغدو صحفيا: من مواد البحث العلمي، ودراسة الجمهور، والإحصاء، وتحليل الصورة والنص وغيرها.. كُثر تخلوا عن الاختصاص في هذين الفصلين، ومنهم من عانوا للخروج منهما.

يجمع اختصاص الصحافة في الجامعة اللبنانية بين الصحافة وعلوم الاتصال، إذ تتخبط الكلية بين هويتين: مدرسة صحافة وكلية علوم اتصال. هذا التخبط أيضا تعانيه في تقسيم البرنامج الدراسي، بين أعوام وفصول.

كل فصلين يشكلان عاما دراسيا، والطالب ينتقل من سنة إلى أخرى وليس من فصل إلى آخر، لكن في الوقت نفسه عليه الحصول على عدد معين من الوحدات في كل فصل للانتقال إلى السنة الموالية.

في سنتي الدراسية الثانية، تطور المنهج: قُلّص عدد المواد، منها ما ألغي، ومنها ما دمج مع مواد أخرى.. بات الاختصاص أخف على الطلاب. تعاني الجامعة اللبنانية من مشاكل كثيرة، وهي غير محصورة في كلية الإعلام، نتيجة المحاولات الكثيرة لضربها لمصلحة الجامعات الخاصة. وعليه يخصص لها ميزانية صغيرة، وتتحكم الزبائنية السياسية والدينية في تعيين الأساتذة، فيأتي المدعوم ويبقى صاحب الكفاءة خارجا، مما جعل نصف الأساتذة -أقله في كليتنا- غير مؤهلين للتدريس. لكن في المقابل، يوجد أساتذة متمكنون من المواد المعنية مباشرة بالاختصاص، أو في

**الانتقال من العيش في محيط ذي طغيان سياسي، يصبح أكثر نفورًا عندما تغدو الزبائنية مباشرة في الجامعة، خاصة في علاقة الأحزاب القوية مع الإدارة وعدد من الأساتذة.**

تعرض الصحافيون اللبنانيون في الاحتجاجات الأخيرة لاعتداءات غير مسبوقة، بعدما نقلوا مطالب المحتجين بإنهاء «الطائفية السياسية» (تصوير: سام تارلينغ - غيتي).



المواد العلمية، وإن كانوا قلة، فإنهم أصحاب الأثر الأكبر عند معظم الطلاب الذين مروا في صفوفهم.

يأتي مشروع التخرج كخاتمة لكل ما درسناه طوال ثلاث سنوات.. يبدأ الصراع في اختيار شكل المشروع بين وثائقي أو برنامج إذاعي. ورغم تفضيلي للصحافة المكتوبة، اخترت العمل على وثائقي لعدم رغبتي في التعامل مع لجنة الصحافة المكتوبة، إذ يتمسكون بالشكل والكتابة التقليدية في الصحافة.

يوم المناقشة، حرصتُ أن أقف بكل أناقة أمام اللجنة لأترك انطباعا إيجابيا بجديتي أمامهم. هذه الجدية قوبلت بأسئلة لم أتوقعها، فالوثائقي الذي عملت عليه كان عن واقع المسرح اللبناني، لأتفاجأ -مثلا- بسؤال لأستاذتي عن هوية نضال الأشقر (فنانة مسرحية).. اعتقدتُ بداية أنها كانت تختبرني، ليتضح أنها حقا لا تعرف من هي.

انتقلت من الاختصاص إلى الماجستير.. السنة الأولى كانت تشبه الاختصاص، وبينما تكررت بعض المواد، مما انعكس على حماسة الطلاب فلم يأخذ عدد منهم الدروس على محمل الجد، قررتُ ألا أكمل دراسة الماجستير حتى هذا العام.

## ضوء في آخر النفق

عدت لأسجّل في شعبة الصحافة الاقتصادية والتنموية.. جاء القرار بعد تفكير طويل حول ضرورة التخصص، ووجدت أن الصحافة الاقتصادية هي الأقرب إليّ لأنها تهتم بجانب الصحافة الإلكترونية.

بعد مرور شهر على بدء الدروس، أكاد أجزم أنني أحسنت الاختيار، ولا أخفي عن أحد حماستي وحبي للمواد، ودهشتي من اختلافها تماما مع ما تلقيته في السنوات السابقة.

سنكون ظالمين إذا قارنّا سنوات الاختصاص والماجستير مع ما تقدمه الجامعة لنا، رغم ضعف الإمكانيات. من جهتي، أتحدث عن انطباعين يفصل بينهما سبع سنوات، بكل ما تحمله من تجارب وتراكم وعي ونضوج نسبي، إلى جانب فترات العمل المتقطعة في المهنة والتماس المباشر مع تحدياتها وحركتها ومتطلباتها.

إضافة إلى كل تلك العوامل، ساهمت كل القراءات وشبكة العلاقات التي بنيتها في نضوج نظرتي للتخصص الجامعي بشكل عام، ولما أتوخاه مما أتعلمه وكيفية إسقاطه على العمل. هذه النظرة انعكست على طالبة لا تكاد تحضر صفوفها في سنوات التخصص، إلى طالبة لا تضيع ساعة في الماجستير دون تذمر.

أثناء السنة الدراسية الأخيرة، لم أفكر كثيرا قبل اختياري تخصص الصحافة، فقد أحببتها منذ الصغر.. كنت أشاهد نشرات الأخبار مع والدي، وأحببت السياسة في مراهقتي، لكني ابتعدت عن الصحافة السياسية في سنوات الجامعة لمتاهتها العبثية في لبنان.

سمعنا كثيرا بعد دخول سوق العمل أن تخصص الصحافة غير مجدٍ، وأنه مضيعة للوقت، حيث يتخرج الطلاب غير مؤهلين للعمل، في حين أن التدريب هو عمل المؤسسات الإعلامية التي تتخلى عن دورها في هذا المجال بينما قدم لنا التخصص أسس المهنة، الأمر الغائب تماما عن المؤسسات الإعلامية التي تتوقع دخول خريجين متمكنين من كل مفاصل المهنة، وتسعى لمحو ما تلقاه الطالب في الجامعة.

بين الجامعة وسوق العمل علاقة انطلاقة ومسار طويل، يرفض الأكاديميون والصحفيون حتى اليوم الاعتراف بالحاجة إلى تعاضدهما، وضرورة الجمع بين التحصيل الأكاديمي والاحتراف، خاصة مع دخولنا في العصر الرابع للآلة، وكل ما يمثله من تحديات على المهنة ومستقبلها. فلا بد من أن يتواضع الأكاديميون والصحفيون للارتقاء بالاختصاص كما المهنة، على حد سواء.

في السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2019، خرج اللبنانيون اعتراضاً على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والطائفية السياسية. شكّل الطلاب جزءاً كبيراً من المتظاهرين المطالبين بإصلاح التعليم (تصوير: عزيز طاهر - رويترز).

# التكوين الرقمي في الصحافة.. طوق النجاة

سناء حرمة الله

التطور الرقمي لا يرحم ولا ينتظر أحدًا، لكن كليات ومعاهد الصحافة العربية اطمأنت إلى توجهها التقليدي، والنتيجة في الأخير: طالب تائه في غرف التحرير. التشبث بالهرم المقلوب، والانشداد إلى التكوين التقليدي، وغياب الوسائل، كل ذلك يعيق عملية التحصيل الدراسي.

في الصورة الزميل محمد البقالي، يقدم دورة «المراسل التلفزيوني» بالشراكة مع معهد الجزيرة للإعلام (مجلة الصحافة).

ظهرت الصحافة كأداة لتثقيف وتنوير الشعوب، على يد مفكرين ونخبة مثقفة سعيا منها للرقي بمستوى وعي الرأي العام وتنويره بما يجري حوله من أحداث. بصيغة أخرى، كانت الصحافة وما زالت تلعب دورا هاما في بناء المجتمع وتنشئة أفراده سياسيا وثقافيا.. بفسادها تفسد مكونات المجتمع وتشيع الفوضى داخل نسيجه، والعكس صحيح أيضا. ولعل هذا ما تم تلخيصه في الوظائف الكلاسيكية الثلاث للصحافة، وهي: الإخبار، والتثقيف، والترفيه.

إن تحقيق الوظائف الثلاث للصحافة لا يمكن أن يتم إلا عبر التكوين الجيد للمنتمين إلى المجال، تكوين يُشترط فيه مراعاة مستجدات العصر المرتبطة بالثورة الرقمية التي يشهدها العالم ومعه الصحافة أيضا.

التطور الرقمي جعل الصحافة تتخطى همّ جمع الأخبار وتحريرها لتوعية المواطن بما يجري حوله، إلى همّ إنتاج أخبار في قوالب مبتكرة بوسعها جذب أكبر عدد من المتابعين، في وقت تراجعت فيه المقروئية الورقية وهاجر الجميع إلى منصات وشبكات التواصل الاجتماعي بحثا عن السرعة والآنية في تحصيل المعلومة.

ما نريد قوله، أن الرسالة النبيلة للصحافة لا يمكن أن تؤدى إلا إذا اه هكذا، فقد أصبح لزاما على مؤسسات ومعاهد الصحافة النهوض بالمهام المنوطة بها،

من خلال تأمين تكوين من شأنه تحفيز الطلبة على خدمة المهنة أولا، وخدمة مجتمعهم ثانيا، وهو معطى لا يتم العمل عليه كفاية في بلداننا، حيث يعرف التكوين الصحفي تقصيرا على المستوى الرقمي.

## رقمنة «محتشمة»

في البداية، لا بد أن ننبه مؤسساتنا ومعاهدنا الصحفية إلى أننا نعيش في عصر الإعلام الجديد.. عصر أصبحت معه التقنية الرقمية جزءا لا يتجزأ من عمل الصحفي. فمثلا، أصبح الهاتف المحمول وسيلته المفضلة نظرا لمزاياه الكثيرة، مما نتج عنه ظهور نوع جديد من الصحافة، ألا وهو «صحافة الموبايل». فقد صار بإمكان الصحفي -وهذا شأن العديد من المنصات الإعلامية الأجنبية- العمل بالهاتف المحمول لإنتاج مواد صحفية متميزة -بما فيها المواد السمعية البصرية- بالسرعة والجودة المطلوبتين، ويكفيه فقط التمكن من التقنية الرقمية ليطلق العنان لإبداعه. في مقابل هذا كله، ما زالت مؤسسات ومعاهد التكوين الصحفي غير مبالية بالثورة الرقمية، في تشبث دائم بالدروس النظرية والتقنية التقليدية في التكوين الصحفي بشقيه النظري والعملي، دون إتاحة فرص كافية للطلاب الصحفيين لاختبار مهاراتهم ومكتسباتهم.

إن ضعف المزاوجة بين التجربة النظرية والعملية التي تأخذ بعين الاعتبار الظرفية الرقمية التي نعيشها هو أبرز ما يعاب على التكوين الصحفي المقدم من طرف المؤسسات ومعاهد التكوين في بلداننا.

> **المنافسة في السوق اليوم تفرض على الطالب الصحفي أن يتجاوز تقنية الهرم المقلوب والأسئلة الخمسة، لينتقل إلى التدرب على أساليب الصحافة الرقمية الحديثة، وعلى رأسها أسلوب السرد القصصي.**

إحصائيات لمؤسسات رسمية تبين أن المغاربة يتجهون أكثر فأكثر نحو التكنولوجيا الرقمية. هل يستطيع المعهد العالي للإعلام والاتصال، المؤسسة العمومية الوحيدة لتدريس الصحافة، أن تكسب رهان تجديد المناهج؟ (مجلة الصحافة).

مدرسة دينية تقليدية في مدينة تنغير بالمغرب (تصوير: يوسف بودلال - رويترز).

صحيح أن إتقان الكتابة الصحفية التقليدية مهم جدا، وبدونها لا يجوز إسناد صفة «الصحفي» لأحد، لكن المنافسة في السوق اليوم تفرض على الطالب الصحفي أن يتجاوز تقنية الهرم المقلوب والأسئلة الخمسة المتعارف عليها بين جميع الخريجين، وأن ينتقل إلى التدرب على أساليب الصحافة الرقمية الحديثة، وعلى رأسها أسلوب السرد القصصي الذي ظهر مع تغير نمط استهلاك الجمهور للمواد الإخبارية، حيث أصبح يَعتبرُ مواقع التواصل الاجتماعي المصدرَ الرئيسي للتزود بأخبار الساعة.

## «مادة» التواصل الاجتماعي

على هذا الأساس، نرى أن الصحفي أضحى اليوم ملزما بالتمكن من قواعد استعمال مواقع التواصل الاجتماعي ما دامت تستقطب اهتمام المتلقي بشكل متزايد.

وبالتالي، فعلى مؤسسات التكوين الصحفي أن تنتبه إلى هذا الجانب بالعمل على إدراج مواد تعليمية تستهدف تعزيز قدرات الطالب الصحفي على استعمال هذه المنصات الافتراضية في عمليتي جمع الأخبار ونشرها، وخاصة مواقع

تويتر وفيسبوك وإنستغرام الأكثر ولوجا من قبل القراء في الآونة الأخيرة بفضل سهولة الاستعمال وسرعة انتشار الأخبار بهما.

أضف إلى ذلك، ضرورة تدريب الطلبة الصحفيين على آليات التحقق من الأخبار المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي ما دامت هذه الأخيرة أضحت تلعب دورا متناميا في تعبئة الرأي العام. ولنا في قيام الثورات العربية خير مثال على قوة هذه الوسائل في حشد الجماهير وتنظيم الاحتجاجات.

التمكن من هذه الأساليب والتوفر على هذه المؤهلات هو بالذات ما يمكن الصحفي من إثبات نفسه وقدراته، رافعا بذلك تحديات السوق الإعلامية المتقلبة نتيجة التحول الرقمي الحالي.

لا شك أن الثورة الرقمية -من وجهة نظرنا- تظل سلاحا ذا حدين، فمهما كانت الصعوبات التي تطرحها على المؤسسات ومعاهد التكوين الصحفي من حيث الحاجة إلى توفير مداخيل مالية تغطي بها نفقات اقتناء الآليات التقنية الحديثة، فإنها في الوقت نفسه تقدم لها فرصة استثمار كبيرة يمكن أن تستغلها لتصميم مساقات دراسية على شبكة الإنترنت تُعنى بمستجدات الصحافة الرقمية بشكل خاص ليستفيد منها طلبتها.

بذلك، فإنها ستساهم في تكوين كفاءات صحفية ملمة بالقواعد الأساسية للمهنة من جهة، وقادرة على التأقلم مع التطورات الرقمية من جهة أخرى.

## سوق لا ترحم

خطورة النقص الذي يعرفه التكوين الصحفي -كما أسلفنا الذكر- لا تظهر بشكل جلي إلا عند تخرج الطالب، فحينئذ فقط يكتشف مدى تأثير نواقص التكوين على مساره المهني.

وعندما تلج السوقَ كفاءات صحفية انتبهت مؤسساتها إلى أهمية التكوين الرقمي، يجد خريج هذه المؤسسات نفسه في وضعية قوة أمام باقي الطلبة الصحفيين الذين -رغم إتقانهم للأبجديات الأساسية للكتابة الصحفية- تظل مناعتهم ضعيفة أمام التحولات الرقمية التي تزيد من حدتها طبيعة مجال الصحافة الذي تتغير بنيته باستمرار ولا ينقطع سيل مستجداته.

اعتبارا مما سبق، فإن المزاوجة بين التجربة النظرية والتجربة العملية التي تأخذ بعين الاعتبار هذه الحقبة الرقمية، أمر مهم في تكوين الطلبة الصحفيين. فالشق النظري الذي يهتم بالقواعد الصحفية من جهة، وبأدبيات استعمال الآليات الرقمية من جهة أخرى، مهم لتمكين الطلبة من إنتاج عمل صحفي مهني يراعي شروط العصر.

والتكوين العملي ضروري لاختبار هذه المكتسبات والمعارف النظرية من خلال إتاحة الفرصة للطلبة من أجل التدرب والتمكن من الأدوات الرقمية، الذي من شأنه ضمان بقاء واستمرارية الصحفي في السوق الإعلامية. ومن دون ذلك، لا يمكن الرقي بالتكوين في بلداننا ولا خدمةُ الرسالة النبيلة التي تحملها مهنة الصحافة.

# كليات الصحافة.. «الملجأ الأخير»

هدى أبو هاشم

«معدلي لم يسمح بغير الصحافة».. جملة قد تعبّر بعمق عن حال تكوين الصحفيين. في الأردن ما تزال كليات ومعاهد الإعلام غارقة في المناهج التقليدية، غير قادرة على مواكبة التغيرات الرقمية. آلية انتقاء غير سليمة للطلبة، والحجر على حريتهم في التعبير، وبيئة سياسية معادية، تجعل مهمة تخريج صحفي جيد صعبة وشاقة.

في الأردن كما في الكثير من البلدان العربية، لم تستطع كليات الصحافة أن تدمج مساقات/مواد جديدة، تساير العصر التكنولوجي (تصوير: كريس جاكسون - غيتي).

أثبتت التحولات الكبيرة التي شهدها الوطن العربي خلال السنوات التسع الأخيرة دور الإعلام وتأثيره في إحداث التغيير وإدارته، وأثبتت في الوقت ذاته حجم التشوهات التي يُعاني منها الإعلام العربي، وعمق الفجوة بين ما يُدرّس في القاعات وبين ما هو معمول به في المؤسسات الإعلامية.

لنحدد زاوية التناول أكثر، فالأحداث الأخيرة في الأردن من مظاهرات الدوار الرابع، وإضراب المعلمين، وتغطية حملة الاعتقالات لنشطاء أردنيين، أبرزت هذا التشوه، ورسمت علامة استفهام كبيرة على بعض المؤسسات الصحفية والإعلامية، إضافة إلى كفاءة مدخلات كليات الإعلام ومخرجاتها.

بدأ الأردن التعليم الأكاديمي في تخصص الصحافة عام 1981، عندما أسس أول قسم صحافة في جامعة اليرموك، وكان تابعًا آنذاك لكلية الآداب. وفي العام 2008 تحوّل القسم إلى كلية للإعلام، تشمل ثلاثة تخصصات: الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، والعلاقات العامة والإعلان.

وحتى العام 2019، كان يوجد في الأردن سبع مؤسسات تعليمية حكومية وخاصة تُدرّس الصحافة، هي: اليرموك، البتراء، الزرقاء، الشرق الأوسط، فيلادلفيا، جدارا، ومعهد الإعلام الأردني. أما عن الأسس التي ترسم الخطوط العامة لعمل كليات الإعلام، فنلاحظ أن هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضعت معايير الاعتماد لتخصصات الصحافة بالتعاون مع كليات وأقسام الإعلام في الجامعات، فنجد أن البرنامج الدراسي لنيل درجة البكالريوس يتكون من 132 ساعة معتمدة، وبعض الجامعات تعتمد 135 ساعة، إضافة إلى المواد الإجبارية والاختيارية من حزمة متطلبات الجامعة.

كما تتضمن هذه المعايير تحديد 6 ساعات للتدريب الخارجي في المؤسسات الإعلامية، أو تدريب داخلي بالجريدة أو الإذاعة الخاصة بالجامعة. واليرموك تعد مثالا على ذلك.

واشترطت المعايير الأردنية أن تتوفر في المؤسسات التعليمية لتخصص الصحافة والإعلام أستوديوهات إذاعية وتلفزيونية، ومعدات التصوير الصحفي، وإصدار دورية أو صحيفة من إنتاج الطلبة، وإذاعة تدريبية، وموقع إلكتروني، وأرشيف صحفي. وحسب دراسة الدكتور باسم الطويسي، عميد معهد الإعلام الأردني السابق ووزير الثقافة الأردني الحالي، فإن هذه المعدات متوفرة بشكل كبير في كل من اليرموك ومعهد الإعلام الأردني، في حين تفتقر الجامعات الأردنية الأخرى إلى بعضها.

## آلية انتقاء "معطوبة"

لا يتطلب قبولك في إحدى كليات الصحافة والإعلام الأردنية سوى المنافسة من خلال معدل امتحان الثانوية العامة (التوجيهي)، في حين كان نظام القبول لكلية الإعلام في جامعة اليرموك منذ تأسيس قسم الصحافة، أي منذ الثمانينيات وحتى مطلع التسعينيات، يجعل اجتياز المقابلة الشخصية شرطا أساسيًا للقبول، ولكن في منتصف التسعينيات ألغي هذا الشرط.

غياب اختبارات القبول والمقابلات الشخصية في عملية قبول الطلبة في أغلب المؤسسات التعليمية، والتي تُعنى بتحديد الاستعداد الشخصي والمعرفي، ومدى إمكانية أن يصبح الطالب صحفيًا، فتح المجال أمام قبول أعداد كبيرة جدًا من الطلبة، وغالبًا تتجاوز الجامعات الطاقة الاستيعابية، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة البيئة التعليمية وشروط التحصيل الدراسي.

**"بدل أن يكون الدرس عن كيفية التحرير الإلكتروني، يصبح عن كيفية كتابة الخبر بطريقة تقليدية، بمعنى أن يكلف الطلبة بتحرير أخبارهم وتقاريرهم تحريرًا تقليديًا، وينشر بعد ذلك في وسيلة إلكترونية."**

آلية انتقاء طلبة الإعلام في الأردن تفضي إلى تخريج جيل لا يمتلك ثقافة عامة كافية لولوج سوق العمل.
(تصوير: محمد حامد - رويترز).



لو نظرنا إلى مستوى معدلات القبول في تخصصات الإعلام لعام 2019 في جامعة اليرموك، نجد أن معدلاتها متدنية لا تُنافس معدلات أعلى من تخصصات أخرى. فالصحافة مثلاً تَقبل الحاصل على معدل 76,1، والإذاعة والتلفزيون (79,8)، والعلاقات العامة والإعلان (73,6). وبهذه المعدلات فإن الطلبة من ذوي المعدلات المتدنية غير المهتمين بالإعلام وغير الراغبين فيه، يختارونه لأنه يتناسب في النهاية مع مجموع معدلاتهم في الثانوية العامة، وهنا يمكن أن نعتبر أن نظام القبول المعتمد على معدل المرحلة الثانوية فقط عامل مهم في انخفاض جودة وكفاءة طلبة الصحافة والإعلام، حيث لا يهتم باستعداد الطالب الشخصي ورغبته الحقيقية في أن يكون صحفيًا.

وجهتُ سؤالا بسيطا إلى

مجموعة من الطلبة الجدد بكلية الإعلام في جامعة اليرموك. وكان السؤال: "لماذا اخترت الإعلام؟".. تنوعت الأجوبة، فهناك من اختارها عن وعي وإيمان كبير بدور هذه المهنة وتأثيرها، وهناك من كان مغلوبًا على أمره، واعتبر دخوله كلية الإعلام تحصيل حاصل، فأجاب: "لا أدري، معدلي لم يسمح بغير الإعلام".

عندما يختار الطالب بإرادته أو إرادة معدله فقط دراسة تخصص الإعلام، وهو غير محيط بطبيعة هذا التخصص، وغير مدرك لحمل رسالته الكبيرة والصعبة، واقتناعه بعد ذلك بمظاهر شكلية وسطحية منه، بل وافتخاره بها، يخرج لنا مجموعة من الطلبة المغرورين غير الملمين بأسس المهنة، وهذا برأيي النوع الأخطر من الطلبة العاملين في مجال الإعلام مستقبلا.

وإذا بقي الباب مفتوحا على مصراعيه لكل من هبَّ ودب لدخول كلية الإعلام، وتخريج الآلاف منها سنويًا دون وضع خطة ممنهجة ودراسة علمية لحال الخريجين وكفاءتهم ومستقبلهم، فإننا سنشهد انحدارًا مستمرًا في جودة كليات الإعلام ومؤسساته، يقابلها ضعف الثقة بهذه الكليات والمؤسسات من قبل المجتمع.

## "فجوة جيلية"

الهيئة التدريسية تعدّ لبنة أساسية من لبنات المنظومة التعليمية ككل، فعندما يكون بعض الأساتذة غير ممارسين للمهنة الصحفية ميدانيًا، والبعض الآخر يفتقد المزاوجة بين الخبرة المهنية والجانب الأكاديمي، ولا يوجد لدى الكثير منهم القدرة على الخروج من سياق الكتب والمقررات الجامعية، فلا بد لكل ذلك أن ينعكس على جودة العملية التعليمية.

إضافة إلى ذلك، ظهرت مؤخرًا مشكلات جديدة تتعلق بالتحولات الراهنة في تكنولوجيا الاتصال والإعلام وطرق التدريس وأدواته وانعكاسها على معايير اختيار أعضاء هيئات التدريس. هذه التحولات كشفت النقاب عن فجوة جيلية بين بعض مدرسي الإعلام والطلبة، فالجيل الجديد لا يتقبل هؤلاء المدرسين، وهم -أي المدرسين- لا يعملون على تطوير أنفسهم ويعدّون الطالب دون المستوى.

خلال مسيرتي الجامعية، لاحظت أن بعض أعضاء هيئات التدريس المكلفين بإعطاء مساقات متخصصة في الإلكترونيات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التحرير يعرضون مادة بعيدة كل البعد عن المتطلبات، فبدل أن يكون الدرس عن كيفية التحرير الإلكتروني، يصبح عن كيفية كتابة الخبر بطريقة تقليدية بحتة، والمطالبة المستمرة من الطلبة بتقارير وأحاديث صحفية محررة تقليديًا، والتغيير فقط كان في الوسيلة الإعلامية، بمعنى أن يُطلب من الطلبة تحرير أخبارهم وتقاريرهم تحريرا تقليديا، وينشر بعد ذلك في وسيلة إلكترونية، أو حتى تقليدية! أثار ذلك سخط الطلبة في هذا المساق. والسخط علا حتى وصل إلى المصارحة مع مدرس المادة بأن ما نفعله لا علاقة له بالمساق الأساسي، ولم يتغير شيء، إلا تقليل عدد الواجبات الأسبوعية، مع بقاء آلية تدريس المساق كما هي. أستطيع أن أؤكد هنا أننا كلنا خرجنا من المساق كما دخلناه تمامًا، دون أي إضافة حقيقية أو اكتساب مهارة جديدة.

هذه الطريقة التقليدية في التدريس، رغم التطورات السريعة في مجال الإعلام، جعلت الكثير من الطلبة ينفرون من حضور المحاضرات، وإن اضطروا لحضورها، فيكون ذلك خوفًا من العقاب بالحرمان من المساق الدراسي، أو من نقص محتمل في العلامات وبالتالي في المعدل والتقييم النهائي.

هناك معضلة أخرى تتصل بالسلطوية التي تمنع الطلبة من الإدلاء برأيهم السياسي، أو رأيهم تجاه قضية أو أزمة وطنية تعيشها البلاد، فتغيب المناقشات الخاصة بالقضايا المعاصرة التي نعيشها، وهو غيابٌ يصاحبه غيابٌ في الرأي الآخر وتنمية المعرفة العامة السياسية، ليبقى في قاعة الدراسة رأيٌ واحد هو رأي الأستاذ، وهو غالبًا الرأي الذي يُراد له أن يسود.

إذن، يحق لي أن أقول إن غياب اختبارات القبول والمقابلات الشخصية في عملية قبول الهيئة التدريسية، والتي تُعنى بتحديد استعداد الكادر التدريسي لأداء رسالة تعليم الإعلام بكل كفاءة، والاستعداد للتطوير الدائم والتحسين المستمر ومواكبة ما يتطلبه التخصص، أفسح المجال أمام وجود أستاذ ضعيف، غير موثوق، وغير مرغوب فيه من الطلبة، وغير متفهم لاحتياجاتهم.

## مناهج عتيقة

إن تصميم مناهج الصحافة الجيدة هو الأساس المتين لتأهيل خريجين يمارسون تعلمًا مستمرًا، ويسعون إلى اكتساب المعرفة بالتعليم الذاتي والتدريب.

خلصت البحوث في كل من أوروبا وأميركا وكندا إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب

أن تلتزم بها المناهج والخطط الدراسية في كليات الإعلام، أهمها: التحسين المستمر للمناهج ومواكبة التكنولوجيا، والتوازن في التعليم الصحفي بين الجانب الفلسفي والجانب التطبيقي، وتوفير وصف شامل لكل مادة دراسية ومراجعته في كل فصل.

في ضوء مراجعة الخطط الدراسية للجامعات الأردنية التي تتوفر على كليات أو أقسام للإعلام، نجد أن خططها الدراسية تلتزم بتدريس جميع الفنون الصحفية، إضافة إلى الصحافة الإلكترونية شكليًا، حيث توجد اختلافات في جوهر المضامين، فهي تلتزم في عدد الساعات المعتمدة للخطة الدراسية، ولكن في الأغلب لا يتوفر نظام جودة داخلي يصف المواد بدقة، ويضمن أنها تعكس مسمى المساق الدراسي.

كراسات كثيرة غير محدّثة، وتتضمن معلومات ومراجع تعود لعشرات السنين، وكراسات أخرى تعتمد على الترجمة أو النقل الحرفي من مناهج كليات إعلام عربية، خاصة مصر.

وفي المساقات التي تدرس في أكثر من شعبة، يظهر تضارب وتناقض بين كراسات مدرسي نفس المادة، ومحاولة كل مدرس التأكيد أن ما تحتويه كراسته هو الصواب في الصحافة والمعتمد، وما دون ذلك غير صحيح أو ضعيف في أحسن الأحوال.

لا يتعلم الطلبة في كليات الإعلام مساقات متخصصة في التنمية الديمقراطية، ويقعون في تناقضات بسبب ما يدرسونه عن أهمية حرية التعبير وحرية الإعلام، وبين ما يتعاملون به من قيود متعددة ومعقدة في تشريعات وقوانين تحد من حرية الصحافة والإعلام.

وجود بعض القوانين والتشريعات التي تقيّد حرية الصحافة وتُضعفها لا تساعد في تعليم الصحافة (تصوير: محمد حامد - رويترز).

وتنعكس قلة المواد التي تهتم بالتاريخ والجغرافيا السياسية، والمحيط التشريعي والقانوني والاقتصادي والبيئي والاجتماعي للبلاد، على محتوى مشاريع طلبة الإعلام، التي توصف بأنها مستهلكة ومكررة، ولا تضيف إلى الموضوع أو الطالب أي جديد.

ومن هنا تبرز أهمية إضافة مواد إلى طلبة الإعلام تنمي الجانب الثقافي والمعرفي لديهم، وتزيد مداركهم، وتحسن طريقتهم في رؤية الأمور ومحاكمتها ثم الحكم عليها، أو أخذ موقف معين منها، لا أن يكونوا عقولا فارغة يتم تسييرها والتحكم فيها. ولا يخفى على أحد ضعف طلبة الإعلام في اللغة العربية الفصحى، من حيث التحدث بها بطلاقة أو التعبير من خلالها، أو حتى الكتابة الإملائية والنحوية، إضافة إلى قلة المواد باللغة الإنجليزية، وبالتالي عدم تمكّن الطلاب منها.

في هذا السياق، تقول مارغريت لوني وهي مديرة تحرير مساعدة في شبكة الصحفيين الدوليين: "ربما يجب على الجامعات أن تُعيد صياغة مناهجها التعليمية من خلال استقدام هيئة تعليمية ملمة بالتوجيهات الرقمية والمهنية، مما يجعل الكليات أكثر تكيفًا مع الاتجاهات الإعلامية الحديثة، خاصة إذا ما تميزت هذه الكليات ببعض المرونة لإعادة النظر في المناهج بالتزامن مع انتشار أدوات السرد القصصي والتقنيات الحديثة".

معرفة المشكلة والوعي بها تشكل جزءًا كبيرًا من الحل. الإجابة عن السؤال الأول: كيف يمكن لكلية الإعلام أن تُخرج صحفيًا ناجحًا؟ تكون بمراجعة ودراسة كل العناصر السابقة بجديّة تسعى للتغيير ورفع الجودة والنوعية في تعليم الصحافة، والرغبة الجادة في تطوير الإعلام من أساسه، وذلك عن طريق وجود رؤية وطنية واضحة، وإرادة سياسية لإصلاح تعليم الصحافة.

## الإرادة السياسية أولا

غياب الإرادة السياسية جزء مهم مما تعاني منه كليات الإعلام اليوم، ووجود بعض القوانين والتشريعات التي تقيّد حرية الصحافة وتُضعفها لا تساعد في تعليم الإعلام، إضافة إلى ضعف دور نقابة الصحفيين الأردنية، والتي تضع أمام خريجي طلبة الصحافة والإعلام عراقيل كثيرة تُصعّب انتسابهم إليها.

فالإصلاح إذا أُريد له أن يكون، يبدأ بالإرادة السياسية، وتعديل القوانين، وقوة النقابة، ولا بد لكل ذلك في النهاية أن ينعكس على إصلاح كليات وأقسام الإعلام في الجامعات الأردنية إصلاحًا جذريًا ومتتابعًا، يشمل كل التحديات التي ذكرتها آنفًا ويذلل كل العراقيل أمامها.

وتكون أولى خطوات الإصلاح بإلغاء نظام القبول المعتمد على معدل الثانوية العامة فقط، وإحلال نظام جديد يعمل على "فلترة" من يستحق دراسة التخصص، برفع معدلات القبول في كليات وأقسام الإعلام، ويُحسب لمعدل الطالب 50٪ من أساس القبول، أما الـ 50٪ الأخرى فتُحسب للاختبار وإجراء مقابلة شخصية مع الطالب الراغب في دراسة التخصص، تحدد "الطموح، والرغبة، والثقافة العامة، وحب المعرفة، والقدرات التحريرية والتحليلية.." لمعرفة رغبته الجادة في أن يكون صحفيًا.

والإصلاح يتضمن -برأيي- إعادة النظر في معايير اختيار الهيئات التدريسية، فغالبا الجامعات لا تشترط حدًا أدنى لمؤهلات المدرسين، باستثناء شهادة الدكتوراه في المجال المطلوب، ولا تختبر قدراتهم، ولا تراقب جودة أدائهم ولا مدى تحديث معارفهم ومهاراتهم بما يلائم التطور المستمر في مجال الإعلام.

لا بد كذلك من تعديل الخطط والمناهج الدراسية لتخصص الصحافة، وجعلها متوازنة بين النظري والتطبيقي، وتحديثها باستمرار لمواكبة التطور الكبير والسريع الحاصل في مجال الإعلام، إضافة إلى التركيز على تدريس اللغتين العربية والإنجليزية لطلبة الإعلام، وإقرار مناهج أخرى متعلقة بالتاريخ والجغرافيا والثقافة العامة، وضمان جودة التدريب الميداني المقرر في الخطة الدراسية.

وأخيرًا، ينبغي أن تتوفر البيئة الجامعية المناسبة لإعداد وتأهيل جيديْن لطلبة الإعلام، وذلك بتوفير المعدات اللازمة والتجهيزات الضرورية، من أستديوهات تلفزيونية وإذاعية، وجريدة وإذاعة تدريبية، ومعدات التصوير الصحفي، ومواقع إلكترونية، ومختبر للتحرير الصحفي.

بعدها، يمكن لنا أن ننظر إلى إعلامنا بفخر، ونقول: نعم بهذا استطاعت كليات الإعلام أن تُخرج صحفيين ناجحين، مدركين للمهنة، عارفين بها، ظهورهم قوية لحمل رسالتها، ونفوسهم كبيرة لاستيعاب أخلاقياتها، عقولهم نيّرة، وأقلامهم حرّة، قادة للرأي العام، وممثلون عن الشعب، وعن الوطن أجمع.

الخلفية التقليدية لبعض الأساتذة واعتمادهم على مراجع قديمة، لا يستوعب تحولات الإعلام الرقمي (تصوير: لينا مصري - رويترز).

# أساتذة الصحافة.. «فاقد الشيء لا يعطيه»

صلاح الدين كريمي

يشكّل الأستاذ ركنا رئيسيا في عملية تكوين صحفي قادر على ولوج سوق العمل. لكن بعضهم لم يتخلص من «استبداده» داخل القسم الدراسي، لتنشأ علاقة «صارمة» لا تساعد على التعلم. كما أن بعضهم لا يتوفر على المناهج الحديثة في التدريس. كيف ينظر الطلبة إلى أساتذتهم؟ وما تقييمهم للمناهج التي يدرسون بها؟ وما الذي يحتاجه الطلبة للتمكن من المهارات الصحفية الحديثة؟



يعود تاريخ تأسيس معهد الصحافة وعلوم الأخبار في تونس إلى العام 1967، وهو ما يعني أن عمره تجاوز نصف قرن. ويهدف المعهد إلى تكوين الصحفيين والمختصين في علوم الأخبار والاتصال والإسهام في إثراء البحث في مجال الصحافة والاتصال، والقيام بمهامّ ونشاطات أخرى توكل إليه وتكون ذات علاقة بمجالات تخصّصه، وذلك بالتعاون مع مؤسّسات وهيئات وطنية أو إقليمية أو دولية.

ولذلك، تمّت هيكلة المعهد على أساس إدارة ومجلس علمي وثلاثة أقسام هي: قسم التكوين الأساسي، قسم الصحافة والاتصال، وقسم التربّصات (التدريب).

ويتشكل المعهد الآن من ثلاث إجازات تدرس بعد اجتياز الشهادة الثانوية وإتمام اختبار الدخول بنجاح، وهي الإجازة الأساسية في علوم الإعلام، والاتصال في الصحافة، والاتصال.

تختلف الإجازات والاختصاصات لكن الهدف واحد هو تمكين الطلاب من أبجديات وأساسيات العمل الصحفي وتلقينهم علوم الإعلام والاتصال.

غير أن القطاع الإعلامي في تونس يعاني الكثير من الصعوبات التي انعكست على الظروف المهنية للصحفيين ووضعيتهم الاجتماعية، ولا يمكن الإنكار أن هذه الوضعية وجدت لها صدى لدى الطالب الذي يسيطر عليه التفكير حول مستقبله المهني، خاصة أمام انتشار مراكز التدريب الخاصة التي وصفتها مديرة المعهد في وقت سابق بأنها «دكاكين صحفية خاصة» تشبه الأخبار السريعة التي تستهلك التكوين بسرعة، لكنها دون جودة أو نجاعة.

في هذا الإطار، آثرنا أن نطرح السؤال على طلبة الصحافة كي نستقرئ وجهات نظرهم حول طرق ومناهج التدريس، ورؤيتهم لتكوين الطالب الصحفي. وقد اخترنا أن نقوم بذلك حتى نعرف بدقة حاجياتهم، بدل الاكتفاء بالتحليل.

التكنولوجيا تتطور بسرعة قطار، والتكوين يسير بسرعة حافلة (تصوير: زبير سوسي - رويترز).



## الأستاذ أولا وأخيرا

يقول ممثل الطلبة الواثق بالله شاكير إن «الصحافة تختلف عن غيرها من المجالات والنظم، ولا تقوم على التلقين ولا على استعراض العضلات وسرد الإنجازات والمحاسن على الطلبة، وعملية تدريسها تستوجب أساليب مختلفة ومغايرة لغيرها من النظم، والأساتذة في المعهد مختلفون في طرق تدريسهم للمواد، فيهم من يتعامل مع الطلبة كأصدقاء أو زملاء ويكون التدريس والتعامل خطيا بلا حواجز أو تعقيدات، وهو النموذج الذي يحبذّه الطلبة لأنه ييسر عملية التعلم، لكن للأسف نجد ثلة أخرى من الأساتذة يستصغرون الطلبة ويهزؤون من إمكانياتهم، ويكون التواصل عموديا يصعّب التعلم».

> **المعهد وحده ليس كافيا لتكوين صحفي جيد، بقدر ما هو بحاجة إلى نوع من العصامية لتنمية قدراته الثقافية، ومتابعة الشأن السياسي.**

ويضيف «لا نتحدث هنا عن الكفاءة أو الاجتهاد الذي يبذله الأساتذة بقدر ما نتحدث عن الأساليب والطرق، لا سيما ونحن في معهد الصحافة والاتصال، لذا فإن التواصل مع المتعلمين يبقى هاما جدًا لضمان سلاسة التعليم ووصول المعلومة ورسوخها لدى صحفيي المستقبل».

أما بالنسبة لمدى جاهزية الطلبة لسوق العمل، فإن «الأمر نسبي لأن التكوين الأكاديمي في المعهد يبقى نظريا إلى حد كبير، ورغم سعي الإدارة إلى توفير تدريبات مهنية للطلبة فإنها -حسب الكثيرين- غير كافية لكونها موسمية وقصيرة وغير منظمة، وعليه فإن طالب الصحافة مطالب بصفة فردية بالبحث الدائم عن فرص التدريب والتكوين والعمل في مختلف

وضعية الإعلام التونسي انعكست بشكل مباشر على تدريس الصحافة في المعاهد والكليات (تصوير: زبير سوسي - رويترز).

الحوامل الإعلامية، بالتوازي مع التكوين الأكاديمي الذي يتلقاه داخل أسوار المعهد، ليكون أكثر جاهزية لسوق العمل التي باتت الفرص فيها شحيحة، وربما تفتكّ حسب معايير كثيرة منها الكفاءة التي تقتضي تكوينا علميا صلبا تدعمه التجربة المهنية والتدريب الميداني».

محمد بالسعيدي (صحفي حاصل على الإجازة في الصحافة، وحاليا طالب سنة أولى ماجستير مهني في الاتصال السمعي البصري) يؤكد أنه «إذا تعامل الأستاذ والطالب كزملاء، فالأكيد أن للأمر إيجابيات وسلبيات، وهو الأمر الذي يختلف حسب طبيعة الأساتذة بين من يفضل الطريقة العمودية الصرفة وبين من يؤثر أن تبقى العلاقة أفقية من أجل تحصيل جيد». أما نصر الدين حميدة، طالب سنة ثانية من الإجازة في الاتصال، فيقول إنه في معهد الصحافة وعلوم الأخبار "تتداخل العلاقات بين الطالب والأستاذ كي تنهض بشكل عمودي ويحافظ الأستاذ طابعه التعليمي الصرف، أي أن ما يجمع كلا الطرفين مجرد درس تختلف فيه تقنيات التدريس والدرس واحد، في حين يبقى الطالب في دور المتقبل الفاعل. وفي شكل آخر للعلاقة الجامعة بين الطالب والأستاذ، تطالعنا تلك العلاقة الأفقية التي يتجاوز فيها الأستاذ طابعه التعليمي لتصبح نظرته للطالب على أنه زميل، فتختلف بذلك طريقة التدريس عبر إشراك الطلبة أكثر في الدرس. بل قد يصل الأمر إلى إنتاج الدرس من قبل الطلبة أنفسهم». أما بخصوص المواد المدرسة، فإنه «لو تمعّنا قليلا في مضامينها لوجدنا أنها تحتاج إلى مراجعة جذرية، إذ أغلبها نظرية بينما المواد التطبيقية قليلة مع أننا نعلم مدى قدرتها على تشكيل وتجهيز الطالب لسوق العمل».

لكن المعهد وحده في نظر نصر الدين ليس كافيا لتكوين صحفي جيد، بقدر ما هو بحاجة إلى نوع من العصامية، من خلال تنمية قدراته الثقافية، ومتابعة الشأن السياسي المحلي والعالمي والرياضي، والبحث عن تربصات وتدريبات إما في تونس أو خارجها.

وترى هالة جبري (طالبة سنة ثانية ماجستير مهني في الاتصال السياسي) أن «العلاقة بين أستاذ الصحافة وطالبه هي علاقة زمالة تتجاوز الرؤية الكلاسيكية، لأن الدراسة بالمعهد تحتاج إلى التجديد لمواكبة العصر، خاصة عصر الرقمنة، وهو ما يطرح ضرورة تدريب الطلبة على الصحافة الإلكترونية وصحافة الهاتف النقال، حتى يتماشى منهج التدريس مع متطلبات سوق العمل».

كما أن بسام سالم العمري (طالب سنة ثالثة من الإجازة في علوم الإعلام والاتصال بالمعهد) يرى أن «المنهجية هي التي تخلق التفاعل بين الطلبة والأستاذ، وتجعل الطلبة يبدون رأيهم ونقدهم وتفتح النقاشات بكل حرية، فبعض الأساتذة ينهجون سياسة بضاعتكم ردت إليكم، وبطبيعة الحال فهي طريقة غير محبذة من الطلبة نظرا لمحدودية ونجاعة فوائدها، وهو ما يبين ضرورة التكثيف من الجانب التطبيقي لأنه يجعلك في صلب الميدان، ويخلق منك صحفيا متكوّنا».

## القسم شيء والسوق شيء آخر

ويضيف العمري أن التكوين يعاني من نقائص كثيرة منها «المعدات التقنية، وحتى جداول الأوقات تكون أحيانا غير مناسبة لطالب يدرس الصحافة، إذ ينبغي أن يعطى له هامش من يومه ليسخره للذهاب إلى الملتقيات والندوات بينما هو في المعهد يدرس من الثامنة والنصف صباحا إلى الرابعة أو الخامسة مساء».

قد لا يختلف الأمر كثيرا في مرحلة الماجستير، حيث تقول إشراق المؤدب (طالبة سنة أولى ماجستير بحث في علوم الإعلام والاتصال) «مما لا شك فيه أن أساتذة معهد الصحافة من خيرة الأساتذة في مجال الإعلام والاتصال، فهم متشبعون تماما بقواعده الأساسية لتلقين الدروس، وجلهم لديهم مستوى رفيع من الزاد المعرفي يمكّنهم من النجاح في عملية التعليم، لكن المشكل برأيي يكمن في المضمون المقدم الذي لا يواكب التطورات الحاصلة في مجال الإعلام. وثمة أمر آخر غاية في الأهمية، يتمثل في أن المؤسسات الإعلامية دائما ما تطلب أن ينسى الطالب ما تلقنه في المعهد ليستطيع التعامل مع سوق العمل".

في السياق نفسه، تقول سوار بن حميدة الصحفية المتخرجة حديثا من المعهد والحاصلة على إجازة في الصحافة، وتعمل حاليا في إذاعة محلية بمحافظة سوسة في تونس، إن «معهد الصحافة هو المدرسة الأولى للإعلام، وأساسيات العمل الصحفي وأخلاقيات المهنة لا تكتسب إلا من أساتذة المعهد، ولكن ما أعيبه هو نظام التعليم وبعض المواد وطرق تدريسها النمطية أو غير المنسجمة مع سوق العمل، على غرار المواد التطبيقية. وكثرة النظريات والمعلومات تجعل الطالب يمل من المنهج، فضلا عن أن المطلوب اليوم هو العمل أكثر على الجانب التطبيقي حتى يكون الطالب جاهزا للعمل، ولذلك فإن التربصات والتجربة تخلق الموازنة بين ما تتعلمه في المعهد وهو الأساسي وبين المهني في سوق العمل».

رغم أن وسائل التواصل الاجتماعي في تونس ساهمت بقسط كبير في الثورة على نظام بن علي، إلا أن كليات الصحافة ما تزال عاجزة عن استيعاب هذا التحول (تصوير: كريستوفر فورلونج - غيتي).

# الرقابة الذاتية.. «الأنا الأعلى الصحفي»

محمد أحداد

حينما انتهيت من كتابة المقال، قلت لا بد أنه يحتاج إلى مراجعة، لأكتشف أني -وبدون وعي- مارست رقابة ذاتية شديدة، وتساءلت: كيف اقتبست الحالة الأردنية في انتقاد الحكومة بدل رئيس الدولة، رغم أني أتوفر على أمثلة مغربية لا تكاد تحصى أكثر تعبيرا ودلالة؟ وكيف لم أحك عن تجربة شخصية في تغطية احتجاجات الريف المغربي، عندما ساهمت لحظة الغضب الجماعي في تقييد حريتي في نقل الحقيقة (خاصة أني ابن المنطقة).. عدت إلى النص، وشذّبته قليلا محاورا نفسي: هذه هي الرقابة الذاتية.

حتى في البلدان التي توصف بأنها ديمقراطية ومتقدمة، يتعرض الصحافيون لضغوط المعلنين والتوجهات السياسية ومضايقات أجهزة الأمن (تصوير: دينيس باليبوس - رويترز).

**داخل غرف التحرير، ليست الأنظمة وحدها من تستثمر في الخوف، أو تصادر الحق في التعبير.**

في العام 2015، صعد مدير شركة الاتصالات "أوريدو" في الجزائر على المنصة وخاطب ثلة من الصحفيين المدعوين: "بعد اليوم، لن تستفيد وسائل الإعلام التي تهاجم النظام أو تروج لخطابات مناهضة للدولة من الإعلانات".

وفي العام 2018، بينما كانت المقاطعة الشعبية تكبد شركات كبرى في المغرب خسائر قياسية، وكانت وسائل التواصل الاجتماعي تقود حملة غير مسبوقة للامتناع عن الشراء، كانت الكثير من وسائل الإعلام المؤثرة تتعامل مع حدث أعاد ترتيب الخريطة السياسية المغربية، وأثار نقاشا حساسا حول تشابك القرار السياسي بلوبيات الاقتصاد، بمنطق "شاهد ماشافش حاجة".

وحينما أرسل رئيس الوزراء الإسباني السابق خوسي ماريا أثنار زوارق وطائرات حربية لطرد جنود مغاربة من جزيرة يزعم أنها في ملكية بلده، كتبت المؤرخة الإسبانية ماريا روسا ردا طويلا، ضمنته شواهد تاريخية تبين أن جزيرة "ليلى" -محل النزاع- مغربية، ثم بعثته إلى جريدة "إلباييس" المؤثرة في القرار السياسي والاقتصادي، ليصادَر داخل قاعة التحرير. شرح صحفي من الجريدة فيما بعد أن الرقابة الذاتية والخوف من المزاج العام، حجبَا المقال.

داخل قاعات التحرير، ليست الأنظمة وحدها من تستثمر في الخوف، أو تصادر الحق في التعبير، وترسم الحدود، بل إن المعلنين، والشعور العام، والتقاليد، والأعراف، والدين، والعلاقات الخاصة للصحفيين مع رجال السياسة، كل هؤلاء يمارسون تأثيرا بالغا على عمل الصحفيين، والنتيجة تختصرها منظمة "مراسلون بلا حدود" في تقاريرها الأخيرة: ازدهار الرقابة الذاتية حتى داخل البلدان العريقة في الديمقراطية داخل فضاء الاتحاد الأوروبي.

## في أوروبا أيضا

حوّلت أحزاب اليسار واليمين البرلمان الأوروبي إلى جلسات مرافعة مفتوحة امتدت لشهور، وهي تعرض مضامين تقرير حاد (1) بعنوان "صحفيون تحت الضغوط.. الخوف والتدخل والرقابة الذاتية"، يتحدث عن الأساليب الجديدة التي تلجأ إليها الحكومات للجم حرية التعبير.

يشكّل العنف المعنوي واللفظي، والتحقيقات، وترهيب الشرطة، والضغوطات النفسية المستمرة، والأجور الزهيدة، والتهديد بالملاحقات القضائية، لائحة طويلة ملأت الصحيفة السوداء بطرق خشنة تُستعمل في قمع الصحفيين، وترسخ الشعور بالرقابة الذاتية والاستشعار القبلي للمحاسبة أو المحاكمة. بإيجاز شديد، قال التقرير إن بعض الصحفيين المستجوبين وصلوا إلى درجة الاكتئاب والخوف الشديد، وعبّر جزء

منهم بشكل صريح جدا عن التفكير في تغيير الحرفة أمام ارتفاع المتابعات الأمنية والقضائية.

التقرير هز الأوساط السياسية وصار موجها ليس فقط إلى قضايا الإعلام، بل دفع زعماء الاتحاد إلى إدراجه ضمن جدول أعمال اجتماع القمة الأوروبية لعام 2017. وفي ثنايا هذا النقاش، أثيرت قضية خطوط التماس بين الصحفي والسياسي، وأين تبدأ الحرية وأين تنتهي "هيبة الدولة" التي أصبحت غطاء لشرعنة الرقابة على الصحافة.

باسم محاربة الإرهاب وحماية الأمن القومي، حاصرت دول مثل بلجيكا وفرنسا حرية التعبير، وأشاعت الخوف في نفوس الصحفيين، وتدخلت بوسائل مختلفة لمنع صياغة أخبار أو تحقيقات صحفية عن القصة الحقيقية لهروب "صلاح عبد السلام" أحد المتهمين في قضية تفجيرات باريس عام 2015، رغم أنه اجتاز حواجز أمنية قبل وصوله إلى حي "مولمبيك" في بروكسل.

لم تعد الدول وأجهزتها بحاجة إلى التدخل المباشر في قاعات التحرير للحجز على المواد التي ترى أنها تمس الأمن القومي،

يقول مثل فرنسي إن «الحرية هي أن تقول كل شيء شريطة ألا تزعج المعلنين» (تصوير: روس كينيرد - غيتي).

فقد تشكّل لديها وعي لا يتزعزع بأن المزاج العام، وإعلان حالة الاستنفار الأمني، وطغيان الصورة الأمنية في التلفزيون، سترد الصحفيين، وسيتحرك الأنا الأعلى، مما يفضي إلى طمس الكثير من الحقائق، مثل اعتقال أشخاص أبرياء، جماعي مع انتهاكات حقوق الإنسان، وإحداث شرخ في وظيفته الكلاسيكية باعتباره قوة مضادة للسلطات الأخرى.

## الإعلانات.. لا تعض صاحب اللقمة

الإعلام وكالة إعلانية فاقدة للحس النقدي، ترضى بالدعم السخي، وتطمئن للخطوط المرسومة بعناية شديدة.

رأس المال جبان في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، يبحث عن الربح بالقانون أو "بالاحتيال"

الرقابة الذاتية على عمل الصحافيين، لا تتعلق فقط بسطوة الأنظمة بل أيضا بتقاليد المجتمع وأعرافه، وتحكم مسؤولي التحرير والملاك (تصوير: عابد كاتب - غيتي).

والتوقيف العشوائي، والتحقيق دون سند قانوني.

هذه الحقائق ظهرت على شكل قصص صحفية فيما بعد، لكنها صارت دون تأثير على الأحداث، لذلك فإن وظيفة الرقابة الذاتية تتجاوز إقبار الحقائق أو التصرف فيها، إلى خلق حالة تطبيع

"الحرية هي أن تقول كل شيء شريطة ألا تزعج المعلنين".. مثل فرنسي يبدو أنه يعبّر بجلاء عن تحكم المعلنين في الصحافة. وما صرح به مدير شركة "أوريدو" يختزل ذهنية سائدة تريد أن تجعل الصحفي وسيلة تسويقية، ومن وسائل

عليه. أما الصحفي فوظيفته البحث عن الحقائق، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومة. إنهما في الأخير رغبتان متعارضتان، تنتهيان إما بتدخل مديري النشر الذين يتصرفون مثل مُلاك، وإما بتمرد الصحفيين تماما كما وقع داخل

التلفزيون الإسباني (2) حيث توقف الصحفيون عن العمل بعد ضغوط شديدة جدا مارستها الشركات الكبرى لتبني تغطية متحيزة لمظاهرات كتالونيا المطالبة بانفصال الإقليم عن مدريد.

ولا تعوزنا الأمثلة من كل قارات العالم حول تدخل رجال الأعمال في قاعات التحرير، لكن الذي يقيد حرية الصحفيين يتعدى مبدأ "رأس المال جبان"، إلى جعله وسيلة لتأديب وسائل الإعلام المزعجة التي لا تلتزم بالخط التحريري للدول. وعلى هذا الأساس، تتدخل الحكومات لدى الشركات لسد منافذ الإشهار/الإعلان عليها، فقط لأنها خرجت عن مسار "الإجماع".

قد تكون تجارب الدعم العمومي للصحف والمواقع الإلكترونية أداة توظفها الحكومات لضمان قدر أكبر من استقلالية الصحف عن السلطة الاقتصادية، لكن سرعان ما يتحول ميزان القوى لصالح السلطة السياسية. وإذا كانت بعض الدول لا تأخذ بعين الاعتبار الخطوط التحريرية في دعمها للصحف، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب الذي يعتمد بالأساس على معايير تقنية تهم السحب وحجم الانتشار (3)، إذ تستفيد جرائد تمتلك مواقف مضادة للدولة من الدعم السنوي، فإن دولا أخرى في أوروبا الشرقية -مثلا- تنظر إليه مثل مكافأة للصحفيين الذين يخدمون أجندتها، وتمنعه عن صحف أخرى لتتركها تواجه شبح الموت ببطء لأنها معارضة.

ومهما كان النموذج الاقتصادي لوسائل الإعلام ناجحا وفعالا، فإن غياب الإعلانات، وشح الدعم العمومي الذي باتت دول كبرى تلجأ إليه، سيفضي في نهاية المطاف إلى إغلاقها بشكل نهائي، وهو ما جعل حكومات كثيرة مقتنعة بأنه بدل الرقابة الأمنية المشددة على المضامين الصحفية، ينبغي فقط تطوير غريزة الرقابة الذاتية، وأصبحت الإعلانات -تبعا لذلك- إحدى الوسائل الأكثر نجاعة.

## أساليب جديدة

وفي أذربيجان، ابتدعت السلطات أساليب جديدة في قمع الصحفيين باعتقال أفراد من عائلاتهم وتلفيق تهم وهمية كالتهرب الضريبي أو إهانة موظفين أثناء تأديتهم لعملهم، وبهذا ينمو الأنا الأعلى الصحفي أكثر فأكثر. وليست أذربيجان وحدها من تفعل ذلك، وفق تقارير متواترة، فالصين وكوبا تقومان بنفس الشيء، بحيث تمتد القبضة الأمنية إلى التضييق على عائلات بكاملها لتطويع الصحفيين.

أما حين تعجز الدول عن تدجين الصحفيين، وحين يخفق رأس المال في إعادتهم إلى حظيرة الطاعة، تنتقل إلى مرحلة استهداف حياتهم الخاصة عن طريق نشر أخبار على وسائل إعلام تابعة لها تنبش في حميمياتهم: صور قديمة مع فتيات هنا، وأخرى وهو يعاقر الخمر هناك، أو التعسف في تأويل كتابات ليظهر كأنه يعادي الدين ويلحد في الله، أو فبركة فيديوهات تزعم وجود ممارسات فاضحة، أو في أقصى الحالات الاعتقال بدعوى القيام بممارسات خارج القانون (السكر العلني، الإجهاض..).

حدث ذلك في أكثر من دولة، خاصة في الدول العربية، فها هي وسائل الإعلام المصرية الموالية للسيسي لا تكتفي فقط بتشويه سمعة المعارضين السياسيين، وإنما تسعى إلى القتل الرمزي للصحفيين المنتقدين للرئيس، بإثارة قضايا من حياتهم الخاصة على التلفزيون وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي أغسطس/آب الماضي، نشرت "نيويورك تايمز" تقريرا مطولا (4) يفضح كيف أن التشويه والنبش في حياة الصحفيين بغية ردعهم ليس اختصاصا حصريا للأنظمة الدكتاتورية. وتحدث التقرير عن استهداف فريق دونالد ترامب لصحفيين من "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" و"سي.أن.أن"، بالتنقيب في تاريخهم على وسائل التواصل الاجتماعي، و اجتزاء تدوينات من سياقها. كما أن مستشارا غير رسمي لابن ترامب، قال بما لا يدع أي مجال للتأويل إن "نيويورك تايمز واهمة إذا رأت أنها ستحل المشكلة.. نحن قادرون على فضح صحفييها المتعصبين".

ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن نلقي كل اللوم على الأنظمة في قضية تشويه سمعة الصحفيين، ففي الاحتجاجات التي عرفها الريف المغربي خلال السنوات الماضية مثلا، وجدت نفسي على هيئة "عميل للدولة"، ثم اكتشفت أني أتوفر على ممتلكات عقارية فارهة، و استفدت من امتيازات. كنت أتمنى لو كنت أمتلك ولو جزءا يسيرا منها فقط، ثم تلقى نفسك وقد صرت محرضا على الاحتجاج، وتحفل صفحتك الفيسبوكية بالتعليقات الجارحة بأنك تزعزع أركان الدولة.

أصحاب تلك التعليقات مواطنون عاديون، لا علاقة لهم بالدولة ولا بالأنظمة (دون تعميم)، ولا يقيمون التمايز بين الصحفي والمناضل، وبين نقل الحقائق والتضخيم، وبين التهويل والبتر والحذف. والذي يدفع الثمن في الأخير، هو حرية الصحفي الذي يفضل أن يبني قصصه في "الدرجة الصفر" من القيم الصحفية، ثم تنتعش الرقابة الذاتية.

## "تحايل" مشروع

في سياق عالمي مناهض لحقوق الإنسان، مدموغ بعودة القبضة الأمنية الحديدية، وفي بيئة عربية لا تكنّ الكثير من الود للصحافة، يبحث الصحفيون عن قاموس جديد للإفلات من مقص الرقيب والتحايل على الرقابة الذاتية، كأن يكتفوا بانتقاد الحكومة التي لا تتوفر على سلطة اتخاذ القرار، بينما يعجزون عن انتقاد الملوك أو الرؤوس بشكل مباشر، في الوقت الذي يستحوذون فيه على صلاحيات اقتصادية وسياسية.

لنقرأ هذه الفقرة المقتطفة من موقع إخباري يخص الأردن: الملك عبد الله الثاني يترأس جزءا من الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، وطرح على الوزراء استفسارا: أريد أن أعرف من الوزراء ماذا تفعلون؟ وماذا سنقول للمواطن الأردني قبل نهاية العام الحالي؟ بمعنى آخر، يسأل الملك حكومة الرئيس الدكتور عمر الرزاز، والتي بقيت دوما "وزارة مدللة" عن تلك الخطط في المسار الاقتصادي حتى نهاية العام الحالي".

وفي موضع آخر، يوظف الصحفيون عبارات فضفاضة لا تحيل على المعنى الحقيقي، ولا تقصد المسؤولين بشكل مباشر، ويمكن أن يتمدد هذا القاموس ويتقلص حسب منسوب حرية التعبير. ولئن كان من الصعب جدا حصره، فإنه يضم عبارات من مثل: الدولة، الدولة العميقة، السلطات، القوة العمومية، شركات اتصالات (بدل تسميتها).

وبصيغ مبنية للمجهول، وتعويم مقصود، ولغة فضفاضة، وتعابير ابتُكرت لتتواءم مع السياق المناهض للحريات، يسير الصحفي في حقل ألغام، ويفرض على نفسه ألا يسقط في لائحة الممنوعات الطويلة. بمعنى آخر، تصبح الرقابة الذاتية بمثابة جنس صحفي جديد لا مفر منه في العمل اليومي. السياسيون ورجال الأعمال والراغبون في تأبيد مصالحهم، قد يختلفون وقد تتصارع غاياتهم، لكنهم يتوفرون على بنك أهداف مشترك من عناوينه البارزة: دفع الصحفيين إلى تنمية الشعور بوجود مراقبة فوقية تؤنب الصحفي في ما يشبه المونولوغ: لا تكتب عن المعلنين، ستغلق الصحيفة، لا تُثر سيرة السياسي، ستذهب إلى السجن، لا تتحدث عن الإرهاب، ستتهم بزعزعة السلم الاجتماعي، لا تحقق في طغيان المؤسسة الدينية أو ممارساتها غير الشرعية، سيرجمك المجتمع، لا تعلّق على القضاة، سينتظرونك عند أول منعطف، لا تنتقد الرئيس، ستجد صورك العارية على وسائل التواصل الاجتماعي، لا بد من تخفيف حدة هذه الجملة وتهذيب تلك الفقرة، سيلاحقون عائلتك.. ثم تلغي نفسك -بعد أن تحدد قائمة المحظورات- أنك تزاول مهنة أخرى غير الصحافة.

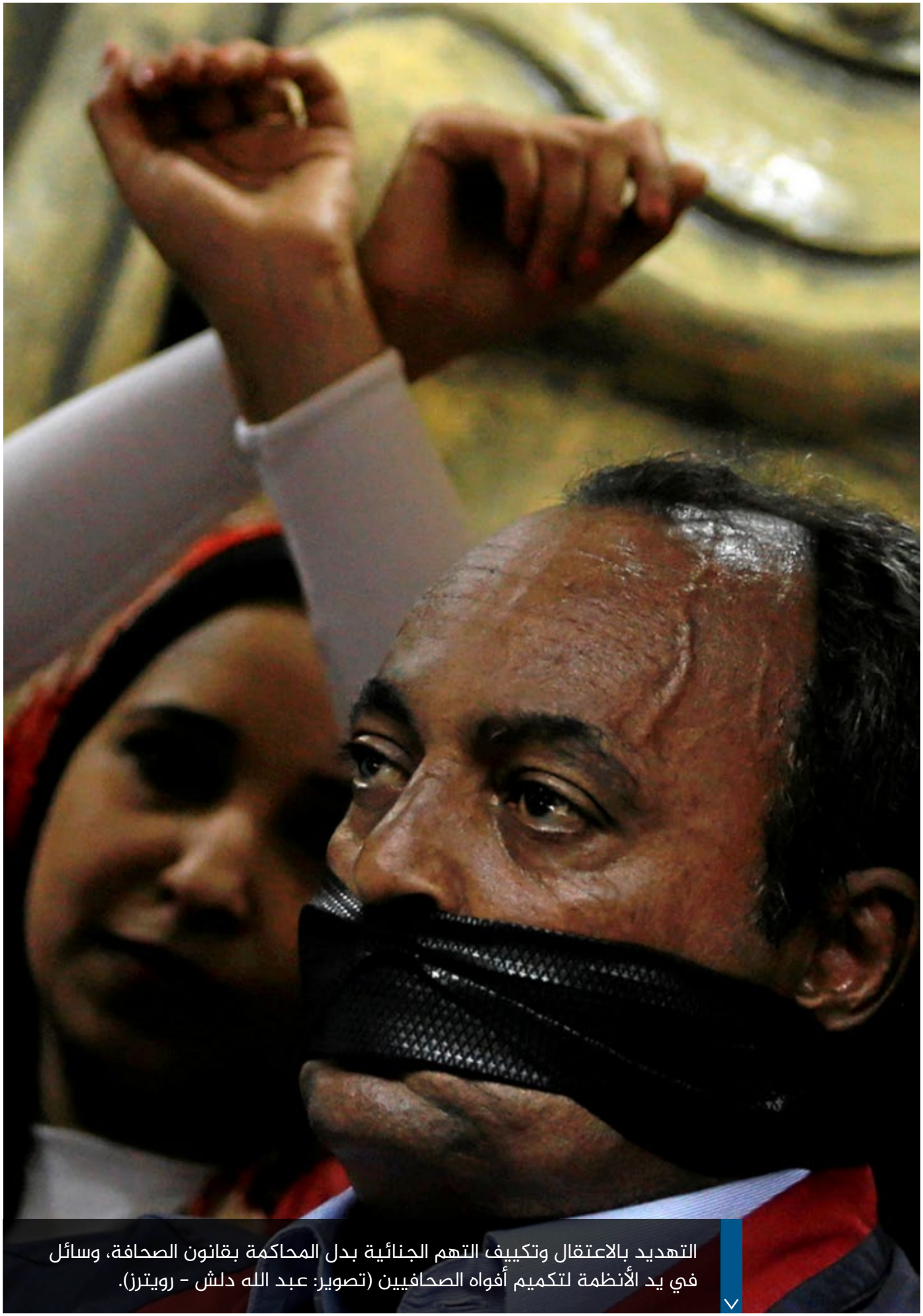

التهديد بالاعتقال وتكييف التهم الجنائية بدل المحاكمة بقانون الصحافة، وسائل في يد الأنظمة لتكميم أفواه الصحافيين (تصوير: عبد الله دلش – رويترز).

# الفيديوهات المزيفة.. كابوس الصحافة

محمد موسى

باراك أوباما يتحدث في فيديو ملفق عن أشياء ملفقة، لكن المقطع يبدو كأنه حقيقي. رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي تظهر ثملة تتلعثم في فيديو "مفبرك" حصد 8 ملايين مشاهدة.. مقاطع تختصر المأزق الحقيقي لظاهرة تزوير مقاطع الفيديو الرقمية. شركة "ديبتريس" (Deeptrace) الهولندية تدق ناقوس الخطر نتيجة تزايد عمليات التزييف والأضرار التي تسببها للحكومات وللأفراد على السواء.

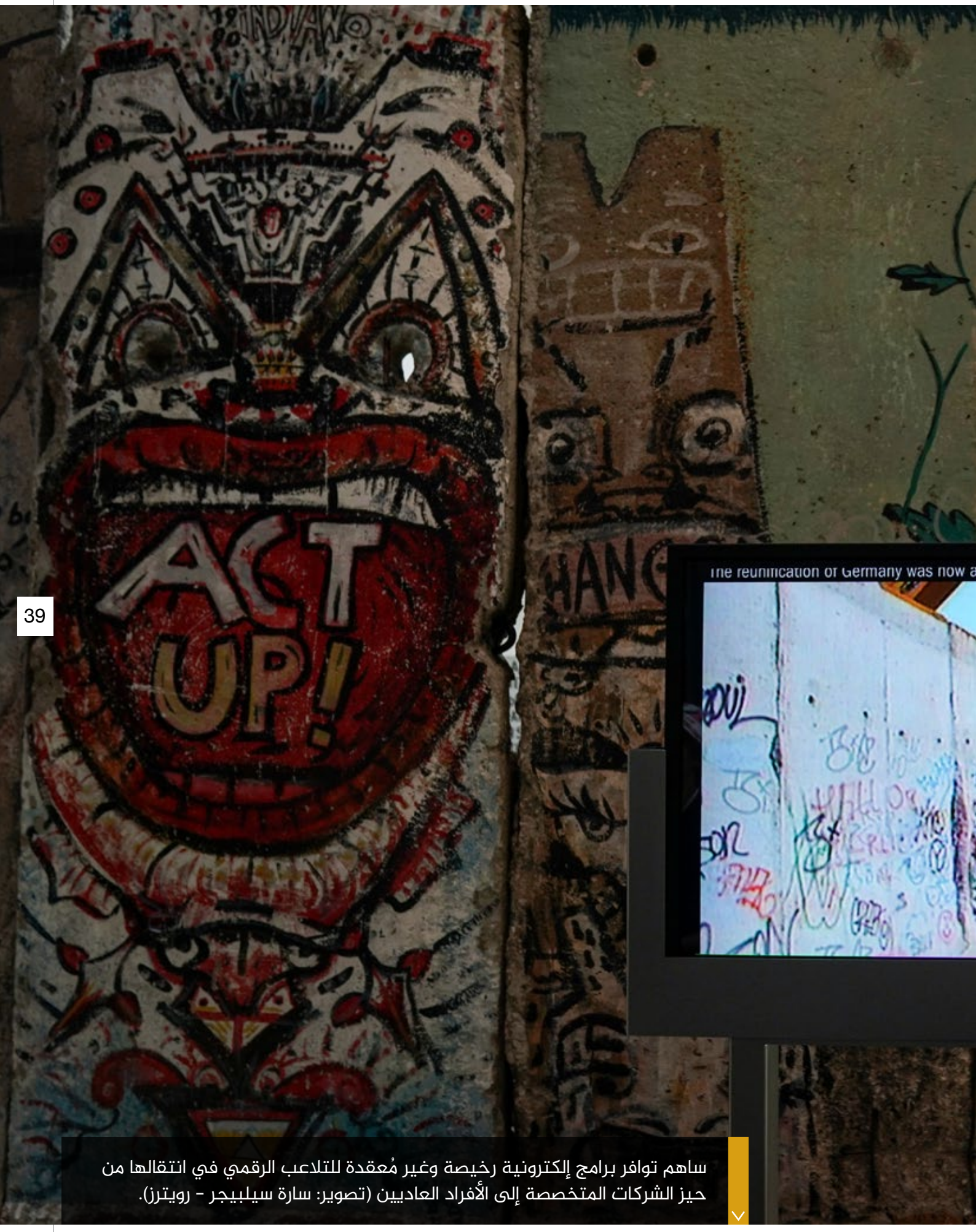




ساهم توافر برامج إلكترونية رخيصة وغير مُعقدة للتلاعب الرقمي في انتقالها من حيز الشركات المتخصصة إلى الأفراد العاديين (تصوير: سارة سيلبيجر - رويترز).

أظهر تقرير (1) لشركة "ديبتريس" (Deeptrace) الهولندية المتخصصة في الكشف عن تزييف المواد الصورية الرقمية عبر تكنولوجيا خاصة طورتها بنفسها، أن عدد مقاطع الفيديو التي تم التلاعب بها رقميا على الإنترنت تضاعف عام 2018 عن العام الذي سبقه، في حين بلغ عدد مقاطع الفيديو المُزورة أو المُزيفة التي أحصتها الشركة على شبكة الإنترنت أثناء إعداد التقرير 14 ألف فيديو تتوزع على مواقع ومنصات إلكترونية متنوعة.

جُلّ مقاطع الفيديو التي أعدتها الشركة الهولندية (96٪) تنشره مواقع إباحية، والباقي فيديوهات متنوعة، منها ما يتضمن محتوى سياسيا، وهناك مواد تندرج ضمن الهجاء السياسي والاجتماعي لشخصيات عامة، علاوة على مواد فيلمية تصنف في خانة الأعمال الفنيّة، كما هو الحال مع مجموعة الأفلام المزيفة التي أطلق عليها "سباكتر" (Spectre). وفيها تظهر شخصيات عامة (مثل مؤسس الفيسبوك مارك زوكربيرغ ونجمة تلفزيون الواقع الأميركية كيم كاردشيان) وهم يكشفون عن "الخطط السريّة" لشركاتهم أو أعمالهم.

ووفق تقرير الشركة الهولندية المنشور أخيرا، فإن هناك 14 قناة على موقع يوتيوب وحده تعرض مقاطع فيديو مزيفة حصريا، ونحو 20 مجموعة على موقع "ريديت" (reddit) الأميركي، تُكرس لتبادل الأفكار عن طرق صناعة مقاطع الفيديو المزيفة، في حين يبلغ عدد أعضاء مجموعات موقع "ريديت" قرابة 95 ألف مستخدم، وهؤلاء من الذين يظهرون للمتصفح العادي، إذ هناك مجموعات مغلقة على الموقع الأميركي تمتنع عن الإفصاح عن عدد المشتركين فيها خوفا من أي ملاحقات قانونية.

## تزييف مُتقن

مقاطع الفيديو المزيفة تُعرف باسم "ديبفيك" (deepfake)، أي التزييف العميق، وهو مصطلح استخدم لأول مرة على موقع "ريديت" ذاته يوم 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، وفي تعريفه يتحدث عن المقاطع التي يتم التلاعب بها رقميا وبحرفية كبيرة، بحيث يصعب كثيرا التمييز بين النسخة الأصلية والمزيفة. وتوظف هذه المقاطع غالبا للإساءة لشخصيات عامة عبر تلفيق مواقف لم تحدث، أو نسب أقوال لم يصرحوا بها، عن طريق التلاعب بالصوت.

والحال أن عمليات صناعة "ديبفيك" تختلف عن تلك التي تعرف باسم "شالوفيك" (Shallowfakes)، ذلك أن الأخيرة تقتصر على عمليات بسيطة تقنيا، تخضع لها مقاطع وصور فوتوغرافية من أجل تحريف مبتغاها أو سياقها الأصلي، في حين تتميز عمليات "ديبفيك" بأنها متقدمة كثيرا على صعيد استخدام تكنولوجيا متطورة للتزوير المتقن، لكن العمليتين تشتركان في الأهداف ذاتها، وهي استخدام الفيديو وأحيانا الصور الفوتوغرافية، كأداة للكذب والتلفيق بهدف التشويه، نشر الفوضى، الثأر من شخصيات عادية، وأحيانا المزاح والسخرية المحضة.

لعب توافر برامج إلكترونية رخيصة وغير مُعقدة للتلاعب الرقمي دورا مهما في انتقالها من حيز الشركات المتخصصة إلى الأفراد العاديين، فأصبح باستطاعة الكثيرين تجريب هذا النوع من التكنولوجيا. ورغم أن عالم صناعة المواد الإباحية على الإنترنت ما زال الفضاء الأساسي الذي تتحرك فيه تقنية التلاعب الرقمي بالمواد الصورية، حيث إن أكثر المقاطع المنتجة يتم تداولها على المواقع الإباحية، فإن التقنية التي انتعشت في ظلام الإنترنت، بدأت تخرج إلى دائرة الضوء ضمن أشكال وتمثلات عديدة، لم تعد محصورة بوضع صور وجوه مشاهير من عالم الفن على أجساد عارية كما كان الحال في الماضي.

## تكنولوجيا متاحة

يُحيط الغموض بمعظم مصادر إنتاج المقاطع المزيفة بسبب القوانين التي تفرضها دول غربية، وإن كانت طبيعة الجهات المنتجة قد تغيرت في غضون السنوات القليلة الماضية. فبعد أن كانت تقتصر على شركات أو أفراد يعملون في الخفاء أو ما يعرف بالإنترنت المظلم، نشهد اليوم على نشاط علني لشركات تنتج تنويعات من تكنولوجيا تزوير المقاطع ولأغراض ترفيهية، مثلما هو الحال مع برامج

شارك الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في فيديو مزيف، بدا وكأنه حقيقي، للتحسيس بمخاطر التزوير الرقمي لمقاطع الفيديو (رويترز).

تطبيقية مختلفة طُرحت أخيرًا على الهواتف الذكية وتحظى بشعبية كبيرة، وعبرها يمكن إضافة صورة وجه المستخدم إلى جسد نجم سينمائي معروف، أو وضع صورة للمشترك في هذه البرامج التطبيقية في مشهد سينمائي شهير. وعلى الرغم من أن عمر ظاهرة تزوير المقاطع الرقمية لم يتجاوز ثلاثة أعوام فقط، فإنها تستحوذ اليوم على اهتمام إعلامي واسع في وسائط إعلامية متنوعة. كما شارك مشاهير في جذب الانتباه إلى الظاهرة، مثلما فعل الممثل والمخرج الكوميدي الأميركي جوردان بيل عندما مَثَّلَ قبل أشهر في فيديو ملفق (2) يظهر فيه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وهو يتحدث بصوت يشبه صوت الرئيس كثيرًا عن مخاطر التزوير الرقمي لمقاطع الفيديو.

في الآن نفسه، وُضع فم الممثل بدل فَم أوباما، ليبدو الرئيس السابق -خاصة في اللقطات البعيدة- كأنه هو المتحدث، بينما كان التسجيل الأصلي لأوباما يخص مناسبة عامة ليس لها علاقة بالتحذير من التزوير الرقمي للمقاطع.

> **المقلق هو استخدام تقنيات التزوير الإلكتروني لتشويه وتحريف مقاطع فيديو غير معروفة لناس عاديين، حيث يصعب كثيرا التحقق من صحتها لشح المعلومات المتوافرة عنها أحيانا..**

كما تُبيّن شعبية فيديو ملفق (3) لرئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي (أكثر من 8 ملايين مشاهدة على فيسبوك وتويتر فقط)، ما يُمكن أن يحققه فيديو مثير عن شخصية سياسية. فالفيديو الذي تم التلاعب فيه بسرعة، يظهر فيه صوت السياسية الأميركية المخضرمة المناوئة للرئيس دونالد ترامب، وكأنها ثملة وتتلعثم في الكلام، ليتلقفه الجمهور الواسع في زمن التوترات السياسية التي تشهدها الولايات المتحدة منذ تولي ترامب الحكم.

وما حدث للرئيس الغابوني أخيرًا، يُعد مثالا قويا لما يمكن أن يثيره فيديو مزيف واحد. فالرئيس علي بونغو ظهر في فيديو (4) بعد أشهر عديدة من الغياب التام عن إعلام بلده. وأثار الفيديو جدلا واسعا في البلد، واتهم معارضون وشخصيات عامة (5) بالتلفيق والتلاعب بصورة الرئيس في الفيديو

المعروض، ليقود عدم الاستقرار في النهاية إلى انقلاب عسكري، وليتحول الفيديو إلى مثال عما يمكن أن تقترفه حكومات غير ديمقراطية لخداع شعوبها.

وإذا كانت مقاطع الفيديو المزورة التي تتناول شخصيات عامة تنال القسط الأوفر من اهتمام الإعلام العالمي، وتتم مشاركتها على نحو واسع على منصات التواصل الاجتماعي، فإن هذه المقاطع تُعد الأسهل لجهة الكشف عن مصداقيتها، فأرشيف الشخصيات العامة في متناول الجميع. كما يُمكن العودة بسهولة إلى مراجع متوفرة على شبكة الإنترنت للتحقق من النسخ الأصلية التي تقوم عليها النسخ المزيفة، بيد أن ما يقلق كثيرا هو استخدام تقنيات التزوير الإلكتروني لتشويه وتحريف مقاطع فيديو غير معروفة لناس عاديين، ويصعب كثيرا التحقق من صحتها لشح المعلومات المتوافرة عنها أحيانا.

## الصحافة والفيديو المزيف

تشكل مقاطع الفيديو المزيفة تحديا وعبئا إضافيا على المؤسسات الصحفية المحترفة والجديّة التي يتوقع منها التصدي للظاهرة الجديدة، تماما كما تفعل مع الأخبار الكاذبة، الأمر الذي يعني في كثير من الأحيان تخصيص فرق خاصة يناط بها تحري دقة مقاطع تُنشر على شبكة الإنترنت. كما ستفرض طبيعة الظاهرة الجديدة المقلقة الاستعانة بتكنولوجيا ليست رخيصة، توفرها اليوم شركات غربية عديدة (مثل: witness، quant، truepic،mmspg،umintegrity)، تُمكن من التعرف على التزوير في مقاطع الفيديو، أحيانا بطرق وتقنيات تستند إليها التكنولوجيا التي تستخدم في تزوير الفيديو رقميا.

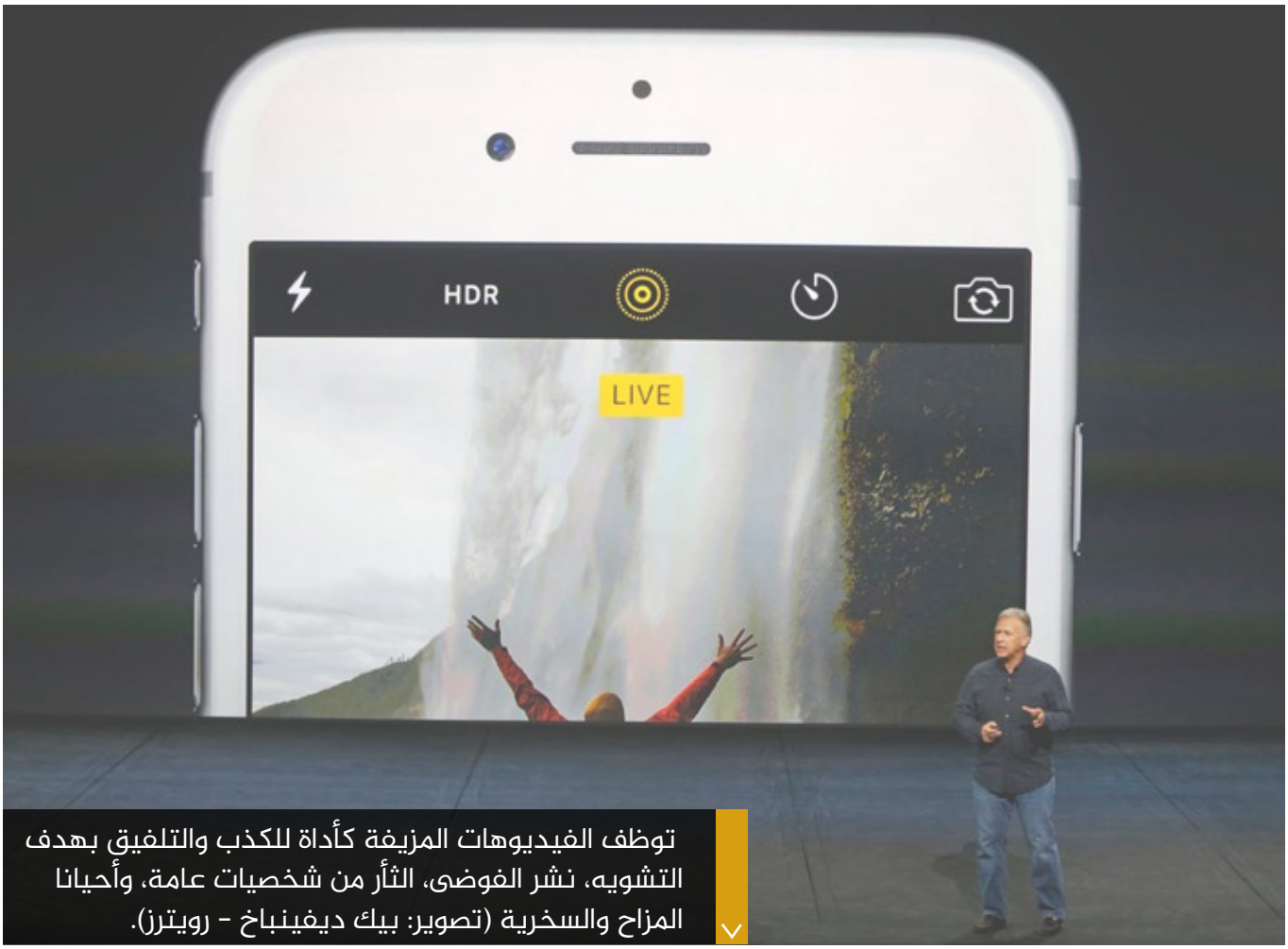


توظف الفيديوهات المزيفة كأداة للكذب والتلفيق بهدف التشويه، نشر الفوضى، الثأر من شخصيات عامة، وأحيانا المزاح والسخرية (تصوير: بيك ديفينباخ - رويترز).

وتستفيد تقنية التعرف على التزوير في المواد الصورية، من خاصية التفرد للتصوير عن طريق الكاميرات الرقمية، فالصور التي تلتقطها فريدة لكل نوع من الكاميرات، وتشبه بصمات الأصابع. لذلك سيكون كشف إضافات خارجية على هذه الصور هيّنًا على تكنولوجيا كشف الزيف في الفيديو، على خلاف العين المجردة التي لا تميز غالبا بين الصور الأصلية والمعدلة.

ومن المتوقع أن تضيف بعض المؤسسات الإعلامية العملاقة خدمة تدقيق الحقائق (fact checker) للمقاطع التي تلقى رواجا على الإعلام، لتضاف إلى خدماتها الموجودة أصلا، والتي بدأت في العامين الأخيرين. وجاءت الاستعانة بالتقنية استجابة إلى التحريف المتواصل للأخبار التي تنشر على مواقع التواصل الاجتماعي. بيد أن الجهود المبذولة تبقى محدودة كثيرًا بفاعليتها وقدرتها على التغيير، فالجمهور الذي تصل إليه هذه الخدمات جمهور ضئيل للغاية مقارنة بذلك الذي تصل إليه وتؤثر عليه الأخبار الكاذبة أو المبالغ فيها، والتي أثبت أكثر من بحث غربي قدرتها على الانتشار بصورة أكبر على مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بالأخبار الحقيقية (كالبحث الذي أجراه معهد ماساتشوستس الأميركي للتكنولوجيا عام 2018 والذي راقب انتشار الأخبار على موقع تويتر).

## حكومات ضد التزييف

لا جدال حول حماس حكومات غربية للتصدي لظاهرة مقاطع الفيديو المزيفة، والذي بدا واضحا عبر تصريحات رسمية في أكثر من بلد غربي، ودعوات للعمل على مواجهة الظاهرة، إلا أنه ليس معروفا في الوقت الحاضر تأثيرات أي سياسات حكومية قادمة ضد عمليات التزييف على قطاع الإعلام والصحافة.

يبدو أن اهتمام الحكومات يتركز على الجانب الأمني للظاهرة وما يُمكن أن تثيره من مشاكل مُعقدة وخطيرة، خاصة عند استخدامها في تهديد أشخاص عاديين أو السخرية منهم، حيث يُمكن أن تكون أداة إضافية للمتنمرين في المدارس والجامعات لتعنيف ضحاياهم. وحتى مع الدعم الحكومي للإعلام لمواجهة المقاطع المزيفة، فلن تكون مهمة المؤسسات الإعلامية للتصدي للأخبار المضللة أو المقاطع المزيفة هينة أبدًا، فهي تواجه منذ سنوات منافسة قوية تقترب من صراع وجود مع مواقع التواصل الاجتماعي. وغالبا ما يضيع الجهد القيم الذي تبذله في طوفان الأخبار والصور والمقاطع التي تُنشر كل دقيقة على مواقع التواصل. ولا تزال هذه المؤسسات تبحث عن طرق للبقاء والتأثير في عصر الإنترنت المضطرب.

ومثلما هو الحال مع الأخبار الكاذبة أو المضللة، يُخشى أن تأثير مقاطع الفيديو المزيفة التي تلقى رواجا على شبكة الإنترنت سيكون مؤذيا وعميقا حتى بعد الكشف عن كذبها، فضررها سيبقى راسخا في لا وعي الذين تلقوها وتأثروا بها. ومن الأمثلة التي تدلل على هذه الأطروحة، الأخبار ومقاطع الفيديو المضللة التي تنتشر على صفحات مجموعات يمينية غربية متشددة على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ تحصد بعض الأخبار تفاعلا كبيرا للغاية من قبل جمهور المجموعات رغم عدم معقولية محتواها، والتي نادرا ما تصحح معلوماتها أو تعتذر من جمهورها، بعد أن يَتبيّن أن ما نشرته عارٍ تماما من الصحة.

## المراجع:


1- https://deeptracelabs.com/resources/

2- https://www.youtube.com/watch?v=cQ54GDm1eL0

3- https://www.youtube.com/watch?v=sDOo5nDJwgA

4- https://www.youtube.com/watch?v=YABdm-12PQo

5-https://www.albawaba.com/news/military-coup-gabon-inspired-potential-deepfake-video-our-political-future-1284760

# كيف تختار ضيف فيلمك الوثائقي؟

خالد الدعوم

في الفيلم الوثائقي، لا يمكن اختيار الضيوف بطريقة عبثية. الانسجام مع الموضوع، وإضافة أبعاد وحقائق جديدة للقصة الصحفية، وعدم تقييد حرية الفيلم؛ مواصفات يجب أن تتوافر في الضيف. هذه قصص حقيقية عن النقاش بين معدي الأفلام والمنتجين حول شروط المشاركة في الوثائقيات.

في أحد الأفلام التي عملتُ عليها، وقعتُ في مشكلة مع زميلي المخرج حول ضيوف الفيلم الذي كان يتتبع قصة توغّل الجيش التركي في المنظومة السياسية التركية، ويبحث في انعكاساته على المجتمع والدولة والاقتصاد.

كنت قد وضعت قائمة ضيوف أغلبهم من الأكاديميين الذين درسوا ظاهرة تغول العسكر التركي، ولكن زميلي المخرج اعترض على القائمة وطلب أن تكون أغلبها من العسكريين، وثلثها من الأكاديميين. كما طلب أن يكون وزير الدفاع أو رئيس الأركان ضمن ضيوف الفيلم، فوقعنا في أزمة! كيف نخرج منها إذن؟

بطبيعة الحال، للأفلام الوثائقية التلفزيونية (التي تنتج لصالح التلفزيون) خصوصية كبيرة، فهي لا تخضع لقوانين أو أحكام واضحة، فتختلف بحسب الجهة المنتجة وتصوّر المنتج وما الذي يريده من الفيلم وما الذي يريد أن يصل إليه، فالمنتج هو القانون الذي يرسم الخطوط غالبا.

وفي فيلمنا، سنخضع لرؤية المنتج وسنحاول رسم ملامح لصورة اختيار الضيوف إذا كان تدخله محدودًا.

كنت قد بدأت بكتابة التصوّر الموضوعي الذي سيحدد معالم الفيلم، وبالتعاون مع المنتج قررنا أن نشرح قصة تدخل الجيش التركي في السياسة وانعكاساته من خلال نخبة من الأكاديميين المتخصصين في الشؤون المدنية والعسكرية الذين درسوا هذه الحالة، حيث يمكن أن يقدموا لنا مادة تفسيرية وتحليلية جديدة مختلفة عن القصة التي يرويها العسكريون الذين هم في الغالب شهود عيان يروون للمشاهد قصة انقلاب وقع في تركيا، وكيف استطاع الجيش السيطرة على مفاصل الدولة عبر بيان متلفز.

قصة من هذا النوع سمعها المشاهد كثيرًا وقرأها غير مرة، ولم يعد هناك شخص لا يعرف قصة انقلاب الجيش التركي على عدنان مندريس وإحكام سيطرته على الدولة عام 1960. ولكن قلة فقط من المتابعين العرب رصدوا التباين في الانقلابات العسكرية التركية الأربعة، أو كيف أثر التغول العسكري على بنية المجتمع وفكره وعلى علاقة المدنيين بجيشهم ونظرتهم إليه؟

هـذه أسـئلة بطبيعـة الحـال قـد تبـدو جديـدة علـى الفيلـم الوثائقـي العربـي، إذ انحصـرت الإجابـة عنهـا عبـر أوراق بحثيـة أكاديميـة.

حيـن وضعـت أسـس الحلقـة بنـاء علـى هـذه الركائـز التـي -كمـا قلنـا سـابقا- تبحـث فـي تفسـير الظاهـرة وتحليلهـا، وتغـوص فـي أسـئلة "لمـاذا وكيـف" أكثـر مـن أسـئلة "هـل ومتـى وأيـن".. فكرتُ قبـل كل شـيء فـي البحـث عـن ضيـوف يسـتطيعون فكهـا بعيـدا عـن المعطيـات المعروفـة.

## كيف نختار الأكاديمي ونقيم أهميته من عدمها؟

القصـة هنـا بسـيطة.. يكفـي حصـر المراكـز البحثيـة الأكاديميـة المهتمـة بالموضـوع - ومـا أكثرهـا- والبحـث فيهـا عـن دراسـات وأوراق بحثيـة عـن العلاقـات المدنيـة العسـكرية التركيـة ودراسـتها، والبحـث عـن كاتبهـا وإنجـاز ملخـص عـن الدراسـة وعـن الضيـف، ثـم تجميـع الدراسـات والشـخصيات واختيـار الأفضـل منهـا.

فـي هـذا الفيلـم، وجدت عشـرات الدراسـات مـن العالـم العربـي والغربـي ومراكـز بحثيـة تركيـة، وعندمـا لخصنـا الدراسـات توصلنـا

المنتج يتحكم في خطوات إنتاج الفيلم الوثائقي، وهو من يحدد طبيعة الضيوف المشاركين فيه (تصوير: مارك ميتكالف - غيتي).

إلى مفارقات كثيرة بين من يحمل وجهة نظر مؤيدة لتغول العسكر ومن يحمّلهم مسؤولية ضعف الدولة والمجتمع. وثمة دراسات تناولت الموضوع تاريخيا، كما هناك من بحث فيها بالمنهج المقارن، ومن قارنها بانقلابات العالم العربي، ومن اختزلها في المنظور التركي. وهنا اكتملت الصورة لتقديم مادة فيلمية تجمع المنهج التاريخي والمقارن المؤيد والمعارض بمعناه الواسع لا الضيّق، بينما بقي الإشكال في اختيار وزير الدفاع أو رئيس هيئة الأركان، وهما شخصيتان ترفعان مستوى أي ظهور إعلامي أو فيلم وثائقي أو حتى مقابلة صحفية، ولكن ما مبعث الإشكال في مشاركتهم في الفيلم؟

في الصورة صحافي، يحاور ضيفة حول اللاجئين في مخيم الزعتري بالأردن. عملية اختيار الضيف ليست مهمة سهلة. لابد من فهم الموضوع وزاوية معالجته لتحديد قيمته المضافة (صلاح ملكاوي - رويترز).

**أولا-** في الفيلم الوثائقي المبني على موضوع كالذي عملت عليه، سيصبح وجودهم عنصر ضعف لا نقطة قوة، لأن الشخصيات ستتحدث بشكل رسمي ودقيق وبحذر، ولن تستطيع أن تجيب على أسئلة الفيلم بموضوعية.

**ثانيا-** غالبا ما تبدي هذه الشخصيات تحفّظا على المشاركين في الفيلم ومضمون كلامهم، والحيز الزمني الذي سيشغلونه.

**ثالثا-** بحكم تجربتي، فإن غالبية هذه الشخصيات لا تفضل الظهور في الأفلام الوثائقية بشكل عام لأنها تخضع لمونتاج، وبالتالي إمكانية حذف وتركيب بعض الجمل، وهو ما يولّد لديها الخوف من تحريف كلامهم واستخدامه بطريقة مختلفة عن موضوع حديثهم. اختيار الضيوف ليس مهمة سهلة، بل تحتاج إلى بحث دقيق ودراسات متأنية وموازنة لتصوّر الفيلم ورؤيته (التصور هو الناظم والحاكم).

في فيلم آخر، كنا نعمل بعيدًا عن رؤية محددة من المنتج، وهو فيلم تحقيقي عن نهاية غامضة لشخصية رسمية اعتبارية. عاد النقاش مع الزميل المخرج بخصوص الشخصيات، وطلب أن يكون شخص من عائلته في الفيلم يروي حياته الشخصية وتفاصيلها، وهنا اعترضت على طلبه، لأن رؤية الفيلم تحقق في حادث اغتيال وتفاصيله ومن يقف خلفه. وهنا كان الأجدى أن نبحث عن شهود عيان في مكان الاغتيال، ومن كان يرافق شخصيتنا قبل الحادث، ومن حقق جنائيًا في الواقعة.

وسيكون الطبيب الشرعي الشخصية الأهم، والمحقق الجنائي الشخصية الأقوى للفيلم، والمسؤولين الرسميين من قضاة ورؤساء شرطة ووزراء داخلية الذين يُفترض أن يكونوا على اطلاع بقصة عملية الاغتيال أهم من

عائلة الضحية، باستثناء ما إذا حصل شخص من العائلة على معلومة مؤكدة تساعد صانع الفيلم على إثبات نظرية أو نفيها، وليس البحث عن مكان ولادة الضحية وقصة طفولته وحياته العائلية.

في فيلم آخر، ونحن نتحدث عن مفكر لندرس أحد كتبه والجدل حول مضمونه وقصة منعه، ضمن عناصر محددة هي: جهة المنع التي تقف وراء نشر الكتاب، ومن نقد مضمونه، والأسباب التي أفضت إلى منعه. وهنا ليس مهمًا استضافة أصدقاء الكاتب وعائلته، بل الأهم أن نبحث عن دار نشر الكتاب لمعرفة الدوافع التي أدت إلى تكفيره والدعوة لقتله.

الفيلم ينعكس على المشاهد بشخصياته، وكل صانع فيلم لا يحسن اختيار ضيوفه لن يُحسن رواية قصته.

بناء قصة الفيلم الوثائقي يحتاج إلى ضيوف جيدين (تصوير: ديفيد ديكنر - غيتي).

# الصورة كجواز سفر

عبد المجيد الفرجي

حينما تعجز عن الحديث بلغة أهل البلد، تحتمي بالصورة. هذه قصة الفرجي الذي وصل إلى إيطاليا بعدما أمضى عقدا كاملا من العمل الصحفي في المغرب، متنقلا بين منصات إيطالية وأخرى عربية، كان عبد المجيد يقتحم «العالم الصحفي الجديد» بالصورة مستعيضا عن اللغة.

مع مستهل العام الجديد 2020، أمضي نحو عامي الحادي عشر في الديار الإيطالية.. إيقاع الزمن هنا في المهجر كسرعة الضوء.. لم يخطر ببالي قبل نحو 18 عاما حينما حصلت في الرباط على إجازة في التاريخ (عن بحث في تاريخ تجربة هجرة اليهود في المغرب من خلال الصحافة الحزبية)؛ أني سأكتب عن تجربتي كصحفي مهاجر، ببعد هوياتي/ديني بحكم السياق السياسي والاجتماعي الذي تعيشه منطقتنا العربية خاصة، ثم إيطاليا وأوروبا عامة مع ارتفاع أصوات اليمين المتطرف التي رسمت صورا معادية للأجانب والمسلمين خاصة.

قبل انطلاق "الربيع العربي"، كنت أعيش ربيع العام 2009 مختنقا وأنا أشتمّ رائحة "بنْعَلة" (من بن علي) المشهد السياسي في المغرب.. كنت أرصد ذلك من موقعي كمحرر صحفي سياسي مركزي في جريدة "الصباحية" المغربية. في صيف العام ذاته، أخذت أفكر جادا في البحث عن متنفس وأفق جديد.. وصلت إلى قناعة وجودية أني مقيد، مكبل، ما لم أغامر وأجرب خارج الوطن في مناحي الحياة الإعلامية والفنية أيضا، خصوصا في مجال صناعة الفيلم الوثائقي التسجيلي.

## فضل الراديو

كنت قد حصلت في أغسطس/آب 2009 على تأشيرة لمتابعة الدراسة بإيطاليا في علوم الاتصال (تخصص سينما وسمعي بصري). خلال اليوم الأول، أثناء مباشرتي إجراءات التسجيل في رحاب جامعة تورينو التي احتضنتني، كنت متعبا نفسيا وجسديا بسبب السفر.. قرار الهجرة، وترك مسار مهني يمتد لقرابة عقد من الممارسة الصحفية في المغرب. كنت ملقى على هيئة شخص نائم في حديقة الجامعة، أغطي وجهي بملف يحجب أشعة الشمس عن رأسي الذي كانت تتزاحم فيه حزمة من الأسئلة، أذكر منها: كيف يمكن أن أخوض تجربة إعلامية جديدة في مكان جديد لا أتقن لغة أهله جيدا؟ كيف لي أن أواصل العمل في الصحافة هنا في غياب مؤسسات إعلامية كبيرة ناطقة بالعربية، كما هو الشأن في بلدان أوروبية أخرى؟ ما العمل؟

بينما كانت تتناسل الأسئلة في ذهني الواحدة تلو الأخرى، رنت في أذني عبارة "هنا راديو الجامعة".. على الفور وقفت.. تسمرت في مكاني.. أخذت أحرّك رأسي يمينا وشمالا علّني ألتقط اتجاه مصدر الصوت.. ترجّلت فوصلت إلى مقر الإذاعة التي كان أمامها مكبر صوت ضخم.. استأذنت، فكان الاستقبال جميلا من المذيعين والتقنيين.

قد تلعب الصورة دوراً فاعلاً في مساعدة الصحفيين المهاجرين على الاندماج، خاصة إذا وجدوا صعوبة في التعامل مع لغة البلد المستضيف (تصوير: ميكيل بينيتيز - غيتي).



قدّمتُ نفسي، وحينها تلقيت دعوة من البروفيسور كوتسي الأستاذ الجامعي في مادة الراديو، للالتحاق في اليوم الموالي باجتماع خاص بالمتدربين في مقر تلفزيون وإذاعة الجامعة، وبالفعل كنت في اليوم الموالي هناك. وبعد أسبوع التحقت بتلفزيون الجامعة "إكسترا كامبوس" متدربا، وهناك تعلمت بعض مهارات التصوير والإخراج التلفزيوني، إلى جانب ما كنت تعلمته في دورة طويلة في التلفزيون ومهارات المونتاج والتحرير للصورة من أستاذي الراحل محمد خير البوريني بمعهد الجزيرة للإعلام.

## الصورة.. لغتي البديلة

ساعدني بعض مما بدأت أراكمه نظريا وتطبيقيا في مجال الصورة، في الحصول على فرصة عمل كمعد تقارير لتلفزيون ويب تابع لبلدية تورينو بشراكة مع شعبة علوم الاتصال في الجامعة، متخلصا من حاجز الكتابة باللغة الإيطالية في بداياتي بالمهجر، وتعويضه بالصورة المتحركة التي ستصبح لغتي الأكثر استعمالا، خصوصا في مرحلة لاحقة في عالم الويب مع المنصة الرقمية "أصوات مغاربية" التي سأعتَمَد مراسلا رسميا لها كمحرر متعدد الوسائط في كامل التراب الإيطالي، ثم منتجا ومعدا متعاونا مع قناة "بي. بي.سي".

كانت الصورة في عامي الأول لغتي التي ساعدتني في الحصول على بعض فرص العمل لتصوير تقارير. وقبل أن يأتي الصيف الأول من هجرتي، أخذت أتعاون مع بعض المخرجين الصاعدين في صناعة الفيلم الوثائقي، كالتوأمين دي سيريو الحائزين على جائزة الإخراج في المهرجان الدولي للسينما بمراكش عام 2011. أتذكر أن التوأم الأول جانلوكا حينما التقيته أول مرة في

ورشة تدريبية عام 2010 في فالكييرا ضاحية مدينة تورينا، كان قد شجعني كثيرا للمضي في مجال صناعة الوثائقي: "كل المستقبل للصورة، والوثائقي سيكون ثروة هامة لك إذا ما وظفت فيه بعضا من خبرتك الصحفية أيضا، حينما يتطلب الأمر منك ذلك" يقول جانلوكا.

## صوت "بزاف"

في العام الثاني من هجرتي بدأت أشارك في أشرطة قصيرة جماعية مع طلبة في الجامعة. وبالموازاة مع ذلك، بادرت إلى إعداد مشروع برنامج إذاعي بعنوان "بزاف" على أمواج إذاعة جامعة تورينو بالعربية والإيطالية رفقة الزميلة الإيطالية فابيولا بالماس، يشتغل على المشترك بين الثقافة الغربية والعربية، وانطلق في أكتوبر/ تشرين الأول 2010، وشاءت الأقدار أن صادف انطلاقة "الربيع العربي" في تونس، لتتم بعدها ملاءمة البرنامج مع ما يحدث في الضفة الأخرى، وينتقل موعد بثه من يوم الخميس مساء إلى يوم الجمعة زوالا، مباشرة بعد انتهاء الصلاة في العديد من الدول العربية.

عندما يعجز الصحافي المهاجر عن التعبير بلغة البلد، يحتمي بالصورة كلغة عالمية (تصوير: جو رايدل - غيتي).

**تلقفني البوليس السري عندما كنت أغادر الثكنة العسكرية، وحقق معي متحدثا بعربية ركيكة، ومستفسرا عن السر وراء اختياري لدراسة السينما، ولماذا بالضبط تورينو؟ ولماذا رفض المنظمون دخولي رغم أني صحفي؟**

كنا ننقل مراسلات مباشرة من ساحات التحرير، حيث جُمعات الغضب، يصل صداها عبر شبكة

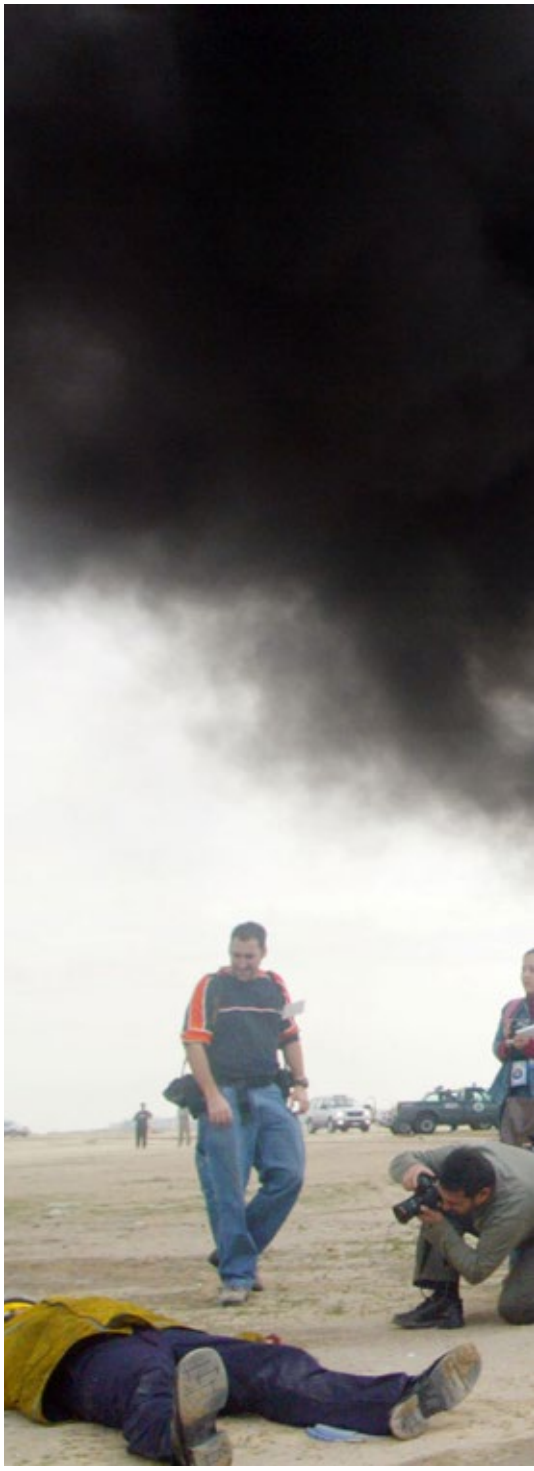

من العلاقات كنت محظوظا في نسجها قبل قدومي إلى إيطاليا، بفضل حضوري في بعض الدول العربية للمشاركة في سلسلة من الدورات التكوينية التي كانت تنظمها منظمات أهلية لفائدة مشاريع شباب قياديين وصحفيين استقصائيين في الوطن العربي، سيصبحون في الواجهة بعدما أضرم البوعزيزي النار في جسده.

في 20 فبراير/شباط 2011 تاريخ انطلاق الحراك المغربي في سياق "الربيع العربي"، توجهت إلى المغرب لتقديم حلقة إذاعية خاصة عن الأجواء هناك، وصادف ذلك أن حظيت بتوثيق للحظة عبر الفيديو، لأقرر مباشرة بعد عودتي إلى إيطاليا إنجاز أول وثائقي في مساري كمخرج وثائقي وصحفي بعنوان "صدى" أو "صدى الحراك العربي في الغرب".

كنت أحاول أن أجمع بين الفني والإعلامي في آن واحد.. كنت أشارك حينها في عروض مسرحية مع منظمة العفو الدولية تعالج مسألة الحرية، وقد وثقت بعضا منها أيضا بالفيديو، وكذلك فعلت في برنامج "بزاف" الإذاعي في توثيقه بصريا، وبعدها أخذت في الاشتغال على خيط رابط بين الفني والإعلامي في قالب وثائقي.

كان صوت الراديو، وصور العروض الفنية خيطا ناظما لحبك محتوى بصري أعدّ في إيطاليا يحكي صدى الحراك العربي في الغرب، عبر قصص ثلاثة شباب عرب، من تونس ومصر والمغرب، وآخرين غربيين من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. تجربة الوثائقي "صدى" (25 دقيقة، 2011) منحتني كثيرا من الثقة في النفس، فقد أضحى الفيلم بمثابة جواز سفر، أو بطاقة زيارة، للتواصل وفتح آفاق إبداعية أخرى، خصوصا بعد اعتماده كمادة بيداغوجية للعرض في كل من الجامعتين الإيطاليتين بيرغامو وتورينو، وكذا جامعة لشبونة في البرتغال، إضافة إلى المشاركة في عدة مهرجانات بكل من إسبانيا وإيطاليا، توجت بنيل الجائزة الكبرى لمهرجان الفيلم الوثائقي القصير المنظم من طرف جمعية المتحف الوطني للسينما.

مع مرور الزمن، أخذ مساري المهني يميل نحو عالم السينما، خصوصا جنس الفيلم الوثائقي التسجيلي، رغم استمراري في الكتابة عن الشؤون السياسية وقضايا المهاجرين بإيطاليا، لعدد من المنابر الصحفية العربية الدولية والمغربية، وهو ما منحني فرصة العمل أيضا على التحليل الفيلمي، وتغطية بعض المهرجانات.

وكانت أبرزها المهرجان الدولي للفيلم في تورينو، الذي سبرت فيه عالم الفيلم أكثر مما تلقيته في دروس السينما بالجامعة. ولهذا المهرجان المعروف بخطه التحريري الموجه للفيلم التسجيلي، فضل كبير في بلورة وكتابة فيلمي الوثائقي قيد الإنجاز "أنا وأخي" الذي هو عبارة عن تنديد فني تجاه العنصرية والإسلاموفوبيا والإكزينوفوبيا (كره الأجانب).

## "ضحية" صورة

في مهرجان تورينو الدولي للسينما الذي اعتُمدتُ فيه كصحفي موفد من طرف راديو الجامعة أول مرة، ثم تلفزيون بلدية تورينو ومنابر عربية أخرى لمدة ست سنوات، عشت موقفا محرجا، صادما وتمييزيا، في خريف 2015، حيث مُنعت من الدخول كصحفي للحفل الخاص بالمشاركين في المهرجان الذي أقيم في ثكنة عسكرية، بسبب التخوف من عمل إرهابي محتمل، بعدما كانت الجارة فرنسا للتو قد تعرضت لعملية إرهابية.

لم يقف الأمر فقط عند حدود المنع من الدخول رغم توفري على الشارة الخاصة بالصحفيين وتسجيلي في الآجال المطلوبة للحضور، فقد شهدت الثكنة حالة من الطوارئ حينما كنت أقول للسيدة المكلفة بالاستقبال إنه من غير اللائق أن يرفع المهرجان شعار التلاقح الثقافي ويجسد عكس ذلك. تلقفتني الشرطة السرية عندما كنت أغادر الثكنة العسكرية، وحقق الشرطي معي متحدثا بعربية ركيكة، ومستفسرا عن السر وراء اختياري لدراسة السينما، ولماذا بالضبط تورينو؟ ولماذا رفض المنظمون دخولي؟ وغير ذلك من الأسئلة التي بدت لي بليدة.

قررت أن أقاطع المهرجان، وأن أحضره بعد أن ينطفئ غضبي من باب مهني آخر كصانع للفيلم الوثائقي، وقد فعلت ذلك خلال الدورة الأخيرة عام 2019، لأتصالح مع نفسي ومع مهرجان تعلمت منه الكثير وما زلت أطمح إلى أن أغرف المعرفة فيه حول الصورة التي نصنعها وتصنعنا.

الفيلم الوثائقي، منح مساحة حرية جديدة للصحافي المهاجر (الصورة: عبد الخطيب - غيتي).

# ماذا يعني أن تكون صحفياً في تشاد؟

محمد طاهر زين

الصحافة ما تزال في يد السلطة، ورجال السياسة يتحكمون في توجهاتها العامة. وكل من يقرر أن يغرد «خارج السرب» يجد نفسه إما في السجن، أو ملاحقا بتهم ثقيلة، كما حدث مع الصحفيَيْن فرانك كودباي ومارتن إينو. في مساحة الحرية الضئيلة، يعمل الصحفيون التشاديون في ظروف صعبة.



**لم تعد للصحافة التشادية القدرة على صناعة محتوى عميق يلامس احتياجات الجمهور، حيث ظلت رهينة المال الفاسد وبارونات السياسة، ولا تحرك ساكنا إلا إذا تعلق الأمر بأخبار ذوي الجاه والنفوذ.**

"لم آتكم بذهب ولا بفضة، جئتكم بالحرية".. بهذه العبارة قطع الرئيس التشادي إدريس ديبي أمام شعبه وعدا بالانفتاح في أول بيان غداة توليه السلطة في غرة ديسمبر/كانون الأول 1990 بعد فرار سلفه حسين حبري عقب معارك ضارية بينهما.

هبّت رياح الحرية واتسعت الساحة الإعلامية منذ أكثر من 20 عاما مضت، وظهرت أعداد كبيرة من الصحف، ولكن سرعان ما بدأت تتقلص مساحة الحرية شيئا فشيئا في السنوات الأخيرة. بدأت الصحافة تتراجع في أداء دورها، إذ تحولت إلى أداة لتلميع صورة النظام، وبدأت موجة المضايقات تلاحق الصحفيين وكتاب الرأي من وقت لآخر.

اختار الصحفي فرانك كودباي اللجوء إلى سويسرا حماية لنفسه بمساعدة من منظمة "مراسلون بلا حدود" في إطار برنامج الصحفيين في المنفى، وذلك بعد تعرضه لعدة تهديدات بالقتل والاعتقال على خلفية القيام بمهامه. لم يتوقف الأمر عند كودباي فقط، بل إن الكثير من الصحفيين عاشوا مضايقات في سبيل القيام بواجبهم المهني. حتى هذا الوقت، ما تزال الصحافة تعيش أياما سوداء، حيث تسود سياسات القمع والترهيب، وبيان ذلك أن التقرير السنوي لمنظمة "مراسلون بلا حدود" أشار إلى أنه "ليس جيدا أن تكون صحفيا في تشاد، فلا يسمح بإجراء

في بلد مزقته الحروب والأزمة الاقتصادية، يعمل الصحفيون التشاديون في ظروف قاسية (تصوير: فينبار أوريلي - رويترز).



تحقيقات ونشر مقالات تتناول إخفاقات الحكومة، حيث يتم اعتقال الصحفيين بانتظام". واستعرض التقرير حالات عدد من الصحفيين الذين تعرضوا لمضايقات الحكومة. ووفقا لنفس المنظمة فإنه "في 23 سبتمبر/أيلول من العام الماضي حُكم على الصحفي مارتن إينو من صحيفة "سلام إنفو" بالسجن لمدة عام وغرامة قدرها 3140 يورو، فضلا عن تعويضات بقيمة 31,4 ألف يورو يسددها مع زملائه المتابعين بتهمة التشهير قبل إدانتهم في نهاية المطاف "بالتآمر الجنائي" بناء على صك اتهام من وزير الصحة السابق حول مقالات تزعم الإساءة الجنسية من ابنة أخته القاصر.

تراجع الحريات العامة في التشاد يعكسه بشكل جلي انحدار البلد إلى المرتبة 122 من أصل 180 دولة في تصنيف الحريات الصحفية لمنظمة "مراسلون بلاد حدود" ضمن تقريرها للعام 2019.

## يوم بلا صحافة

في خضم الظروف التي تعيشها الصحافة، أطلق اتحاد الصحفيين التشاديين يوم 21 فبراير/شباط 2018 نداء بوقف بث الإذاعات الخاصة والمطبوعات احتجاجا على سياسات الحكومة القمعية ضد الصحفيين أثناء تأدية مهامهم. ومنذ ذلك الوقت، أمرت الحكومة بحجب شبكات التواصل الاجتماعي التي رفع الحظر عنها قبل أشهر قليلة، لكن سرعان ما بدأ مسلسل الاعتقالات من جديد.

هذا الجو المطبوع بتراجع الحريات، يقول عنه رئيس رابطة الصحفيين التشاديين آدم علي آدم في تصريح لمجلة الصحافة إن "الحديث عن واقع الصحافة التشادية يجرنا بالضرورة إلى الحديث عن حرية التعبير في العمل الصحفي في تشاد، ورغم ارتباط حرية التعبير بالدستور في المادة (23) فإن واقع الحال يختلف كثيرا عما هو منصوص عليه". فالحرية الصحفية في رأي آدم، ارتبطت في عقلية من هم في هرم السلطة بمعادلة المعارضة والموالاة، "وهذا

يرجع في رأيي إلى سوء فهم للحريات نفسها من القائمين على الأمر، إذ تُصنَّف الصحافة الحرة اليوم بأنها معارضة حتى يثبت العكس، ولا يمكننا نكران أن هناك هامش حريات ضئيلا يضيق ويتسع حسب حجم وتأثير الوسيلة الإعلامية، فكلما كان تأثير الوسيلة أكبر يُشدد عليها الخناق أكثر من الدولة، والعكس صحيح. وبما أن غالبية الصحافة التشادية الحرة ضعيفة الإمكانيات -أدوات ومضمونا- فإن تأثيرها على الرأي العام يظل ضعيفا أو محدودا. وعلى هذا الأساس، تركت لها الدولة هذا الهامش لتتحرك فيه على قاعدة: القافلة تسير والكلاب تنبح".

ومع ذلك، فإن عيون الدولة الرقابية مسلطة على الصحافة والحريات إذا ما تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعتها الوكالة الوطنية للأمن، فالخطورة على الصحفيين والعمل الصحفي في تشاد ما تزال قائمة، وتمارس ضدهم كل أنواع الاضطهاد والتكميم. وفي كل عام نلحظ إما إقفال مؤسسة أو إنذار أخرى أو اعتقال صحفي أو اختفاء آخر، وهكذا دواليك. وما زالت بلادنا تحتل اللون الأحمر (رمز الخطر) في كل مؤشرات قياس الحريات العامة والصحفية في العالم.

من جانب آخر، فإن الصحفي التشادي نفسه بحاجة إلى التطوير الذاتي فيما يتعلق بمعرفة حقوقه وتأهيل نفسه لمعرفة مهامه الأساسية، إذ إن الصحافة -خصوصا الحرة- مسؤولية قبل أن تكون مهنة لكسب الرزق، فلا بد للصحفي أن يدرك أن دوره الأساسي هو مراقبة عمل الحكومة، وتوعية للمواطن البسيط.

وفي هذا السياق، يعتبر الخبير القانوني العابد مصطفى أن "حرية الصحافة مثل تداول السلطة، مقرَّرة قانونا وسراب في الواقع. ولكن هناك مساحة وهامش لا بأس به من حرية الرأي عندنا غير موجود في كثير من البلدان".

وبحسب مصطفى فإن "معظم الصحفيين التشاديين تحولوا إلى عيون تابعة للخارج وتروج للداعمين له بصرف النظر عن المصلحة الوطنية".

## "صيادو الصحافة"

أما عن واقع مهنة الصحافة، فإن غالبية من يزاولونها اليوم ركبوا الموجة بمحض الصدفة، حيث أجبرتهم الظروف المعيشية على ذلك، الأمر الذي ساهم في ظهور صحافة هجينة أصبحت رفيقة الأزمات. هكذا وجد أحمد -مثلا- نفسه، عندما فشل في اجتياز شهادة الثانوية العامة رغم محاولاته المتكررة، فهو لا يفقه حرفا من قواعد الصحافة، لتنطبق عليه مقولة "كأنك يا أبا زيد ما غزيت".

يقول الصحفي حبيب أبرص في مقاله [2] "صيادو الصحافة" إن الساحة الإعلامية امتلأت بأشخاص يجهلون ضوابط العمل، يقتنصون فرص المناسبات لا الأحداث، همهم الارتزاق قبل كل شيء. ويشير إلى وجود من هم أخطر من ذلك، معتبرا أنهم "يعملون بصمت خلف الكواليس باعتبارهم رؤساء أقسام، لكن في الواقع لا علاقة لهم

بالمهنة إطلاقا، بعضهم دخلها بعد الفشل في التعليم، حتى إنه يجهل أدنى قواعد اللغة". وتابع قائلا: "لو كنتُ مكانه لقدمت استقالتي على الفور وعدتُ إلى مقاعد الدراسة". وأكد العابد مصطفى في حديثه مع «مجلة الصحافة» أن "معظم صحفيينا هواة، وفوق ذلك هي مهنة تمارَس من أجل المردود المادي، لذا، لا توجد تغطية مجانية، وصحافتنا لا تعرف السبق الصحفي، وبالتالي ترى في الإعلام الرسمي الأنبوب الرئيسي لنقل المعلومة"، معتبرا أن "نهج الاسترزاق الذي يمارسه بعض ممتهني الصحافة يجعلهم رهن إرادات من يدفع أكثر، وتأثير ذلك واضح، بحيث يتم تجيير من يدفع أكثر وإعطاء الأولوية للأقل أهمية بدل المهم".

تعيش الصحافة أياماً سوداء، حيث تسود سياسات القمع والترهيب، «ولا يسمح بإجراء تحقيقات ونشر مقالات تتناول إخفاقات الحكومة، ويعتقل الصحفيون بانتظام» (تصوير: جيمس أكينا - رويترز).

## صحافة خاوية

لم تعد للصحافة التشادية القدرة على صناعة محتوى عميق يلامس احتياجات الجمهور، حيث ظلت رهينة المال الفاسد، وبارونات السياسة، ولا تحرك ساكنا إلا إذا تعلق الأمر بأخبار ذوي الجاه والنفوذ.

مستشار وزير الإعلام عبد الله عيسى محمد يرى أن الصحافة التشادية تتمتع بمساحة من الحرية، مستدلا بوجود أكثر من 30 صحيفة في الساحة حاليا، معظمها أسبوعية عدا صحيفتي "لوبروغري" (LE PROGRES) اليومية و"نجمينا بيهاب" (N'djamena-Biheb) النصف أسبوعية، وهما تصدران بالفرنسية. أما أشهر الصحف العربية، فنجد صحيفة "إنجمينا الجديدة" التي تأسست في سبتمبر/ أيلول 2006 وما زالت تواصل عطاءها بحنكة ودراية صحفية، وعالجت موضوعات عديدة طرأت على المحيط التشادي. وبجانبها صحيفتا "الأيام" و"الأضواء". وهناك صحف أخرى تصدر باللغة العربية إلا أنها غير منتظمة الصدور لظروف خاصة بها.

وأقر عيسى بأن الرقابة "تقلل من الوظيفة الإقناعية للصحافة، ومن ثم تعمد إلى إفراغها من أي مضمون ثقافي أو فكري. ولكي تغدو الصحافة فاعلة في تشكيل اتجاهات الأفراد، ينبغي أن تتمتع بقدر من الحرية في انتقاء موضوعاتها، وكذلك الحرية في معالجة هذه الموضوعات في سياق أيدولوجي معين".

لعل وجود صحيفتي "الحارس" (Abba Garde) و"أنجمينا الجديدة" عكس صورة مختلفة للعمل الصحفي، وكسر الروتين الذي اعتادت عليه الصحافة في تشاد، فمنذ نشأتها عام 2006 -على يد الراحل المقيم آدم عبد الله- طرحت "أنجمينا الجديدة" العديد من المواضيع التي اتسمت بالجرأة، وتطرقت لقضايا الفساد الإداري والمال العام، إلا أن العاملين فيها لم يسلموا من مضايقات النظام وحتى المحاكمات، كما حدث في قضية تسريبات "ويكيليكس".

## الصحافة الرقمية

كان الجمهور في وقت سابق ينتظر بفارغ الصبر ما ستكتبه الصحف أو يذيعه الراديو وتبثه المحطات التلفزيونية عن أحداث اليوم، بيد أن هذه الوسائل كلها أصبحت حاليا تنتظر ما سيقوله الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن الأحداث الآنية لتتناوله في نشراتها اليومية وأقوالها الأسبوعية. ومن هنا جاءت فكرة التحول الرقمي لتعيد خريطة الكتابة والنشر، وساعد ذلك في ظهور صحف إلكترونية عديدة، أبرزها "الوحدة إنفو" التي قدمت شكلا جديدا للعمل الصحفي عبر أدوات تقنية جديدة ومضمون مغاير، إذ تناولت قضايا حساسة بجرأة ومهنية عالية، الأمر الذي تسبب في استدعاء رئيس تحريرها عدة مرات.

أمام هذا التحول الرقمي، استطاع العديد من كتاب الرأي نشر وجهات نظرهم عبر المنصات الرقمية. لكن الأمر لم يكن بالسهولة المتوقعة، إذ تعرّض العديد من المدونين للاستدعاء والتحقيق معهم، كما تعرّض بعضهم للاعتقال وصدور أحكام قضائية بحقهم.

لا يمكن أن تنتقد الأوضاع الاجتماعية المزرية، فوزير الصحة دبج صك اتهام بالتآمر الجنائي ضد الصحفي مارتن إينو الذي حكم عليه بالسجن لمدة عام وغرامة قدرها 3140 يورو (تصوير: ماركو دي لورو - غيتي).

# كيف أثّرت وسائل التواصل على التلفزيون في اليمن؟

محمد الرجوي

«من القاعدة إلى القمة»، شعار أطّر معظم القنوات التلفزيونية اليمنية، وهي تتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي التي غيرت من طريقة معالجتها للأخبار. مشهد تلفزيوني متنوع، غير أن قنوات قليلة فقط هي التي استطاعت أن تجعل من رواد شبكات التواصل شريكا في صناعة المحتوى.

أطفال يشاهدون إحدى القنوات التلفزيونية اليمنية في العاصمة صنعاء (تصوير: محمد الصياغي - رويترز).

شهدت صناعة التلفزيون العديد من التغييرات خلال العصر الرقمي، وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعميق هذه التغييرات، حيث أصبحت جزءاً مهمًا من برامج أي قناة تلفزيونية. كما أن سهولة وسرعة التواصل عبر الانترنت أوجدت المزيد من الفرص للمشاهدين للعمل كمستقبلين ومساهمين في صناعة المحتوى الإعلامي في نفس الوقت، مما أكسب المشاهدين أهمية أكبر في لعب دور أكثر نشاطًا في صناعة محتوى الوسائط الإعلامية التقليدية. وذلك بمساعدة منتجي الإعلام التقليدي في سبيل إيجاد مصادر جديدة لتطوير برامج جديدة أكثر رواجاً.

ويقول مارك جيريس، مدير "وي تي في" (WE TV) التابع (1) لشبكة "AMC" الأميركية، إنه "من الواضح أننا دخلنا عصرًا رقميًا مدفوعًا بقوة سرد القصص الشخصية، سواء كانت الأدوات تتعلق بفيسبوك أو سناب شات أو انستغرام أو تويتر، فإن الحياة اليوم ليست شيئًا نعيشه فقط؛ بل إنها شيء ننشره".

منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر جعلت التلفزيون أكثر تفاعلية وتشاركية، فيمكن لمستخدمي منصات السوشيال ميديا اليوم تقديم تعليقاتهم الخاصة حول أي برنامج تلفزيوني، وأحياناً تصبح تلك التعليقات جزءاً من محتوى يعرض على الشاشة في برامج خاصة تهتم بنقل محتوى منصات التواصل الاجتماعي إلى شاشة التلفاز.

اعتاد المنتجون في السابق على تقرير مصير ما إذا كان برنامج تلفزيوني معين سيستمر أم لا، لكن الإنترنت نقل بعض هذه القوة إلى أيادي الجمهور وذلك بتوفير محتوى أكثر تخصيصاً وتفاعلية مما ساهم في تمديد "دورة حياة المحتوى" باستمرار المشاهدين -بعد أيام من عرض المحتوى على التلفزة- في التعليق ونشر ومشاركة نفس المحتوى. وبالتالي، تحاول القنوات التلفزيونية التعامل مع الوسائل الإعلامية الجديدة من خلال توفير المزيد من البرامج التلفزيونية التفاعلية لبناء علاقات أكثر صلابة مع جمهورها الحالي وجذب جمهور جديد.

هذه الممارسات الجديدة تعد أحد مظاهر المصطلح الإعلامي الجديد المسمى بـ"الاندماج الإعلامي" (Media Convergence)، والدمج أو التداخل في وسائل الإعلام ليس شرطاً أن ينتج عنه تشكيل وسيلة إعلامية جديدة، بل إنه يعمل بشكل ديناميكي دائم التغيير يؤدي على المدى البعيد إلى اختفاء الحدود التقليدية بين القطاعات الإعلامية القديمة والجديدة، كما يوفر التفاعل بين الجمهور والمنتجين فرصة للطرفين لفهم بعضهما البعض وتطوير محتوى جديد يلبي حاجيات كليهما.

أجريت دراسة خاصة (جزء من بحث ماجستير) بعنوان "تأثير السوشيال ميديا على التلفزيون في اليمن" عن كيفية نجاح محتوى مواقع التواصل الاجتماعي في أن يصبح محتوىً أساسياً للعديد من البرامج التلفزيونية في اليمن، مع التركيز على بحث الدوافع والأسباب وراء ذلك، وكيف ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إيجاد سلوكيات تنظيمية جديدة داخل القنوات التلفزيونية في اليمن (6).

## التلفزيون في اليمن

في اليمن حالياً أكثر من 30 قناة تلفزيونية فضائية حكومية وخاصة منها قناة "السعيدة" التي بدأت البث كأول قناة خاصة في آب/أغسطس 2007 تلتها قناة "سهيل" في تموز/يوليو 2009. وعقب اندلاع احتجاجات الربيع العربي عام 2011، والتي تعتبر بداية نهاية حقبة التلاعب والسيطرة الحكومية على وسائل الإعلام، بدأ الإعلام اليمني يشعر بسقف حرية إعلامية أفضل من ذي قبل، نتج عنه إنشاء قناة "يمن شباب" في كانون الأول/ديسمبر 2011، تلتها قناة "اليمن اليوم" في كانون الثاني/يناير 2012 وقناة "المسيرة" في آذار/مارس 2012، ثم قناة "الساحات" في تموز/يوليو 2013 وقناتي "بلقيس" و"حضرموت" في تشرين الأول/أكتوبر 2014 وقناة "الهوية" في نيسان/أبريل 2018 وأخيرا قناة "اللحظة" في حزيران/يونيو 2018.

بعد العام 2011، استطاعت العديد من وسائل الإعلام اليمنية أن تشق طريقها معتمدة على وسائل التواصل الاجتماعي في إنتاج محتواها. في الصورة مذيعتان من راديو «يمن إف إم» التي أنشئت سنة 2014 (تصوير: خالد عبد الله - رويترز).

ونظرًا للسيطرة الحكومية والرقابة العالية على محتوى وسائل الإعلام التقليدية، اتجه المواطنون نحو استخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي كوسيلة بديلة لإيصال أصواتهم إلى أكبر نطاق محلي ودولي. فبعد أشهر من بداية الربيع العربي قفز معدّل استخدام الإنترنت في اليمن من 1.8٪ (420,000) من إجمالي عدد السكان عام 2010 إلى 14.9٪ (3,691,000) في عام 2012. وفي سنة 2014 وصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى 4.8 مليون مستخدم بمعدل 18٪ من إجمالي السكان منهم 1.56 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي. وبحلول عام 2016 ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في اليمن إلى 6.8 مليون مستخدم منهم 1.7 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي ليصل عام 2018 إلى 7.03 مليون مستخدم للإنترنت منهم 2.3 مليون مستخدم السوشيال ميديا (2). في سنة 2011 وبينما كان المتظاهرون يستخدمون منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك، كخيارهم الأول لتحميل الصور ومقاطع الفيديو كتغطية لأحداث الربيع العربي، بدأت العديد من المحطات التلفزيونية المحلية والدولية بتبني هذه الممارسة الجديدة واستخدام نفس المحتوى وإعادة بثه على شاشات التلفزيون. فعلى سبيل المثال، وكأول تجربة في توظيف محتوى السوشيال ميديا على شاشة التلفاز في اليمن، بدأت قناة "سهيل" عام 2012 في إنتاج برنامج تلفزيوني -لازال يبث حالياً- تحت اسم "الكلمةُ

> **المعلومات الآتية من وسائل التواصل لا تقدّم إضافة بالضرورة، لا سيما عندما تأتي من حسابات وهمية، فالنتائج السيئة لنشر أخبار غير موثوقة يمكن أن تشمل التشهير وتشويه السمعة..**

لـك" والـذي يسـمح فيـه للجمهور بالمشـاركة فـي البرنامـج مباشـرة عبـر "الاتصـال المباشـر" أو التعليـق علـى الكاريكاتـور أو الصـورة التـي تنشـرها القنـاة مسـبقاً علـى صفحـة فيسـبوك الخاصـة بالبرنامـج، إذ يقـوم المنتجـون باختيـار تعليقـات معينـة لتعـرض لاحقـاً أثنـاء البـث المباشـر للبرنامـج.

ونظـرًا لأن قنـاة "بلقيـس" هـي واحـدة مـن القنـوات الجديـدة التـي بـدأت البـث بعـد الربيـع العربـي، فمـن الطبيعـي أن تسـتخدم القنـاة محتـوى السوشـيال ميديـا بشـكل ملحـوظ فـي معظـم برامجهـا. تحظـى صفحـة القنـاة علـى منصـة فيسـبوك (الأكثـر اسـتخداما فـي اليمـن) بأكثـر 2 مليـون "إعجـاب"، أي بمعـدل 1,4 مليـون "إعجـاب" بعيـدًا عـن قنـاة "السـعيدة" ثانـي أكثـر القنـوات التلفزيونيـة اليمنيـة "إعجابًـا" علـى منصـة فيـس بـوك.

وبسـبب تواجـد القنـاة خـارج اليمـن، فـإن اسـتخدامها لوسـائل التواصـل الاجتماعـي يتزايـد بشـكل مسـتمر، حيـث أكـدت أسـوان شـاهر، مديـرة البرامـج فـي القنـاة، أن جميـع قنـوات التلفزيـون فـي اليمـن -تقريبًـا- لديهـا هـذا النـوع مـن البرامـج التـي تعكـس أنشـطة وسـائل التواصـل الاجتماعـي على شاشـة التلفـاز لأنهـا أصبحـت جـزءاً مـن صناعـة الإعـلام. وتتضمـن برامـج قنـاة "بلقيـس" العديـد مـن الفقـرات المعتمـدة علـى محتـوى السوشـيال ميديـا لإثـراء برامجهـا الأسـبوعية مثـل برنامـج "كيبورد" و "المنصـة" و"بيـن قوسـين".

## قسـم خـاص وفريـق متكامـل

يبـدو تأثيـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي واضحـاً علـى صناعـة الأخبـار، حيـث أثـرت علـى كيفيـة جمـع الأخبـار ومعالجتهـا ونقلهـا وتلقيهـا. فنمـوذج الصحافـة "مـن القمـة إلـى القاعـدة" تأثـر بشـكل كبيـر بوسـائل التواصـل الاجتماعـي؛ فلـم يعـد الصحفـي يلعـب دور "حـارس البوابـة" تمامـاً، لكـن مسـتهلكي الأخبـار أنفسـهم يلعبـون دورًا أكثـر نشـاطًا فـي هـذه العمليـة، حيـث تسـمح الصحافـة الحديثـة لقرائهـا بالمشـاركة بشـكل فعـال فـي عمليـة إنتـاج الأخبـار، وتوفيـر مزيـد مـن المرونـة والتحكـم للصحفييـن الذيـن يسـعون إلـى تبنـي التقنيـات ودمجهـا فـي ممارسـات الإنتـاج الخاصـة بهـم ليصبـح النمـوذج السـائد حاليـاً فـي عمليـة إنتـاج الأخبـار هـو نمـوذج "مـن القاعـدة إلـى القمـة".

يتكـوّن فريـق السوشـيال ميديـا فـي قنـاة "بلقيـس" مـن خمسـة موظفيـن يعملـون فـي إدارة صفحـات القنـاة علـى شـبكات التواصـل الاجتماعـي المختلفـة مـن خـلال نشـر ومشـاركة المحتويـات المتنوعـة والتفاعـل مـع المتابعيـن. يتولـى اثنـان مـن أعضـاء الفريـق مسـؤولية مراقبـة "الأخبـار العاجلـة" ومتابعـة تفاصيلهـا؛ حيـث يقومـان بمتابعـة وجمـع الأخبـار مـن حسـابات السوشـيال ميديـا لبعـض وكالات الأنبـاء ومواقـع الويـب المحـددة مسـبقًا، وجمـع الأخبـار الـواردة مـن المراسـلين فـي الميـدان والتـي تصـل القنـاة عبـر منصـات التواصـل الاجتماعـي فيسـبوك وواتسـاب أو عبـر البريـد الإلكترونـي. بينمـا يعمـل باقـي الفريـق علـى إعـادة إنتـاج المحتـوى الآتـي مـن شاشـة القنـاة. وهـذا يعنـي اختيـار وإعـادة إنتـاج مـا تـم بثـه مسـبقًا علـى التلفزيـون ونشـره علـى حسـابات السوشـيال ميديـا المختلفـة أو نشـره علـى الموقـع الرسـمي للقنـاة.

تعتمـد طريقـة النشـر علـى حسـابات التواصـل الاجتماعـي الخاصـة بالقنـاة علـى نوعيـة المحتـوى نفسـه. فعلـى سـبيل المثـال، يتـم نشـر محتـوى "الأخبـار العاجلـة" علـى منصـة تويتـر فـي المقـام الأول، ثـم علـى منصـة انسـتغرام، وعندمـا تكـون القصـة الخبريـة كاملـة تبـث ضمـن البرامـج الإخباريـة ثـم مشـاركتها علـى الموقـع الإلكترونـي. وبعـد الانتهـاء مـن بـث أي برنامـج تلفزيونـي، يعـاد نشـر المحتـوى الكامـل للبرنامـج علـى منصـة يوتيـوب، ومـن ثـم إعـادة إنتـاج مقاطـع فيديـو قصيـرة مـن نفـس البرنامـج ونشـرها علـى صفحـة فيـس بـوك وتويتـر.

مديـر غرفـة الأخبـار، والـع علـي، أكـد أن القنـاة تسـتخدم منصـات التواصـل الاجتماعـي للحصـول علـى نسـبة تتـراوح بيـن 25 و30 فـي المئـة مـن أخبارهـا، وتشـمل هـذه النسـبة اسـتخدام منصـات التواصـل الاجتماعـي كوسـيلة لإرسـال المحتـوى مـن المراسـلين إلـى القنـاة، ومتابعـة بعـض الحسـابات الرسـمية لـوكالات الأنبـاء المحليـة والدوليـة

وحسابات المؤسسات اليمنية الحكومية والخاصة.

ولكن من خلال متابعة المحتوى المعروض على شاشة القناة نجد أن 1,7٪ فقط من المحتوى يشار إليه أنه آت من منصات السوشيال ميديا عبر عرض شعار المنصة الإلكترونية على الشاشة مصاحباً لعرض المحتوى. هذا التناقض يعود لاستراتيجية "إعادة التحرير" التي تتبعها القناة للتعامل مع محتوى السوشيال ميديا لتتطابق مع معاييرها الخاصة.

## ممارسات جديدة

بالنسبة للأخبار، تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في مراحل اختيارها وإنتاجها في قناة "بلقيس". في أغلب الأحيان يجمع المنتجون المسودة الأولى للأخبار من

بات مسؤولو التواصل في المؤسسات الحكومية اليمنية يعتمدون على منصات التواصل الاجتماعي بكثرة في الآونة الأخيرة للتواصل مع الصحفيين في مختلف أنحاء اليمن (تصوير: محمد الصياغي - رويترز).

منصات التواصل الاجتماعي، ثم يبدأون بالتحقق من صحة الأحداث ثم تحريرها أو الاتصال بالمراسلين في الميدان عبر فيسبوك أو واتساب لطلب المزيد من المواد الداعمة التي ترسل لاحقاً إلى القناة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

في الحقيقة، تتعامل قناة "بلقيس" بطريقة مختلفة مع المحتوى المأخوذ من منصات التواصل الاجتماعي ومنها تويتر على وجه الخصوص، فبدلاً من عرض صورة للتغريدة التي نشرها مسؤول ما، تقوم القناة بإعادة إنتاج محتوى التغريدة بحيث تعرض صورة رسمية كبيرة الحجم للمسؤول وبجوارها تعرض مقتطفات من التغريدة الأصلية.

ويبرر ذلك مدير غرفة الأخبار في القناة قائلاً: "الجمهور اليمني يفضل رؤية وجه صاحب التصريح بدلاً من صورة التغريدة نفسها، وبما أن التصريح يتم قراءته من قبل مقدم الأخبار، فيعتبر عرض النص المكتوب تكرار لنفس المعلومات للجمهور. وفي بعض الحالات، تكون التصريحات المكتوبة على وسائل التواصل الاجتماعي طويلة جدًا، وهذا ليس مناسبًا للعرض على الشاشة، وبالتالي يقوم المنتجون بإعادة تحرير المحتوى وعرض المناسب منها فقط.

ويضيف في السياق نفسه: "عندما يكون المحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي في صيغة فيديو، يفضل المنتجون عرض الفيديو دون ذكر المصدر بأنها من مواقع التواصل الاجتماعي على الإطلاق، لأن إضافة شعار المنصة في هذه الحالة لا يضيف أي قيمة إلى المحتوى". كما تساعد وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل عمل محرري الأخبار من خلال تقليل الوقت والجهد المبذول في عملية جمع الأخبار. في السابق، كان الاتصال المباشر هو الوسيلة الوحيدة للتواصل مع المصادر الرسمية والحصول منهم على أكبر قدر من المعلومات، لكن المسؤولين اليوم يضعون كل شيء على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم مع إضافة مواد داعمة أيضًا. وكذلك الحال عندما يسافر أي مسؤول حكومي حول العالم، كان من الصعب التواصل به، ولكن اليوم لا يزال بالإمكان التواصل بالمسؤولين عبر حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم في أي وقت ومن أي مكان، والحصول على معلومات حصرية لإثراء محتوى البرامج التلفزيونية.

وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت من أهم وأسرع الوسائل التي يستخدمها مسؤولو التواصل في المؤسسات الحكومية ومدراء مكاتب المسؤولين الحكوميين في اليمن، حيث يقومون بإنشاء مجموعات خاصة على منصة فيسبوك أو واتساب تضم إعلاميين من مختلف الوسائل الإعلامية ليتم إطلاعهم على آخر التصريحات والمواد الإعلامية الخاصة بمسؤوليهم، وهذا يضمن لهم طريقة أسرع وأسهل لمشاركة وإيصال المواد الإعلامية إلى أكبر عدد ممكن من المؤسسات الإعلامية التي بدورها تنقل تلك المواد إلى الجمهور.

وبالمثل، تستخدم قناة "بلقيس" وسيلة "الاستماع الاجتماعي Listening Social" لمراقبة أهم

المواضيع التي تناقش على السوشيال ميديا ومحاولة الاستفادة منها في إثراء محتوى القناة أو التقاط بعض الأفكار لإنتاج برامج جديدة كما حصل في برنامج "اليمن: أصل الحكاية". فبعد انقلاب الحوثيين عام 2014، ظهرت بعض النقاشات على منصات السوشيال ميديا حول "الهوية اليمنية" وكيف افتقد اليمنيون لمشاعر الانتماء لبلدهم. لذلك، وكردة فعل من القناة على تلك المناقشات، قامت إدارتها بتقديم برنامج جديد يحمل عنوان "اليمن: أصل القصة" الذي ركز على أهمية استعادة هوية الشعب اليمني. وكذلك الحال في قضية "بيع المساعدات الإنسانية" التي نوقشت على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2017، مما جذب انتباه القناة لتغطية القضية في برامجها المختلفة. في هذه الحالات، لم يشارك الجمهور بشكل مباشر في إنتاج البرنامج، لكن نقاشاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي كانت هي المحرك الذي حفز القناة على تخصيص وقت معين لتغطية تلك القضايا. هذه الممارسات الجديدة تؤكد ماذهب إليه الكاتب الأميركي هنري جينكينز، المتخصص في موضوع "الإعلام الجديد" في أن "المحتوى الناجح في منصة ما، يمكن أن ينتشر عبر منصات أخرى".

في بلد تقطع أوصاله الحرب، ينقل التلفزيون مآسي اليمنيين ولو بإمكانيات ضئيلة (تصوير: محمد الصياغي - رويترز).

## حقل ألغام

وبصرف النظر عن الفوائد العديدة لمحتوى السوشيال ميديا، ترى الصحفية اليمنية أسوان شاهر أن "وسائل التواصل الاجتماعي تشبه حقل الألغام، حيث يتعين علينا أن نكون شديدي الحذر من الخطوات التي نقدم عليها ونعرف بالضبط أين نبحث عن المعلومة. مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي انتقائيون جدًا في النشر، وهذا يؤدي إلى توفير معلومات متحيزة وغير دقيقة. لذلك، من المهم التحقق من صحة الأخبار قبل نشرها على شاشة التلفاز".

وحول هذه النقطة بالذات، تقول ماري هيرز، كاتبة ومحررة بموقع "ميديا شور" إن "المزيد من المعلومات لا تعني بالضرورة أنها أفضل، لا سيما عندما تأتي من حسابات وهمية. فالنتائج السيئة لنشر معلومات غير موثوقة يمكن أن تشمل التشهير وتشويه السمعة. ولكن بالمقابل فإن انتظار التحقق من القصص والمصادر يمكن أن يؤدي إلى عدم تقبل مصدر الأخبار باعتباره بطيئًا ومتأخراً".

ومع ذلك، تجادل شاهر أن لدى قناة "بلقيس" سياسة خاصة بجمع الأخبار، فهي لا تعطي الأولوية لموضوع الأخبار "الحصرية" ولكن الأهم من ذلك هو "المصداقية". لذلك، عندما

يكون مصدر الأخبار المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي آتياً من حساب أحد الصحفيين المعروفين، فإن الأمر يجعل أخباره تتميز بدقة أكبر، ولكن ذلك لا يعني إغفال أهمية التحقق منها. وفي حال ندرة المصادر الأخرى لنفس المحتوى المنشور على السوشيال ميديا كما حصل عندما ضربت عاصفة "تشابالا" جزيرة سقطرى اليمنية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، قامت القناة بنشر الفيديو الوحيد الموجود على الإنترنت بعد التواصل مع صاحب الحساب والتحقق من صحة الفيديو.

## المشاهد النشط

نتيجة لتأثيرها الواسع على صناعة الإعلام، نجح محتوى شبكات التواصل الاجتماعي في الوصول إلى شاشات التلفزيون كجزء هام من البرامج التلفزيونية. حيث تؤكد جولي هولي، المحررة الإدارية للمحتوى التلفزيوني في مجموعة Vocus Media Research Group، أن "وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر منجمًا ذهبيًا للتلفزيون لأنها رخيصة الاستخدام وسهلة التنفيذ من الناحية التكنولوجية - وقت الإعداد القصير والسهل- كما أن المشاهدين يريدون أن يكونوا جزءًا من البرامج التلفزيونية". (3) وبفضل الميزة التفاعلية للتقنيات الجديدة، أصبح المشاهدون قادرين على إنشاء طريقين للتواصل بين المشاهدين أنفسهم في المقام الأول، وبين المشاهدين والقناة التلفزيونية ثانياً.

بات المشاهد أحد المساهمين الرئيسيين في إنتاج البرامج في قناة "بلقيس". فعلى سبيل المثال، يتواصل المشاهدون بالقناة عبر حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي ويرسلون قصصهم لبثها ضمن برنامج "أنت لست وحدك"، المخصص لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، ومن ثم يقوم فريق التواصل الاجتماعي بإرسال المحتوى إلى منتجي البرنامج الذين بدورهم يتواصلون مباشرةً بصاحب القصة للحصول على مزيد من التفاصيل ثم عرض قصته على شاشة التلفزيون. كما فرضت ردود فعل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بعض التغييرات في برامج القناة. وكمثال على ذلك، كانت العديد من تعليقات المتابعين على منصات السوشيال ميديا تقترح على القناة توفير مساحة أكبر لمشاركتهم المباشرة للتعبير عن آرائهم، ولكن لم يكن لدى القناة أي برنامج يسمح بمشاركة الجمهور العادي في محتوى برامجها. ونتيجة لذلك، عمدت القناة إلى تخصيص فقرة في برنامج "المنصة" و"بين قوسين"، يتم فيها عرض آراء المتابعين على منصات التواصل الاجتماعي أو عرض وجهات نظرهم عبر فيديوهات خاصة ترسل إلى القناة عبر منصة واتساب.

كما أكد عمر زريق، مسؤول السوشيال ميديا في القناة، على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تكوين مصادر موثوقة ودائمة للمعلومات، كالطلاب اليمنيين في ماليزيا وألمانيا الذين بدأوا في إرسال بعض المواد المتعلقة بأنشطتهم في الخارج، وعندما شاهدوها على شاشة التلفاز وصفحات التواصل الاجتماعي، بعد ساعات قليلة فقط من إرسالها، استمروا في إرسال المزيد من المواد بانتظام. وكذلك الحال في الفيديو الشهير لمقتل الرئيس اليمني السابق، الذي وصل إلى القناة من أحد المتابعين لصفحة القناة على منصة فيسبوك.

## برنامج "كيبورد"

خصصت قناة "بلقيس" منذ آب/أغسطس 2015 برنامجاً خاصاً يعكس أنشطة مستخدمي منصات وسائط التواصل الاجتماعي وعرضها في برنامج تفاعلي خاص يحمل اسم "كيبورد". يعتمد البرنامج على تقنية "الاستماع الاجتماعي"، حيث يقوم منتجو البرنامج بمتابعة أنشطة مستخدمي منصات السوشيال ميديا واختيار المحتوى المناسب لعرضه في البرنامج الذي يتم بثه لمدة 25 دقيقة مساء الثلاثاء من كل أسبوع.

يعتمد محتوى هذا البرنامج على عرض نسبة كبيرة من النص تصل إلى 45٪، و 38٪ من

المحتوى يأتي في شكل صور، و 15٪ فيديوهات (4).

وفي نهاية كل حلقة يتم إجراء لقاء مع أحد مشاهير السوشيال ميديا عبر تطبيق "سكايب" للحديث مع الضيف حول موهبته المعينة. ويأتي أكثر من 60٪ من محتوى تعليقات المتابعين من منصة فيسبوك، وهذا يؤكد اعتبار منصة فيسبوك الأكثر استخداماً في اليمن مقارنة بالمنصات الأخرى. ويدعم هذه البيانات أيضا ما ورد في تقرير شركة الأبحاث العالمية TNS أن 93٪ من إجمالي مستخدمي الإنترنت في اليمن يستخدمون دائماً منصة فيسبوك، و92٪ منهم يستخدمون منصة فيسبوك بشكل يومي (5).

طيلة وقت برنامج "كيبورد"، تقوم مقدمة البرنامج بقراءة بعض تعليقات المتابعين، وبسبب حرص المنتجين على عرض أكبر عدد من تعليقات المتابعين في وقت قصير، تفضل القناة عرض بعض التعليقات دون قراءتها ليتسنى للمشاهدين قراءتها بأنفسهم. كما أن استمرار عرض البرنامج خلال الأربع سنوات الماضية يدل على نجاح البرنامج في عرض محتوى مختلف وجاذب للمشاهدين مما مكن القناة من الوصول إلى شريحة جديدة من المشاهدين وهي شريحة مستخدمي السوشيال ميديا.

يعد برنامج "كيبورد" نموذجا متكاملاً لتأثير محتوى شبكات التواصل الاجتماعي على محتوى التلفزيون في اليمن. حيث يعتمد البرنامج كلياً على المواد الإعلامية (فيديوهات، صور، نصوص) المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي لملء وقت البرنامج. وهذا النوع من البرامج الجديدة يعد مثالاً أيضاً على العلاقة التكاملية بين التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي. فكما يتم عمل بث مباشر للكثير من البرامج التلفزيونية على منصات التواصل الاجتماعي، تعكس المحطات التلفزيونية بالمثل أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي ضمن برامجها. ويهدف هذا النوع من البرامج إلى إطلاع مشاهدي التلفاز على ما يجري في منصات التواصل الاجتماعي، مما يؤدي في النهاية إلى جلب مستخدمين جدد إلى منصات التواصل الاجتماعي. وبالمثل، سيتحول الكثير من مستخدمي السوشيال ميديا إلى مشاهدة البرامج التلفزيونية.

تمثل المواضيع التي تثار على مواقع التواصل الاجتماعي الاهتمام الحقيقي لما يشغل الرأي العام، لذلك تحرص القنوات التلفزيونية على التواجد على منصات التواصل الاجتماعي أكثر من تواجدها على الشاشات. ولذلك تقوم القنوات التلفزيونية بنشر محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي على مدار 24 ساعة دون تكرار - كما في التلفزيون- وهذا التواجد المستمر على منصات السوشيال ميديا يجذب جمهوراً من وسائل التواصل الاجتماعي إلى شاشات التلفاز مما يعزز - في نهاية المطاف - أهداف أي قناة تلفزيونية في أن تصبح صوت المشاهد ومنصته الأولى لطرح آرائه بكل حرية.

## المراجع:


1- https://www.wetv.com/
2- https://www.internetworldstats.com/middle.htm#ye
3- https://www.cision.com/us/resources/research-reports/2013-state-of-the-media-report/
4- http://academicrepository.khas.edu.tr/xmlui/bitstream/handle/20.500.12469/2369/0105482MohammedAlragawi.pdf?sequence=1&isAllowed=y
5- http://www.govtpracticewpp.com/~/media/wppgov/files/arabsocialmediareport-2015.pdf
6-http://academicrepository.khas.edu.tr/xmlui/bitstream/handle/20.500.12469/2369/0105482MohammedAlragawi.

# الفيسبوك في فلسطين.. من فضاء حرية إلى سجن كبير

إياد الرفاعي

محاربة خطاب الكراهية والتحريض بالنسبة لفيسبوك، يخضع لخطاب مزدوج مليء بالتناقضات: يحاصر المحتوى الفلسطيني، ويحظر تغريدات ومحاورات وصفحات تندد بالاحتلال، بينما يُسمح للإسرائيليين بالتحريض ضد الفلسطينيين دون أن تمارس عليهم الرقابة.



شكّلت مواقع التواصل الاجتماعي نقلة نوعية في حياة الفلسطينيين كسائر مستخدميها حول العالم، وتحديدا الشعوب التوّاقة للحرية، والتي كانت تنظّر لها عبر الشاشات دون أن تتوفر على إمكانيات للتفاعل معها، أو للتنظير لها، أو لمحاولة الحشد لأجل تطبيقها، إلى أن هبت رياح الثورات العربية.

وفعلا، سار الفلسطينيون على نهج باقي الشعوب العربية، باستخدام هذه المواقع لأبعد من مجرد كونها مواقع ترفيهية. وتفاعل الفلسطينيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع العديد من القضايا والأحداث، وتدريجيا، بلغت ذروة تفاعلهم مع قضاياهم بشكل كبير عام 2014، تزامنًا مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

## رواية محظورة

أخذ الفلسطينيون حينها على عاتقهم نشر الرواية الفلسطينية بألسنتهم وعيونهم إلى العالم كله، فتفعّلت صفحات يشرف عليها نشطاء فلسطينيون بلغات عديدة تشرح للعالم ما الذي يحدث في فلسطين بالتحديد، بعيدا عن الرواية الإسرائيلية، مما كان له الأثر الكبير في تشكيل وعي جديد وردة فعل لدى مستخدمي هذا الموقع.

جل النشاط الرقمي على منصات التواصل في فلسطين -حسب الإحصائيات- ينحصر على الفيسبوك، فقرابة 88٪ من مستخدمي الإنترنت الفلسطينيين يستعملونه استنادا إلى دراسة لمركز أي بوك للعام 2018 (1).

بضغط من الاحتلال، حظر وأغلق الفيسبوك عشرات الصفحات الفلسطينية ما جعل نشطاء مواقع التواصل يطلقون حملة مضادة دعت إلى مقاطعة فيسبوك تحت وسم #FBCensorsPalestine (تصوير: عمار عواد - رويترز).

متظاهرة بألمانيا تحتج على الرقابة الرقمية التي يمارسها الفيسبوك (تصوير: توماس بيتر - رويترز).

استأثر موقع فيسبوك باهتمام كبير على المستوى الأمني والرسمي في فلسطين المحتلة، فقد رصدت المؤسسات والجمعيات المختصة منذ العام 2014 وحتى 2017، أكثر من 300 حالة اعتقال (2) قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق فلسطينيين على خلفية منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي وفيسبوك خصوصا.

لكن يبدو أن الاعتقالات وحدها لم تكفِ الإسرائيليين لردع خوفهم من تأثير فيسبوك وسائر مواقع التواصل على الحالة الوطنية الفلسطينية، بل إن النتيجة التي وصلت إليها إسرائيل عقب موجة العمليات التي شنها الفلسطينيون ضد أهداف إسرائيلية بين عامي 2015 و2016، هي التحرك بأقصى سرعة، وقد تمخض عن ذلك تشكيل لجنة وزارية تتولى التواصل مع مواقع التواصل الاجتماعي وتحديدًا فيسبوك (3). ومنذ ذلك الوقت وإسرائيل تحاول محاصرة النشاط الفلسطيني على فيسبوك بطرق عديدة، ومن هذه الطرق كان مشروع قانون (4) لإزالة المحتوى الذي ترى إسرائيل أنه غير مناسب من هذا الفضاء الأزرق. وكانت الذريعة الأساسية لتمرير القرار هو ما أسمته إسرائيل "التحريض" الذي يمارسه الفلسطينيون ضد الإسرائيليين على مواقع التواصل الاجتماعي.

وبالتزامن مع ذلك، استطاعت الحكومة الإسرائيلية -بالتعاون مع فيسبوك- إزالة محتوى وحظر وإغلاق عشرات الصفحات الفلسطينية عام 2016، مما جعل نشطاء مواقع التواصل في فلسطين يطلقون حملة مضادة دعت إلى مقاطعة فيسبوك تحت شعار #FBCensorsPalestine، ولاقت رواجًا كبيرًا من نشطاء حقوق الإنسان حول العالم (5).

تحت ضغط الحملة الواسعة، تراجع فيسبوك عن خطوته أو خفف من حدتها على الأقل، وانتهت بإرسال أحد مسؤولي فيسبوك للاجتماع بالنشطاء الفلسطينيين في رام الله، وتقديم وعود بإنصاف المحتوى الفلسطيني واحترام خصوصيته.

لم تقف الحرب على المحتوى الفلسطيني عند هذا الحد، وإنما تطور الأمر لتصبح هناك ملاحقة ممنهجة ضده من قبل فيسبوك، مانعًا مستخدميه من نشر صور أو محتوى له علاقة برموز الشعب الفلسطيني من شهداء وقيادات وطنية، مثل إغلاق صفحة حركة فتح بسبب صورة

للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (6) نشرت بداية العام 2017، ووصل الأمر إلى حد حذف المحتوى من الرسائل الخاصة بين المستخدمين كما حدث عندما حظر فيسبوك تداول الصور المتعلقة بوحدة إسرائيلية خاصة تسللت إلى قطاع غزة عام 2018 (7).

## خلايا إسرائيلية

وكانت وزيرة القضاء الإسرائيلية إيليت شاكيد أكدت خلال ما سمي بمؤتمر مكافحة الإرهاب السادس عشر، أن إسرائيل قدمت طلبات لفيسبوك لإزالة محتوى وإغلاق حسابات لفلسطينيين، وقد تجاوب فيسبوك حينها مع 95٪ من الطلبات المقدمة له (8).

ويأتي هذا الحصار على المحتوى الفلسطيني في مقابل مساحة كبيرة تمنح للإسرائيليين، إذ يشير مركز "حملة" المختص بالإعلام الاجتماعي في الأراضي المحتلة عام 1948، أن منشورًا تحريضيًا ضد الفلسطينيين يكتب كل 66 ثانية (9).

أما مؤخرًا، عملت شركة فيسبوك على تطوير خوارزمياتها لتشمل كلمات ذات ارتباط وثيق بالقضية الفلسطينية مثل "شهيد، حماس، جهاد، جبهة شعبية، كتائب شهداء الأقصى، يحيى عياش.."، وغيرها من المصطلحات التي أصبح كل من يستخدمها يعرّض وجوده على المنصة الزرقاء للخطر. هذه الكلمات كانت كفيلة لتلقي الفلسطينيين عقوبات متنوعة من قبل إدارة فيسبوك، من بينها حذف منشورات وحظر من النشر وإغلاق صفحات (10). وأعدّ النشطاء الفلسطينيون مجددًا حملة مضادة احتجاجًا على ممارسات فيسبوك ضدهم، شملت توجيه رسالة إلى الإدارة في الشرق الأوسط، ومن ثم إطلاق حملة تغريد عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بما يتعرض له الفلسطينيون من تضييق من قبل فيسبوك (11).

وبلغت حصيلة التضييق والانتهاكات التي تعرض لها الفلسطينيون خلال العام 2019 قرابة 900 انتهاك على كافة منصات التواصل، كان لفيسبوك نصيب الأسد من هذه الانتهاكات المتنوعة، وفقًا للتقارير التي يصدرها مركز صدى سوشيال دوريا حول التشديد الذي يمارسه فيسبوك والمنصات الأخرى. ويعتبر مركز صدى شريكًا موثوقًا لفيسبوك في فلسطين، يعمل على توثيق الانتهاكات بحق المحتوى الفلسطيني، والتواصل مع إدارات هذه المنصات في محاولة لاستعادة المحتوى المحذوف وحمايته.

لمواجهة هذه الانتهاكات وغيرها من الحقوق الرقمية الفلسطينية، أسست مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ائتلاف الحقوق الرقمية الفلسطينية لحماية المحتوى الفلسطيني المنشور

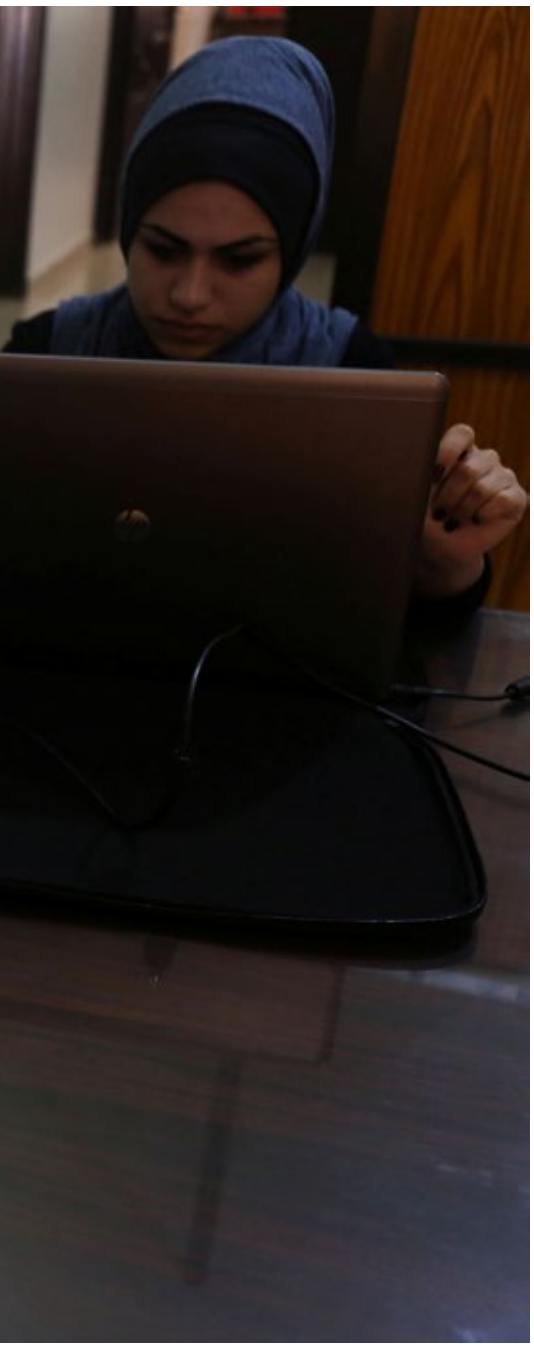

عبر الفضاء الإلكتروني، والحفاظ على حقوق رقمية أخرى في مجالات متعددة. ويعمل الائتلاف على تعزيز التنسيق والتعاون والدعم المتبادل بين المؤسسات المدنيّة الفلسطينيّة الناشطة في مجال حماية وتعزيز الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة بما يتوافق مع الاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والممارسات

الفضلى، وفي ظل ارتفاع وتيرة انتهاكات الحقوق الرقمية (13). وبينما يطالب النشطاء والمؤسسات الفلسطينية من المستوى الرسمي الفلسطيني بالتدخل لحماية الحقوق الرقمية الفلسطينية دون أي تحرك ملحوظ، تعمل إسرائيل على مستوى آخر للهجوم على المحتوى الفلسطيني من خلال وحدات سايبر متخصصة في الجيش تعمل على تقديم بلاغات ضد المحتوى الفلسطيني، وضرب صورة القضية الفلسطينية في العالم من خلال الاستعانة بشركات متخصصة (14).

إن الضغط الشديد والرقابة والمتابعة الحثيثة للمحتوى الفلسطيني من قبل إسرائيل وفيسبوك أسفر عن نتائج سلبية كبيرة في نسبة المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني. وقد أثبت بحث أجري على الشباب الفلسطيني خلال العام 2019، أن ثلثي الشباب الفلسطيني لا يشعرون بالأمان للمشاركة السياسيّة عبر الإنترنت (15).

طور الفيسبوك خوارزمياته، لتحظر كلمات مثل «شهيد، حماس، جهاد، جبهة شعبية، كتائب شهداء الأقصى، يحيى عياش...» (تصوير: أندريو بيرتون - غيتي).

## المراجع:


1-facebook/˙/.D8˙/.AD˙/.D9˙/.88˙/.D9˙/.84-˙/.D9˙/.81˙/.D9˙/.8A˙/.D8˙/.B3˙/.D8˙/.A8˙/.D9˙/.88˙/.D9˙/.83

2- https://bit.ly/2FwDzh8

3- https://www.alhurra.com/a/israel-facebook/322881.html

4- https://ara.reuters.com/article/internetNews/idARAKCN0Z81R3

5- https://bit.ly/36vwysN

6- https://bit.ly/2QZOKUH

7- https://bit.ly/37Gtw54

8- https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4853699,00.html

9- https://bit.ly/303noBa

10- https://bit.ly/2N59Hg7

11- https://bit.ly/37SKX2F

12- http://sada.social/

13- https://bit.ly/2Fy2aly

14- https://www.noonpost.com/content/13821

15- https://bit.ly/2TaJfFo

# التحرش بالصحفيات.. جريمة تبحث عن إثبات

ريم سوودي

صار التحرش أمرا مألوفا وطبيعيا، وإذا أردت أن تدافع عن نفسك لابد من البحث عن «الدليل المفقود»، نقابة الصحافة في تونس تنشر دراسة تثبت تعرض 80٪ من الصحفيات للتحرش في مكان العمل، بعضهن امتلكن الجرأة لفضحه، وبعضهن طوين الموضوع خشية رقابة المجتمع أو فقدان العمل.



كانت الدراسة صادمة جدا، والنقابة التونسية للصحفيين في مقاربة أولى لمسألة التحرش داخل مواقع العمل، أعلنت خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي تزامنا مع الأيام الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة، عن تعرض 80٪ من منخرطاتها من الصحفيات للتحرش على الأقل مرة واحدة أثناء أدائهن مهامهن الصحفية خلال العام 2018. وتعتبر فئة الصحفيات اللواتي يوجدن في وضعية هشة ويمثلن قرابة 20٪ من الجسم الصحفي في تونس، الأكثر عرضة للظاهرة.

## تحرش في كل مكان

ورغم أن الأرقام الصادرة عن نقابة الصحفيين التونسيين تستند إلى استبيان رسمي داخلي، فإنها لم تجد قبولا لدى عدد كبير من العاملين في قطاع الإعلام وأثارت ردود فعل متباينة. لقد رأت صحفيات أن الرقم مضخم وغير حقيقي ولا يعكس في الأصل قراءة إحصائية لهذه "الظاهرة غير المنتشرة"، بقدر ما يمثل عنوانا لتشويه قطاع حساس ومفتوح أغلب العاملين فيه من النساء.

لكن هذا الرأي لا يحجب حقيقة أن صحفيات كثيرات يعتقدن أن النسبة التي أعلنت عنها نقابة الصحافة أماطت اللّثام عن مشكل كبير في قطاع الإعلام طالما عانت منه صحفيات داخل وخارج قاعات الأخبار، وينتشر أكثر في وسائل الإعلام السمعية والبصرية.

التحرش لا يقتصر فقط على وسيلة إعلامية دون أخرى، بل إن دراسة النقابة بينت أن التحرش ينتشر في كل المنصات. في تونس تجد الصحفية نفسها في مواجهة التحرش الجنسي اللفظي والجسدي داخل مؤسستها الإعلامية وفي مواقع

الكثير من الصحافيات التونسيات اعترفن أنهن تعرضن للتحرش أثناء تأديتهن لعملهن (تصوير: جون شونغ - غيتي).



العمل وخلال الحوارات واللقاءات والتغطيات الصحفية التي تؤمنها، وحتى خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها.

وتميل عدد من المتعرضات للتحرش إلى رفض الاعتراف بالظاهرة ومحاولة تبسيطها وإدراجها في خانة المتعود والاعتيادي، لسببين يرتبط أولهما بالثقافة المجتمعية التي تطغى عليها العقلية الذكورية وتنحو دائما إلى وضع المرأة في موضع الاتهام، إذ ترى في طريقة لباسها وكلامها أو مكان جلوسها أو طريقة تبرجها دافعا وراء إقدام الرجل بصفة عامة على التحرش بها. وبالتالي، وحتى ترفع المرأة الصحفية الحرج عنها وتدفع التهمة المجتمعية، تتسامح مع مختلف التجاوزات ومحاولات التحرش التي يمكن أن تتعرض لها خلال عملها، وتصرف النظر عنها إلى درجة أن بعضهن يصنفن حالات وحوادث التحرش بالأمر العادي الذي يصنف ضمن مخاطر العمل الصحفي.

> **الصحفيات اللواتي يوجدن في وضعية هشة، يمثلن قرابة 20٪ من الجسم الصحفي في تونس، هن الأكثر عرضة للتحرش.**

أما السبب الثاني الذي يجعل المرأة الصحفية ترفض الاعتراف بانتشار ظاهرة التحرش في قطاع الإعلام، فيرتبط بجهل جزء من النساء -ومنهن الصحفيات- بمفهوم التحرش الذي يعرف على أنه "إقدام شخص على تصرفات ذات طبيعة جنسية غير مرحب بها من الطرف الآخر، قد تشمل التحرش اللفظي أو الجسدي أو كليهما. ولا يشترط أن يكون

المتحرش من الجنس الآخر، فقد يكون من نفس نوع الضحية. والشرط اللازم لتسمية التلميحات أو التصرفات الجنسية تحرشًا هو عدم موافقة الطرف الآخر على هذه التصرفات أو التلميحات".

ويعرّف الفصل 226 ثالثا من المجلة الجزائية التونسية التحرش الجنسي بأنه "الإمعان في مضايقة الغير بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تنال من كرامته وأن تخدش حياءه، وذلك بغاية حمله على الاستجابة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية، أو ممارسة ضغوط عليه من شأنها إضعاف إرادته على التصدي لتلك الرغبات".
التحرش في تونس مثل باقي دول العالم، ارتفع مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي، وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على الصحفيات اللواتي ذكرن أنهن تعرضن للكثير من محاولات التحرش من المسؤولين في مختلف المواقع.

وتعتقد بعض الصحفيات والصحفيين أن المغازلة أو الملاطفة الصادرة عن زملاء أو من قبل رؤساء في العمل أو من قبل شخصية عامة أو حتى من قبل مواطن، لا تعتبر تحرشا جنسيا بالضرورة.. في الوقت الذي تمثل فيه المغازلة أو الملاطفة أبرز مظاهر التحرش، فبمجرد أن تنظر "الضحية" إلى تلك المغازلة أو "الكلام الجميل" -كما يحبذ الأغلبية وصفه- أو الملاطفة أو التعامل الجريء أو إقدام الآخر على وضع يده على كتفها أو مسكها من

حققت الثورة التونسية مكاسب ديمقراطية لكنها لم تنعكس على حقوق الصحافيات في قاعات التحرير (تصوير: زبير السويسي - رويترز).

يدها؛ على أنه أمر مزعج وغير مقبول، عندها ودون أي تبرير أو تأويل، يدخل السلوك تحت مسمى التحرش اللفظي أو الجسدي أو كليهما معا.

## قضية جادة

ويمكن القول إنه رغم الاختلاف المسجل في المواقف فيما يتصل بقضية التحرش الجنسي في مواقع العمل بقطاع الإعلام، فالمؤكد أن هذه الظاهرة بدأت تخرج تدريجيا من دائرة المسكوت عنه في تونس، حيث تحولت إلى مادة إعلامية يتم الاشتغال عليها في مختلف الوسائل الإعلامية، ويقع تناولها في شكل قصص حقيقية للتحرش، مما ساهم في كشف الستار عن الموضوع الذي بقي لمدة طويلة في خانة الممنوعات المسكوت عنها.

كما يمكن القول إن جرأة عدد من الضحايا -سواء من خارج قطاع الإعلام أو من داخله- هو ما ساهم في نقل موضوع التحرش الجنسي في مواقع

صحافية تونسية تغطي الهجوم الذي استهدف متحف باردو (تصوير: زبير السويسي - رويترز).

العمل خاصة، من مجرد مادة يتم عرضها وتناولها في برامج إعلامية هدفها خلق الإثارة وتحقيق أعلى نسب مشاهدة، إلى قضية تخضع للبحث السوسيولوجي والإحصائي حتى في المؤسسات الصحفية.

ويبقى المشكل الأكبر فيما يتعلق بموضوع التحرش في وسائل الإعلام -حسب عدد من الشهادات والجمعيات التي تعنى بالمرأة- هو مسألة الإثبات، فالتحرش الجنسي ليس من الجرائم العادية التي تثبت عبر أدوات الإثبات المنصوص عليها في المجلة الجزائية والنصوص القانونية على غرار شهادة الشهود والاعتراف وغيرها.

التحرش في تونس -على غرار بقية دول العالم- يطرح إشكالا على مستوى صعوبة الإثبات، إذ إن فعل التحرش الجنسي والمضايقات بالأقوال أو الأفعال لا تسجل وتكون في الغالب في مكان خاص غير مفتوح للعموم ويتيح للمتحرش حرية أكبر.

واليوم ومع ما سجلته فضاءات العمل والحياة العامة من تطور تكنولوجي كبير، صارت الوسائل التكنولوجية من تسجيلات صوتية وفيديوهات أبرز آليات الإثبات، ليبقى الفصل في مثل هذه القضايا مرتبطا بالمحكمة ووجدان القاضي.

وفي السياق نفسه، تقول إحصائيات صادرة عن منظمات وجمعيات تونسية إن 90٪ من النساء التونسيات تعرضن للتحرش الجنسي في وسائل النقل العمومي، وتعرضن للعنف النفسي في الأماكن العامة بنسبة 78,1٪، وللتحرش الجنسي من قبل زملائهن في العمل بنسبة 75٪، في حين بلغت نسبة النساء ضحايا العنف الجنسي 43,8٪، حسب دراسة قام بها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة على عينة من النساء التونسيات.

الصحفية التونسية تعمل في بيئة صعبة، ولا شك أن التحرش يشكل اليوم تحديا مهنيا جديدا ما زلنا نمارس الرقابة بشأنه، وتتحدث عنه وسائل الإعلام باحتشام إلى إشعار آخر.

# تعقيدات السياسة والدين في الهند..

# الصحافة الغربية التي لا تأبه بالسياق

**كالبانا جين**
**(ترجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس-جامعة هارفارد)**

حذفت صحفية هندية تغريدة تنتقد الهندوسية، قبل أن تواجه غضبا كبيرا دفعها للاستقالة. وسائل الإعلام الغربية تملك منظارا لا يقرأ السياقات، خاصة التشابك بين الدين والسياسة، لتنتج في الأخير قصصا «مبتورة» عن التعامل مع المسلمين ومع قضايا الهندوسية تحديدا.

إمرأة هندوسية تصلي خلال احتفال هندوسي قديم حيث تقام الطقوس لشكر الشمس لأنها سبب استمرار الحياة على الأرض (تصوير: راجيش كومار سينغ - أسوشيتد برس).

لامت منتجة في إذاعة "أن. بي.آر" (NPR) بواشنطن في تغريدة لها، الديانة الهندوسية بأكملها على مشاكل الهند، وقالت: "إذا تخلى الهنود عن الهندوسية، سيحلون بذلك معظم مشاكلهم كشرب البول وعبادة الروث".

لكنها حذفت التغريدة لاحقًا واعتذرت عنها واستقالت من منصبها. وقالت الإذاعة في رسالة لها إنها "تعتذر عن التغريدة غير المقبولة لمنتجة نيودلهي فرقان خان.. هذا التعليق لا يعكس أفكار صحفيي الإذاعة، ويعد خرقًا لمعاييرنا الأخلاقية. وقد اعتذرت المنتجة علنًا عن تغريدتها واستقالت من الإذاعة".

في عالم تهيمن عليه وسائل التواصل الاجتماعي، جاءتها سهام النقد سريعًا. بالنسبة للهندوس اليمينيين كانت تلك فرصة لإظهار "تحيز" وسائل الإعلام ضدهم. لكن هذا لم يكن رد الفعل الوحيد. تساءلت صحيفة "دي.أن.أي" (DNA) -وهي صحيفة هندية يومية تصدر بالإنجليزية- إن كان "بإمكاننا الوثوق في تغطية إذاعة أن.بي.آر للأخبار بحيادية، نظرًا لرؤى موظفيها الخبيثة هذه". وطالب آخرون بثقافة صحفية نزيهة وأمينة.

وتساءلت عريضة مقدمة إلى إذاعة "أن.بي.آر" عن تمثيل القومية الهندوسية في تغطيتها باعتبارها الموضوع المهيمن، إلى جانب حديثها الدائم عن "غرابة العبادة الهندوسية وفضحها، وعنف الهندوس تجاه الآخرين". وأضافت العريضة أن إذاعة "أن. بي.آر لا تحاول حتى عرض وجهات نظر متنوعة ولا سرديات مخالفة بطريقة مؤثرة".

المشكلة هنا ليست في التغريدة وحدها، بل في الكيفية التي يظهر بها المجتمع الهندي والهندوسية في وسائل الإعلام الغربية، دون فهم كاف للسياق أو التمثيل السياسي للديانة الهندوسية. في ظل حكم رئيس الوزراء ناريندرا مودي، شهدت الهند تصاعدًا في أعمال العنف ضد الأقليات الدينية. وعُذب كثير من المسلمين وقتلوا خارج نطاق القانون بزعم أكلهم لحوم البقر.

وتواجه وسائل الإعلام الهندية صعوبات في تغطية مثل هذه الأحداث التي تفضح أيدولوجيا الحكومة، فقد قتل الصحفي غوري لانكيش الذي كان ناقدًا للمجموعات اليمينية عام 2017. وكما أشار المعلقون، فإن كل من يعارض أفكار القومية الهندوسية عن الدولة الطائفية في الهند اليوم، معرض للخطر.

لكن التفرقة بين صعود القومية الهندوسية والديانة الهندوسية واجبة، فقد ولدت الأولى في فترة الاستعمار البريطاني الذي صعدت في سياقه هوية هندوسية طائفية جديدة. نرى ذلك في تأسيس المنظمة الهندوسية القومية راشتريا سوايامسيفاك سانغ التي عرفت اختصارا باسم "آر. أس.أس" (RSS) عام 1925.

لكن الصحافة الدولية كثيرًا ما تحجم عن ذكر هذا السياق.

يقول الباحث بجامعة بنسلفانيا ومحرر كتاب "الهندوسية الرقمية.. دارما والخطاب في عصر الإعلام الجديد" مورالي بالاجي "عندما تركز وسائل الإعلام على الهندوسية في شبه القارة الهندية حصرًا بعد العام 1947، عادة ما يتم الخلط بين الهندوسية وصعود الهندوسية السياسية دون ذكر أي سياق للتفرقة بينهما، أو حتى دون حس بمدى تنوع الهندوسية نفسها".

ودون هذه التفرقة الدقيقة، تركز القصص الإخبارية على الخلافات الدينية بدلا من الدوافع السياسية. فمثلا حين أغلقت حكومة مودي محلات الجزارين، ركزت وسائل الإعلام الأجنبية على مأساة الجزارين المسلمين، وغاب عن هذه القصة أن الهند ليست واحدة من أكبر مصدري اللحوم البقرية وحسب، بل إن أكبر شركات اللحوم مملوكة لهندوس، وهي نقطة مهمة في فضح الدوافع السياسية لتلك الخطوة.

والأدهى من ذلك أن تصوير المسلمين كأقلية في الهند يغفل بعض السياقات التاريخية

والديمغرافية الهامة. فلدى الهند ثاني أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم بعد إندونيسيا، وهناك تاريخ طويل من التفاعل بين هذه الأديان. هذا التاريخ لم يخلُ من الصراع، لكنه في مجمله تفاعل طبيعي ويومي.

العلمانية منصوص عليها في الدستور الهندي، وعلى مستوى الممارسة اليومية، لا تعني هذه العلمانية غياب الدين كما هو حال المجتمعات الغربية، بل قبول كل المعتقدات. وما عرفته خلال نشأتي في الهند وعملي فيها صحفيًا، أن الكثير من الهندوس يزورون المزارات الصوفية، كما يشارك المسلمون في الأعياد الدينية الهندوسية. في بعض أجزاء الهند، مثل مدينة فاراناسي المقدسة في الشمال، يظهر هذا التداخل والترابط الديني جليا في المعاملات اليومية والتجارة والشعائر الدينية. فمن دون النساجين المسلمين مثلا، لن يكون هناك ما يكفي من سواري الحرير لتزيين الآلهة في المعابد الهندوسية. وخلال شهر رمضان، يكون الإفطار مناسبة اجتماعية يحتفي بها الهندوس ويستضيفونها.

وفي هذا الصدد، أشار الباحثون إلى الكيفية التي يتشكل بها الفهم الحديث للأديان من المنظار الأوروبي. وفي حالة الهند، يضاف إليها المنظار الكولونيالي.
كتبت أستاذة الأدب المقارن والأدب العالمي بجامعة إلينوي الأميركية ريني ميهتا تقول إنها في تدريسها لمادتها "مقدمة في الآداب والثقافات في جنوب آسيا"، وجدت أن فهم الطلاب اليوم للهند القديمة ينبع من "الطريقة التي رأى بها الأوروبيون الأمور في السنوات الـ 300 الماضية".

في القرن العشرين، احتقرت الطبقة البريطانية الحاكمة الهندوس، وتظهر السجلات اليومية لجون كولفيل سكرتير ونستون تشرشل من فبراير/شباط 1945، مدى كراهيته للهندوس. تقول مذكرات كولفيل إن "رئيس الوزراء قال إن الهندوس عرق كريه، وتمنى لو يرسل بيرت هاريس بعض قاذفات القنابل الزائدة لديه لتدميرهم".

هذا الماضي متجذر للغاية "ويؤثر على طريقة رؤيتنا للأمور"، على حد قول ميهتا. ينعكس هذا الماضي كذلك في مدى ندرة تصوير الهندوسية باعتبارها دينًا متنوعًا، فليس بها طرق مختلفة للعبادة وحسب، وإنما هناك فلسفات هندوسية لا تؤمن بوجود الإله. ووفقا لباحثين، ظهرت فكرة الديانة الهندوسية أحادية اللون إبان الحكم البريطاني الكولونيالي. فمصطلح "هندو -وهي كلمة فارسية- استخدم للإشارة إلى الشعوب التي تعيش قرب نهر إندوس المعروف بنهر السند".

وكما تقول ديان مور المحاضرة في الدراسات الدينية والزميلة بمركز دراسات الأديان العالمية في كلية اللاهوت بهارفارد "إن وسائل الإعلام تعيد إنتاج التصورات الإشكالية المتجذرة في ثقافتنا عن الأديان المختلفة، وهي في غالبها تصورات عفوية ساذجة".

لكن في الوقت نفسه، من المهم أن يفهم الصحفيون الإشكاليات الكامنة في هذه التصورات. فالصحافة ساهمت إلى حد كبير في تشكيل تصور عن الإسلام بأنه دين عنيف، وسيسهم اتباع قاعدة أخلاقية أساسية في الصحافة وهي عرض وجهات نظر متنوعة، في تحقيق تغطية أكثر توازنًا، وأكثر بعدًا عن التصورات الضيقة.

في العام 2018، كانت الهند على قائمة أخطر الدول بالنسبة للصحفيين. وتساهم تغريدات مثل تغريدة منتجة إذاعة "أن. بي.آر" في تعزيز هوس الأخبار الزائفة والهندوفوبيا. وكلما طال أمد هذا الأمر، زاد التوجس من الخارج وضاعف من انغلاق الهوية الهندوسية على ذاتها. حريّ بنا الإشارة أخيرًا إلى أن هذه التصورات المغلوطة تسهم في تعزيز شوكة الخطاب القومي وادعائه بأن الهندوسية تواجه الخطر. وهكذا، على الرغم من أن الإعلام والقوميين المتطرفين يقفون على طرفي نقيض، فهما في هذه الحالة يحققان في النهاية الهدف نفسه.